

الصين والاشتراكية

إصلاحات السوق والصراع الطبقي

مارتن هارت لاندزبرج

وبـــول بيركـــيت

تحرير وترجمة :

عادل غنيم



دار العالم الثالث

الطبعة الأولى

(٢٠٠٧)

الناشر:

دار العالم الثالث

٣٢ صبري أبو علم/ باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس : ٣٩٢٢٨٨٠

Email: elguindimohamed@hotmail.com

المحـــتويات

***

تقديـــــم

هذا الكتاب، هو من أهم الإسهامات في الأدبيات الماركسية، حـــول تحـــولات الصين المعاصرة، التي تخوض تجربة رائدة جسورة، تجربة التحول إلـــي اقتصـــاد "السوق الاشتراكي"، لبناء " اشتراكية ذات خصائص صينية "، في عملية تاريخيـــة ممتدة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الدراميـــة. وهـــي، وفقا لبرنامج الحزب الشيوعي الصيني" المرحلة الأولي من مراحل الانتقـــال إلـــي الاشتراكية، وسوف تبقي كذلك لفترة طويلة من الزمن. إنهـــا مرحلـــة تاريخيـــة لا يمكن القفز عليها في تحديث الصين المتخلفة اقتصاديا وثقافيا. وسوف تبقي لأكثـــر من مائة عام .. " وهدفها الإستراتيجي إنجاز التحديثات الأربعة : تحديث الزراعـــة والصناعة والعلم والتكنولوجيا والقوات المسلحة، بالتنمية الشـــاملة لقـــوى الإنتـــاج والإبداع، وإطلاقها من عقالها. و" التناقض الرئيسي في هذه المرحلة، هو التنـــاقض بين حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية، والمستوي المنخفض للإنتاج. ونظـــرا للظروف الداخلية والتأثيرات الأجنبية، سوف يستمر الصراع الطبقـــي فـــي نطـــاق معين ولفترة طويلة، ولكنه لم يعد التناقض الرئيسي في بناء الاشتراكية .. "

ويحتدم الصراع الأيديولوجي داخل الحـــزب الشـــيوعي الصـــيني، ويتعمـــق الانقسام بين الماركسيين أنفسهم في العالم كله، حول طبيعة هذه التجربة التاريخيـــة الفذة ونتائجها الخطيرة، سياسيا ونظريا، ومحليا وإقليميا وعالميا.

ويتناول الكتاب في الفصل الأول، مغزى صعود الصين إلي مرتبـــة النمـــوذج التنموي في نظر اقتصاديي التنمية، سواء من التيار الرئيسي أو مـــن الاقتصـــاديين اليساريين، ويقدم في الفصل الثاني تحلـــيلا نقـــديا للـــديناميات الأساســـية لعمليـــة إصلاحات السوق الاشتراكي، مبينا كيف أن كل خطوة فـــي انتقـــال الصـــين مـــن التخطيط إلي السوق ومن الإنتاج المحلي إلي الإنتاج للتصدير، ومن سيطرة الدولـــة إلي السيطرة الخاصة والأجنبية المتزايدة، قد أبعدت النظام أكثر فأكثر عن أي تقـــدم نحو الاشتراكية. ويسلط الضوء في الفصل الثالث علي تناقضات عملية الإصـــلاح

في الصين، ويبين في الفصل الرابع أنه لا يمكن فهم تجربة الصين الاقتصادية فهما كاملا بمعزل عن الديناميات الأوسع للرأسمالية الكوكبية، وخاصة النمو غير المتكافئ والإفراط في الإنتاج.

ويلخص في الفصل الخامس الدروس الرئيسية المستفادة من هذا العمل.

وتنبع أهمية هذا الكتاب من أهمية القضايا النظرية والسياسية، التي يثيرها تحليله لـ " إصلاحات السوق " في الصين، ومن خطورة النتيجة التي انتهي إليها نظريا وسياسيا، وهي " أن إصلاحات السوق في الصين تؤدي حتما إلي مسار للتنمية الرأسمالية خاضع للسيطرة الأجنبية.

وذلك، في مواجهة أحزاب شيوعية، واقتصاديين ماركسيين كثيرين، يرون العكس تماما. فالاقتصاد الصيني اليوم، حقق علي مدي العقود الثلاثة الماضية أعلي معدلات النمو في العالم، في ظل أزمة هيكلية شاملة وممتدة، للنظام الرأسمالي الكوكبي. ويبدو أن الاقتصاد الصيني يقدم للتنمية، نموذجا بديلا عن نموذج العولمة الرأسمالية.

وحرصا علي تقديم صورة متوازنة لوجهتي النظر المتصارعتين في هذه الساحة قدمنا في ملحق لهذا الكتاب ترجمة لمحاضرة بعنوان " لينين واقتصاد السوق " ألقاها فوا تتسوزو رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الياباني في أكاديمية العلوم الاجتماعية ببكين في عام ٢٠٠٢.

ونأمل أن يفتح هذا العمل، باب الحوار حول القضايا النظرية، والسياسية التي تثيرها تجربة " السوق الاشتراكي " الصينية، واستخلاص الدروس، لصياغة بديل اشتراكي للنموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد التابع.

عادل غنيم

مقدمـــة

يبدو أن الصين والاشتراكية... وكأنهما قد ارتبطتا إلي الأبد، في وحدة ملهمة، طوال العقود الثلاثة التالية لقيام جمهورية الصين الشعبية.

لقد أجبرت الصين على المعاناة من إذلال الهزيمة في حرب الأفيـــون ١٨٤٠ – ١٨٤٢ ومن نظام معاهدة الميناء آلتي أعقبتها، الذى ظل يتوسع إلى الأبد. وعانى الشعب الصيني لا من حكم إمبراطوره الاستبدادي، ثم من سلسلة أمـــراء الحـــرب فحسب، بل عاني أيضا من ثقل وطأة الإمبريالية، التى قسمت البلاد إلـــى منـــاطق نفوذ، خاضعة للسيطرة الأجنبية. وفي بداية القرن العشرين أخذ الحزب الشـــيوعي الصيني، بقيادة ماوتسى تونج، ينظم المقاومة الشـــعبية المتزايـــدة، ضـــد السـيطرة الأجنبية، واستغلال البلاد، ودكتاتورية شانج كاي شيك.

و أخيرا، جاء انتصار الثورة بقيادة ماو تسى تونج في عـــام ١٩٤٩، عنـــدما أعلن الحزب أنه سوف يضع حدا لمعاناة الشعب، ويحقق مستقبلا ديموقراطيا يستند إلى الاشتراكية.

لا شك أن الثورة الصينية كانت حدثا تاريخيا عالميا، وأن إنجازات هائلة، قـــد تحققت تحت راية الاشتراكية في العقود التالية.

و مع ذلك، لا ينبغي – في رأينا – أن تعمينا هذه الحقيقة عن ثـــلاث حقـــائق مهمة :

أولا – أن الشعب الصيني كان عند وفاة ماو تسى تونج عام ١٩٧٦ لا يـــزال بعيدا عن تحقيق وعود الاشتراكية.

ثانيا – شرع الحزب الشيوعي الصيني في بداية عام ١٩٧٨ في عملية إصلاح تستند إلى السوق. وبالرغم من أنها صممت لإعادة تنشيط الجهود مـــن أجـــل بنـــاء الاشتراكية، قد أدت في الواقع إلى الاتجاه العكسي، وبتكلفة كبيرة، بالنسبة للشـــعب الصيني.

و أخيرا، استمر التقدميون في العالم كله في التوحد مع التطورات الجارية في الصين، وإستلهامها، معتبرين النمو السريع للبلاد، الذي يقوده التصدير - export led growth إما إثباتا لمزايا اشتراكية السوق، أو برهانا على أنه – وبصرف النظر عن المسميات – يمكن لتوجيه الدولة النشط للاقتصاد، أن يحقق تنمية ناجحة، في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

بقدر ما ألهمتنا، نحن أيضا، الثورة الصينية، بقدر ما اعتقدنا لبعض الوقت، أن استمرار توحد التقدميين مع الصين واقتصاد سوقها الاشتراكي على هذا النحو، لا يمثل قراءة خاطئة، وخطيرة، لتجربة الإصلاح الصينية فحسب، بل الأهم، انه يمثل عائقا كبيرا أمام تطوير فهمنا النظري والعملي المطلوب، لتحقيق التقدم للاشتراكية في الصين، وفى غيرها من البلدان.

و كما سندلل في هذا الكتاب.. يتمثل موقفنا في أن إصلاحات السوق في الصين لم تؤد إلي تجديد اشتراكي، بل إلى إعادة كاملة للرأسمالية، بما في ذلك من سيطرة اقتصادية أجنبية متزايدة.

و مما له دلالة، أن يكون الدافع إلي هذه النتيجة، ما هو أكثر من مجرد الجشع، والمصلحة الطبقية.

و ما أن دخلت الصين طريق الإصلاحات المؤيدة للسوق، أصبحت كل خطوة تالية، مدفوعة بالتوترات، والتناقضات، التي ولدتها الإصلاحات ذاتها.

فقد أدى إضعاف التخطيط المركزي إلي الاعتماد المتزايد على السوق وحوافز الربح، مما شجع وميز المشروعات الخاصة على حساب مشروعات الدولة، والمشروعات والأسواق الأجنبية على حساب المشروعات والأسواق المحلية.

بالرغم من أن الفهم الصحيح لديناميات عملية الإصلاح في الصين يؤيد الموقف الماركسي : أن اشتراكية السوق تشكيل غير مستقر unstable formation، ضاعت، إلي حد كبير، هذه النظرة الثاقبة المهمة، نتيجة لاستمرار الاعتقاد الشائع بين كثير من المثقفين : أن الصين لا تزال بلدا اشتراكيا.

لابد أن يؤدي هذا الوضع إلي تشويش معنى الاشتراكية، وتعزيز موقف هؤلاء الذين يعارضونها.

يرفض باحثون ناشطون تقدميون آخرون كثيرون، الجدل في معنى الاشتراكية، باعتباره جدلا لا علاقة له بتحديات التنمية، التي يواجهها الناس في

العالم كله. ينظرون إلي سجل الصين في النمو السريع والدائم، الذي يدفعه التصدير export - driven، ويخلصون لفكرة أن الصين نموذج للتنمية له إستراتيجية تنمية، يمكن، بل ينبغي لبلاد أخري أن تقتدي بها.

و نحن نعتقد، ونزعم في هذا الكتاب، أن هذا الاحتفاء بالصين، خطأ جسيم، يعكس سوء فهم التجربة الصينية، بل وسوء فهم ديناميات، وتناقضات النظام الرأسمالي، كنظام عالمي أيضا.

و الحق، أن بحث آثار تحول الصين الاقتصادي علي إقتصادات دول المنطقة الأخرى، يظهر بجلاء، أن نمو هذا البلد يزيد من شدة ضغوط المنافسة وميول الأزمة، مما يلحق الضرر بالعمال في المنطقة كلها بما فيها الصين.

ما كان لخلافاتنا مع اليساريين والتقدميين أن تؤدي إلي تأليف كتاب عن الصين، لولا رحلتنا إلى كوبا في مايو ٢٠٠٣ لحضور مؤتمر دولي حول الماركسية، وفي هذا البلد حاولنا أن نعرف كل ما يمكننا معرفته عن كيفية استجابة كوبا لمشكلاتها الاقتصادية. وكيف كان فهم الحكومة للاشتراكية، والتزامها بها، يشكلان هذه الاستجابة. وقيل لنا مرارا، أن كثيرين من الاقتصاديين الكوبيين ينظرون إلي إستراتيجية التنمية القائمة علي " اشتراكية السوق " الصينية، باعتبارها نموذجا جذابا لكوبا.

كنا نتمنى أن لا يكون هذا صحيحا. ولكن عندما تحولت المناقشة في نفس المؤتمر إلي التحديات التي تواجه الصين، أيد عدد من الاقتصاديين الكوبيين علنا، الرأي القائل أن التجربة الصينية في التنمية السريعة، التي يقودها التصدير، الذي يعتمد علي الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبارها تقدم الأمل الوحيد لكوبا، لمواصلة مشروعها الاشتراكي، في ظل الظروف الدولية الراهنة.

و بالرغم من أن هؤلاء الاقتصاديين، كانوا يرددون حججا سمعناها من تقدميين في بلدان أخري، كانت نشازا، في مؤتمر معنى بصلة الماركسية بالعصر، وفي سياق لا يتصور فيه أن يعود منها نفع علي الاقتصاديين، الذين يثيرونها. كان فيدل كاسترو أيضا، حاضرا المؤتمر، وكانت الحكومة الكوبية قد رفضت بحزم اشتراكية السوق.

لم نكن بالتأكيد، أول علماء اجتماع ينتقدون التطورات الجارية في الصين من منظور ماركسي. لكن يبدو لنا بوضوح، تزايد أهمية الصين في تشكيل الجدل الدائر حول الاشتراكية والتنمية. ونحن نشعر أن الخلط الذي أحاط بتجارب الصين بعد

الإصلاح، يعني خلطا نظريا وسياسيا أعمق، فيما يتعلق بالماركسية والاشتراكية، يلحق ضررا بالغا بجهودنا الجماعية لبناء عالم خال من الاغتراب والقهر والاستغلال. ولهذا، جازفنا بتقديم مساهمتنا في دراسة الصين والاشتراكية، مركزين نقدنا علي الديناميات الاقتصادية والنتائج الاجتماعية والمضامين السياسية لعملية إصلاح السوق في الصين، ونأمل أن تكون للقضايا المثارة، التي أمعنا النظر فيها، أهمية عند المعنيين بالتطورات الاجتماعية والصراعات في بلدان أخري غير الصين.

يبدأ كتابنا في الفصل الأول، بمناقشة لصعود الصين، باعتبارها نقطة مرجعية إيجابية عند اقتصاديي التنمية، بتأكيد إيضاحي علي انهيار الاتحاد السوفيتي والإقتصادات التابعة له، والأزمة الآسيوية ١٩٩٧ - ١٩٩٨، وميل كل من التيار الرئيسي والاقتصاديين اليساريين، لصياغة وترشيد رؤاهم للسياسة القومية، باللجوء إلي تجارب التنمية، التي تبدو ناجحة، لبلدان منفردة، يجري الإعلان عنها والترويج لها " Poster Countries "، بدلا من التركيز علي التطور غير المتكافئ والصراع الطبقي علي الصعيد العالمي.

وفي الفصل الثاني حللنا الديناميت الأساسية لعملية إصلاح السوق الاشتراكي تحليلا نقديا، مبينين كيف أن كل خطوة في انتقال الصين من التخطيط إلي السوق، ومن الإنتاج المحلي إلي الإنتاج الموجه إلي التصدير، ومن رقابة الدولة إلي الرقابة الخاصة والأجنبية المتزايدة، قد أبعدت الصين أكثر عن أي تقدم ذي مغزى نحو الاشتراكية، أي نحو نظام يتمحور حول حاجات وقدرات قاعدة المجتمع العمالي.

كما يوضح هذا التحليل بجلاء، أن كل خطوة لم تكن النتيجة المنطقية لأية متطلبات موضوعية لتحقيق مزيد من تنمية القوي البشرية والطبيعية ولقوي الإنتاج الاجتماعية، بل نتيجة التناقضات التي ولدتها الإصلاحات السابقة. وبينا أيضا، أن النمو الاقتصادي السريع الذي صاحب الإصلاحات يرجع إلي حد كبير إلي عوامل أخري، غير مكاسب الكفاءة من التحول إلي نظام السوق والخصخصة. لقد قوضت الحجج الواردة في هذا الفصل الصورة الشائعة لصانعي السياسة الصينية الحكماء، الذين هندسوا بدقة وحذر انتقالا مستقرا نسبيا، ومنخفض التكلفة، إلي نظام أكثر إنتاجا، يحركه السوق.

وفي الفصل الثالث، ركزنا علي التناقضات الداخلية الرئيسية في عملية الإصلاح في الصين. وأثبتنا أن التكاليف الكبيرة للانتقال المؤيد للسوق (البطالة المتزايدة وانعدام الأمن الاقتصادي، واللا مساواة، والاستغلال المكثف، وتدهور

الصحة والتعليم وانفجار الدين الحكومي، وعدم استقرار الأسعار) ليست آثارا جانبية عابرة، بل شروطا أولية، للنمو الاقتصادي، والتراكم الرأسمالي السريع، في ظروف الصين. كما سلطنا الضوء علي النضالات المتنامية (وإن كانت إلي حد ما متفرقة) للعمال الصينيين دفاعا عن الحقوق التي يدعى النظام السابق علي الإصلاح أنه كفلها لهم، وليحموا أنفسهم من بعض أسوأ أشكال الاستغلال في ظل النظام الجديد، في مواجهة القمع الحكومي المستمر لكل تنظيم مستقل للعمال وللمجتمع المحلي.

وفي الفصل الرابع، زعمنا أنه لا يمكن فهم التجربة الصينية فهما كاملا، بمعزل عن الديناميات الأوسع للرأسمالية الكوكبية، وعلي الأخص التطور غير المتكافئ، والإفراط في الإنتاج. ولإيضاح هذه الديناميات، بيننا كيف استفاد تحول الصين الاقتصادي من تفاقم تناقضات التنمية الرأسمالية في البلدان الأخري، وكيف زاد من حدتها، وخاصة في شرق آسيا. ويوضح هذا المنظور بجلاء أنه لا يمكن التعامل مع نمو الصين الذي يدفعه الاستثمار الأجنبي، ويقوده التصدير، باعتبارها تجربة إيجابية، قابلة للنسخ في غيرها من الأمم.

وفي الختام، لخصنا أولا الدروس الرئيسية المستفادة من عملنا، مبرزين صلة النظرية الماركسية الوثيقة بالعصر، وأهمية بناء حركات من أجل التغيير تستند إلي مبادئ التضامن الأممي، ومن خلال الانخراط في نضالات العمال والمجتمع ضد الأوامر الرأسمالية، ثم رسمنا الخطوط العامة لنهج بديل للتنمية الاشتراكية، محوره العمال والمجتمع، يعالج الصادرات ورأس المال الأجنبي، باعتبارهما أدوات لإشباع احتياجات القواعد الشعبية، وقدراتها، ولتحقيق التضامن الأممي.

الفصل الأول

صعود الصين إلى مرتبة النموذج

جعل نمو الصين الاقتصادي السريع بعد الإصلاح، كثيـرين مـن التقـدميين ينظرون إلي هذا البلد كنموذج للتنمية، وهو البلد الـذي أثبتـت تجربتـه أن هنـاك مسارات بديلة قابلة للحياة في إطار النظام الرأسمالي العالمي القائم. ومما له دلالـة، أنه بالرغم من عدم اعتراف معظم هؤلاء التقدميين به علي نطاق واسـع، احتفـي كثيرون من الاقتصاديين الذين ينتمون إلي التيـار الرئيسـي بالصـين، باعتبارهـا نموذجا للتنمية.

إن الحقائق الأساسية التي أستند إليها هذا الاحتفاء بالتجربة الصـينية معروفـة جيدا، وهي التوسع الاقتصادي السريع لهذا البلد، والارتفاع السـريع للصـادرات، والتدفقات المتزايدة لرأس المال الأجنبي المباشر. ووفقا للبيانات الرسـمية تمتعـت الصين بمعدلات نمو سنوي من رقمين للناتج المحلي الإجمالي في معظـم سـنوات العقد ١٩٨٥ – ١٩٩٥، بل وحافظت أيضا علي معدل نمو سريع يزيد علـي ٧ % سنويا أثناء أزمة شرق آسيا ١٩٩٧ – ١٩٩٨ وبعدها. ويظهـر بوضـوح الـدور الرئيسي الذي لعبته الصادرات في هذا التوسع في معدلات النمو المرتفعة ونسـبتها إلي الناتج المحلي الإجمالي. تبين أرقام مؤتمر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة UNCTAD في عام ٢٠٠٠ أن الصين هي رابع دولة من حيث نصيبها في التجـارة العالمية ٦,١ %، وتلي مباشرة الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، وكانت الزيادة في نصيبها من الصادرات علي مدي الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ أكبر من أيدولـة، وأكثـر من ضعف نصيب الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الثانية.

انفجرت القيمة الصافية للتدفقات السنوية للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر إلـي الصين، فقد ارتفعت من بليون دولار أمريكي في ١٩٨٥ إلي مـا يزيـد علـي ٥٠

بليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٢ لتمثل نصيبا معتبرا من استثمار البلاد الرأسمالي خلال هذه الفترة. وحتى في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ عندما انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلي النصف ثم الثلث علي التوالي، أستمر توسع التدفقات إلي الصين، لدرجة أن الصين أصبحت في السنة الأخيرة المكان الأول في العالم الذي يقصده الاستثمار الأجنبي المباشر "

غير أن هذه هي مجرد حقائق. إنها لا تفسر لنا لماذا أصبحت أساس اشتراك اقتصاديي التنمية من كل ألوان الطيف السياسي في الاحتفاء بالصين كنموذج للتنمية.

وإذا كنا قد كرسنا بقية هذا الكتاب لنقد هذه النظرة إلي تجربة الصين، يهمنا أن نستكشف أولا السياق التاريخي العالمي الذي أنتجها، فذلك يساعدنا علي إلقاء الضوء علي بعض الإلتباسات النظرية والسياسية، والتحديات التي ينبغي التغلب عليها، إذا أردنا أن يتقدم المشروع الاشتراكي.

نموذج الصين الليبرالي الجديد

خلقت الفترة التي أعقبت عام، ١٩٩٨ وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتبني الجمهوريات السوفييتية السابقة وبلدان أوروبا الشرقية التي كانت تابعة للسوفييت، للسياسات الليبرالية الجديدة، جوا من الابتهاج بالنصر في الدوائر الليبرالية الجديدة لا يعرف الخجل.

بدا أن القرارات السريعة التي اتخذتها الحكومات التي كانت "اشتراكية" بإنهاء التخطيط وخصخصة مشروعات الدولة، وفتح الأسواق للواردات وللاستثمار الأجنبي، وكلها بناء علي نصيحة ودعم صندوق النقد الدول والبنك الدولي، بدا أنها تثبت صحة التفكير الليبرالي الجديد عن " نهاية التاريخ ".

لقد أدت سياسات " العلاج بالصدمة " بصورة مأساوية إلي انهيارات اقتصادية كبري (خاصة في روسيا)، وكانت لها نتائج مدمرة بالنسبة للشعب العامل في أوروبا الشرقية لا زالت مستمرة حتى اليوم.

وكان لهذه النكسات تأثيرين في التيار الرئيسي في الفكر التنموي :

(أولا) أثارت جدلا حول السرعة المناسبة للإصلاحات الليبرالية الجديدة وتسلسلها ومتطلباتها المؤسسية. بينما كان يميل الليبراليون الجدد كجيفري ساشس

Jeffery Sachs الي تحميل الفساد الحكــومي، والافتقــار إلــي مصــداقية الالتــزام بالاصلاحات، مسئولية النتائج الكارثية لسياسة الصدمة، كــان الليبراليــون الجــدد اليســاريون كجوزيف ستيجليتز Joseph Stiglliz يشككون في الحكمة من التحريــر الفوري والخصخصة بالجملة، أوحت المجموعة الأخيرة ببرامج إصلاح أكثر روية، تكون فيها الأولوية للاستقرار الاقتصادي الكلي وأن تكــون للثقــة الأولويــة علــي التحرير الفجائي للتجارة ولتدفقات رأس المال القصيرة الأجل.

غير أنه بالرغم من هذه الاختلافات بقيت كلتا المجموعتان ملتزمــة بالأهــداف النهائية لاقتصاد السوق التنافسي وحرية التجارة وحركة رأس المال ولهــذا اعتبــر كلاهما التنافسية في التصدير، وفي جذب الاســتثمار الأجنبــي المباشــر مكــونين رئيسيين للتنمية الناجحة.

و في هذا الاتجاه أوضح التيار الرئيسي في المناقشات حول التنمية في أعقــاب كوارث العلاج بالصدمة العناصر الرئيسية في الإجمــاع الليبرالــي الجديــد neo-libral consensus.

ثانيا – ومع التسليم بسيادة الفكرة القائلة بأنه " لا بــديل " للنظــام الرأســمالي الليبرالي، شجعت الانهيارات التي أعقبت سقوط الاتحاد الســوفييتي البحــث عــن قصص نجاح جديدة يمكن الدفاع عنها كأمثلة يمكن أن تحتذيها بلدان أخري.

تجلت انتهازية هذه الاستراتيجية في استخدام كوريا الجنوبيــة كبلــد نمــوذجي poster country للسوق الحر حتى وإن كان من الواضح أنها لم تتبع سياسات السوق الحر (لا تدريجيا ولا بصورة غير تدريجيــة) لا بالنســبة للتجــارة ولا بالنســبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المشكلة هي أنه لم تكن هناك نجاحات تنموية رأسمالية أخري واضحة متاحة.

و لهذا، عندما إتضح بجلاء ما تشهده تايلاند وماليزيا واندونيســيا مــن نمــو اقتصادي سريع يدفعه إلي حد كبيــر الاســتثمار الأجنبــي المباشــر والصــادرات الصناعية، تم التخلي بسرعة عن كوريا الجنوبية كبلد نمــوذجي لصــالح أرصــفة التصدير الناشئة emerging export platforms لرأس المال المتعــدي الجنســية. ثــم جاءت أزمة شرق آسيا، التي اقتضت بحثا آخر عن بلدان نموذجية جديدة. وإذا كان هذا البحث قد أفضي إلي اختيار الصين، فهذا يعكس الخلافات التكتيكية والإجمــاع الأساسي بين الليبراليين الجدد المحافظين واليساريين.

كان رد فعل الليبراليين الجدد المحافظين لأزمة الدين في شرق آسيا انتهــازي فاضح. فقد نبذوا البلدان التي تأثرت بالأزمة – التي كانوا يشيدون بها منــذ أيــام –

باعتبارها نظما " رأسمالية فاسدة crony capitalist " لا أمل فيها، وفي حاجة ماسة إلي إعادة هيكلة شاملة علي أساس السوق الحر. وقد أخذ صندوق النقد الدولي والحكومات التي تأثرت بالأزمة بهذه النصيحة، فقامت بتخفيضات في قيمة العملة، وفي الموازنة، وتنفيذ مخططات خصخصة أثارت الفوضى في إقتصادات متقلة بالدين، ولازالت تعاني من الكساد. لقد تراجعت قليلا عن هذه السياسات عندما اصبح واضحا أن رد فعل كارثة العلاج بالصدمة بعد الحقبة السوفيتية آخذ في التصاعد (وأن المستثمرين الأجانب قد قطفوا معظم ثمار مشروعات شرق آسيا).

وفي غضون ذلك، تحول اهتمام الليبراليون المحافظون الجدد – دفاعا عن الفوائد التي يجنونها من هذه السياسات – إلي المكسيك، البلد الذي كانوا ينصحونه في أوائل التسعينات بالتعلم من شرق آسيا، والذي حملوا الفساد والمحسوبية فيه المسئولية عن إخفاقات الإصلاحات الليبرالية الجديدة المبكرة.

ومع ذلك حافظت المكسيك علي معدل نمو إيجابي خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٠، والأهم أنها فعلت ذلك أثناء إعادة هيكلتها لاقتصادها كرصيف للصادرات الصناعية، وذلك بتحريرها للاستثمار الأجنبي المباشر وخصخصة المشروعات الصناعية والبنوك المملوكة للدولة. وهكذا أصبحت المكسيك البلد النموذج الجديد المفضل الآن بالمقارنة مع شرق آسيا. لقد أثبتت أن شهرتها التي اكتسبتها مؤخرا قصيرة العمر. سقطت المكسيك في هاوية الكساد عام ٢٠٠١. ويرجع ذلك، إلي اعتمادها علي التصدير إلي اقتصاد الولايات المتحدة الذي كان يعاني من الركود. ومع ذلك، وحتى عندما عرفت الولايات المتحدة انتعاشا ضعيفا استمر ركود المكسيك عندما أخذ المزيد والمزيد من المنتجين من أجل التصدير الأجانب في نقل الإنتاج إلي الصين حيث الأجور اقل كثيرا.

ورد الليبراليون الجدد المحافظون بتعنيف المكسيك لفسادها، وعدم إخلاصها في التمسك بكفاءة التكلفة cost efficiency، وبإصلاحات السوق الحر، ثم أخذوا سيتشهدون بسجل الصين الرائع كدليل علي قوة الليبرالية الجديدة، وعلي الأخص علي " الالتزام بالإصلاح الذي لا يعرف التردد ".

قال البنك الدولي : إذا كانت الصين قد نجحت حيث أخفقت المكسيك، فذلك لأن الأولي كانت أكثر فاعلية في تغيير نفسها، بعد أن كانت بيئة معادية "للاستثمار "بأن كانت أكثر حسما في احتضانها للعولمة في مجالات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ".

كان رد فعل الليبراليين الجدد اليساريين إزاء أزمة شرق آسيا مختلفا: فقد حملوا قطاع المال المحلي، وخاصة تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، عبر الحدود المسئولية عن الأزمة.

انتقد جوزيف ستجلتز وآخرون السياسات الاقتصادية الكلية المتشددة (وخاصة أسعار الفائدة المرتفعة)، وتخفيضات سعر الصرف، والخصخصة المدوية وإجراءات التحرير التي نفذها صندوق النقد الدولي وحكومات شرق آسيا , وزعموا أنها لن تؤد إلا إلي تعميق ركود المنطقة، وزعزعة استقرار النظم المالية والإقليمية وإلي المزيد من إضعاف ثقة رجال الأعمال.

كان الليبراليون الجدد اليساريون علي حق في نقد سياسة رد الفعل. ومع ذلك كانت تحليلهم لأسباب الأزمة ذاتها ضحلا للغاية، إذ تجاهل عوامل حاسمة، كالتنافس الشديد علي الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج للتصدير الذي يعتمد علي استيراد رأس المال الأجنبي المباشر الكثيف والإفراط في الإنتاج الكوكبي global overproduction والإقليمي. وتحرير سوق رأس المال المحلي، وغير ذلك من تناقضات النمو الذي يقوده التصدير.

غير أن المسألة المهمة في هذا الخصوص هي أن تحليل الليبراليين الجدد اليساريين قد أدي أيضا إلي تقديم صورة لصالح الصين لا تختلف كثيرا عن جوهر عقيدة الليبرالية الجديدة، وهو بالتحديد " أن انتشار الرأسمالية الكوكبية لها قدرة هائلة علي إفادة الفقراء "

ولهذا، أشار ستجلتز إلي نظام ضوابط رأس المال، الذي وضعته الصين، وإلي سياساتها الاقتصادية الكلية التوسعية، لتفسير عزل البلاد عن أسوأ آثار أزمة شرق آسيا. ولرسم صورة أوسع للصين " باعتبارها بلدا نجح في الاندماج في السوق الكوكبي، ولكن بطريقة تتحدي الحكمة التقليدية لـ " إجماع وواشنطون Washington Consensus " ووفقا لهذا التحليل " تبنت الصين الخصخصة، ووضع حواجز جمركية أكثر انخفاضا، ولكن ذلك كان بطريقة متدرجة حالت دون تمزق النسيج الاجتماعي خلال هذه العملية. وحققت بقليل من نصائح صندوق النقد الدولي معدلات نمو مرتفعة مع تقليل الفقر "

قال ستجلتز، علي خلاف التجربة الروسية في العلاج بالصدمة " وضعت الصين خلق المنافسة، والمشروعات والوظائف الجديدة، قبل الخصخصة، وإعادة هيكلة المشروعات القائمة.

و بينما تعترف الصين بأهمية تحقيق الاستقرار الكلي، لم تخلط أبدا بين الغايات والوسائل، ولم تتطرف أبدا في محاربتها للتضخم. وسلمت بأنها إذا أرادت المحافظة علي الاستقرار الاجتماعي فعليها أن تتجنب البطالة الكبيرة، وأن يواكب خلق الوظائف الجديدة إعادة الهيكلة. وعندما تحولت الصين إلي الليبرالية، فعلت ذلك تدريجيا، وبطريقة ضمنت استخداما أكثر فاعلية لمواردها، التي تم استغلالها بدلا من تركها عاطلة.

والحق أن ستجلتز وصف الصين في حديثه في بكين عام ١٩٩٨" بأنها الآن اكثر البلاد المنخفضة الدخل نجاحا في الانتقال إلي اقتصاد السوق. "

هذا الوصف الزاهي لسوقنة marketisation الاقتصاد الصيني بالسلاسة، وانخفاض التكاليف، هو وصف أحادي الجانب ومثالي، إلا انه سمح لستجلتز وغيره من الليبراليين اليساريين، بالرهان علي سياسة مستقلة قصيرة ومتوسطة الأجل، في حين انه لا يزال يتعهد بالولاء للأسواق، والتجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر، وفي كلمة، الولاء للاندماج في التقسيم الرأسمالي الكوكبي للعمل، باعتباره طريق التنمية الاقتصادية الوحيد القابل للاستمرار.

ويقدم نيكولاس لاردي خلاصة مفيدة لهذا الجوهر المشترك لليبرالية الجديدة كما هي مطبقة في الصين :

" لا تزال احتمالات نمو الصين قوية. وهذا يرجع إلي حد كبير للآثار التراكمية لأكثر من عقدين من الإصلاح الاقتصادي، والأهم من ذلك، أن عملية التحرير التدريجي للأسعار استمرت حتى الآن. وأصبحت الأسواق الآن، تحدد أسعار كل السلع تقريبا. ولا يقل عن ذلك أهمية، أن الإصلاحات قد زادت المنافسة بصورة درامية، لا في الصناعة وحدها بل وفي التشييد وفي معظم قطاع الخدمات أيضا. لقد حسن شيوع الأسعار التي يحددها السوق، والأسواق التنافسية كفاءة تخصيص الموارد... وتتزايد أهمية دور القطاع الخاص، الذي غالبا ما يقلل البعض من أهميته خاصة في زيادة المنافسة في السوق المحلي.

هذه هي صورة الصين، باعتبارها، حتى الآن علي الأقل، النموذج الرئيسي للبلد الليبرالي الجديد.

الصين كنموذج تقدمي

وضع تفكيك إقتصادات الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية الاشتراكية المزعومة يساريين كثيرين في موضع الدفاع. ومن الطبيعي أن يصبح الاقتصاديون اليساريون مهتمين بالصين، وإن يكن ذلك لأسباب تبدو في الظاهر علي الأقل متعارضة علي طول الخط مع الليبرالية الجديدة.

لقد استمرت حكومة الصين في إعلان التزامها ببناء الاشتراكية، وهو ما يختلف كل الاختلاف عن التحولات الأيديولوجية والهيكلية التي صاحبت "العلاج بالصدمة ". فضلا عن أن سياسات الإصلاح التدريجي أحدثت نموا اقتصاديا سريعا متواصلا.

لقد زادت إصلاحات الصين الاقتصادية اللامركزية والموجهة إلي السوق من جاذبية البلاد بالنسبة للكثيرين في اليسار، وخاصة الأكاديميين.

كان الاقتصاديون الذين يمثلون التيار الرئيسي يزعمون منذ وقت طويل أن التخطيط المركزي، وملكية الدولة كانا غير كافيين. ويبدو أن رفض حكومات شرق أوروبا للاشتراكية، واعتناقها للرأسمالية يثبت صحة هذا الموقف. في البداية، بدا ليساريين كثيرين أن برنامج إصلاح الصين يقدم " طريقا ثالثا " بين الرأسمالية واشتراكية الدولة المركزية centralized state capitalism و مع إبقائها علي دور أساسي لمشروعات الدولة، أضعفت دور التخطيط المركزي للاقتصاد، وزادت سلطة الحكومات المحلية، وخلقت أشكالا تنظيمية جديدة لتنظيم المشروع (بما في ذلك المشروعات الخاصة الصغيرة، وكذلك المشروعات الجماعية المدينية والقروية collective towenship) وشجعت حوافز الإنتاجية التي تستند إلي الربح وتعويض العمال، كما شجعت علاقات السوق لحفز كفاءة كل المشروعات بما في ذلك المشروعات التي لا تزال في قطاع الدولة المسيطر.

بدت سياسات " السوق الاشتراكي " محصنة ضد النقد التقليدي للتخطيط المركزي، وكان من السهل الدفاع عنها، باستخدام خطاب التيار الرئيسي في تحليل السوق في عالم أكاديمي تتزايد فيه سيطرة الليبرالية الجديدة.

كتب عدد من التقدميين والأكاديميين اليساريين في بداية التسعينات مقالات أثبتت، وإن كانت حذرة بالنسبة للمستقبل، إيمانا قويا بقابلية اشتراكية السوق للحياة، بل تفوقها مستندة إلي حد كبير، إلي أداء الصين الاقتصادي القوي. وعلي سبيل المثال زعم م. ج جوردون أن :

" أثبتت تجربة الصين أن السياسات التي يمكن أن توصف بـ "اشتراكية السوق " تقدم بديلا ناجحا وقابلا للحياة. وفي حين أن هذه الإصلاحات قد لا تكون نموذجا يمكن نسخه ببساطة في مكان آخر، إلا انه يكشف عن أن طريقا وسطا ممكن عمليا ".

كذلك، استخدم فيكتور ليبيت Victor Lippit تجربة الصين للتشكيك في فكرة أن " الحرب الباردة قد انتهت وأن الرأسمالية تبدو، وأنها قد انتصرت انتصارا كاملا ".

تجبرنا تجربة الصين علي إمعان النظر في الأطروحة الشائعة القائلة بترك الاشتراكية للتاريخ.

تهدف السياسة العامة في الصين إلي إقامة نظام اشتراكية السوق، نظام تتعايش فيه المشروعات المملوكة للدولة والمشروعات المملوكة ملكية خاصة.

و إذا أمكن المحافظة علي هذا المزيج من أساليب الإنتاج، وتحقيق الرقابة الشعبية / الديموقراطية علي حياة الأمة الاقتصادية والسياسية، فمن المحتمل تماما أن يثبت الحاضر أنه مرحلة انتقال اشتراكية. وإذا حدث العكس، وسحقت المشروعات الرأسمالية مشروعات الدولة والمشروعات الجماعية المناظرة لها سيكون الانتقال إلي الرأسمالية عندئذ علي جدول الأعمال.

القضية إذن لم تحسم بعد. وطالما بقيت إمكانية التطور الاشتراكي، سيقدم لنا التأمل في الحالة الصينية منظورا جديدا فللتفكير في انتصار مزعوم للرأسمالية.

الخلاصة، لم يجدد نجاح الصين الواضح في إصلاحات السوق – الاشتراكي الأمل عند يساريين كثيرين، في أن الرأسمالية الليبرالية الجديدة المعولمة، لم تكن في الحقيقة نهاية التاريخ فحسب، بل استخدمت أيضا، كنقطة إيجابية مرجعية حقيقية لإعادة تفسير الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية علي الصعيد العالمي.

لم تكن أصداء نموذج الصين التحليلية، والأيديولوجية، أكاديمية خالصة. فقد كان الاهتمام بالنموذج الصيني قويا أيضا، في بلدان اشتراكية الدولة القليلة الباقية، وخاصة فيتنام وكوبا. عانت كوبا ذاتها من صدمة اقتصادية خطيرة نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي، وكانت في أمس الحاجة إلي إستراتيجية جديدة، إستراتيجية تمكنها من توفير نقد أجنبيي يعوضها عما فقدته من أسواق ومساعدة أجنبية.

انبهر الاقتصاديون الكوبيون، مثلما انبهرت الحكومة الكوبية بنمو الصين الاقتصادي المتواصل، بل كان انبهارهم أكبر، بتزايد نجاح جهودهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوليد صادرات صناعية.

قام فيدل كاسترو، بعد فترة من الدراسة الأولية، برحلة إلي الصين وفيتنام، ثم وضعت مسودة اقتراح إستراتيجية لإعادة الهيكلة الاقتصادية لكوبا تأثرت بقوة بالتجربة الصينية.

و بالرغم من إعلان الحكومة الكوبية أنها لن تنتهج إستراتيجيات اشتراكية السوق التي اتبعتها الصين وفيتنام، استمر إعجاب الاقتصاديين الكوبيين باندماج الصين الناجح في الشبكات الكوكبية global networks للإنتاج الصناعي والتجارة، وهو اندماج اعتبره أحد الاقتصاديين الكوبيين أساسي للتنمية اليوم. "

والحق أن اقتصاديين كوبيين كثيرين ما زالوا يدعون إلي منظومة من الإجراءات الحكومية، لمساعد كوبا علي جذب مزيد من الأنشطة الصناعية المعقدة، التي ترتبط بشبكات الإنتاج الكوكبية كمكمل للسياحة، وغيرها من مصادر النقد الأجنبي. وبالرغم من الاحتجاجات المناهضة لذلك، كان واضحا أنها ذريعة لتبني كوبا إستراتيجية موجهة للتصدير ولنمو يحركه الخارج foreign driven growth وتتطلب الاستخدام المتزايد لقوي السوق، وخلق اقتصاد مختلط، ولامركزية مشروعات الدولة. ومن الواضح أنها جميعا تأثرت بشدة بالنموذج الصيني.

إن تحفظ الحكومة الكوبية في الاعتراف رسميا بالصين كنموذج، هو بالتأكيد أمر مفهوم، إذا ما سلمنا بأن عملية إصلاح الصين قد عملت علي تعزيز قوي السوق والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية علي حساب الاشتراكية. تناقص، بصفة عامة علي مدي التسعينات، عدد اليساريين، الذين كانوا يرون أن الصين تتقدم علي طريق الاشتراكية، بعد أن أصبحت نتائج الإصلاحات أكثر وضوحا. غير أن هذا الاتجاه لم يشكل تحديا جديا لموقف جماعة التقدميين الأوسع، والتي استمرت نظرتها إلي الصين، باعتبارها نموذجا إيجابيا لسياسة التنمية.

ترجع مرونة التفكير الذي يري في الصين نموذجا- في مواجهة عودة الرأسمالية بوضوح إلي البلاد - إلي اقتران نجاحا الصين في التصدير والنمو، بوجود عدة تيارات فكرية تاريخية في اليسار. فنادرا ما نجد بين أولئك الذين ما زالوا ذوي توجه اشتراكي صريح، من يبدع تحليلا ذا مغزى لأهمية تحول الصين. بالنسبة للنمو غير المتكافئ للرأسمالية، ولتجاوزها علي الصعيد العالمي في التراث، لنقل في التحليلات الماركسية الكلاسيكية مثلا، للنشأة الأولي لمراكز وطنية، وإقليمية جديدة لدينامية رأسمالية capitalist dynamics.

لم تعد مثل هذه القصص، قصص التحولات الكبري، الهيكلية، التاريخية – الإستراتيجية موضة، في جو سادت فيه فكرة " نهاية التاريخ end of history " بعد عام ١٩٩٨، وخاصة مع صعود فكر ما بعد الحداثة، الذي إرتبط بإصطباغ الماركسية الغربية بالصبغة الأكاديمية. ولذا بدا لاشتراكيين كثيرين، أن أفضل ما يمكن أن نأمله من نظرية وسياسة التنمية، هو نضال دفاعي ضد الليبرالية الجديدة، ومن أجل الديموقراطية السياسية، بدلا من الهجوم المباشر frontal assault علي النظام الرأسمالي. وهذا المنظور، وإن لم يتحول إلي تأييد كامل للنموذج الصيني، إلا أنه يميل إلي الحد من النقد المنهجي لإستراتيجية الصين التنموية، ومن تصور بدائل لا رأسمالية.

بينما تخلص تقدميون آخرون كثيرون تماما من أوهامهم عن الاشتراكية والماركسية الرسمية، واغتربوا عنها (قبل وبعد الانهيار السوفيتي). كانت هذه المجموعة واعية تماما، عندما كانت تتطلع إلي شرق آسيا، بحثا عن نموذج للتنظيم الاقتصادي الاجتماعي، يساعدها في معارضة الليبرالية الجديدة، وفي بناء بديل.

وكانت اليابان في الثمانينات وأوائل التسعينات النموذج الأكثر شعبية، فالتقدميون يشيرون إلي دولتها التدخلية القوية interventionist state، وإلي العلاقات المنسجمة المزعومة في مكان العمل، والعمالة الكاملة، والمساواة النسبية في الدخل، وتفوق أدائها التصديري، وذلك كدليل علي أنها النموذج الأكثر صداقة للعمال , والأكثر كفاءة من النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد علي النمط الأمريكي.

لقد أثبتت التجربة اليابانية ــ وفقا لهذه النظرة " التقدمية التنافسية " أنه يمكن، وينبغي الأخذ بنظام رأسمالي يقوم علي دولة رأسمالية اجتماعية التوجه، وعلي نظام الشركات الرأسمالي، وذلك لأسباب إنسانية واقتصادية معا.

غير أنه بحلول التسعينات، أصبح واضحا أن الاقتصاد الياباني في حالة ركود طويل الأمد. تحول اهتمام المدافعين عن التنافسية التقدمية تدريجيا إلي كوريا الجنوبية، وأحيانا إلي بعض أرصفة التصدير في جنوب آسيا، وخاصة تايلاند وماليزيا، ثم جاءت أزمة ١٩٩٧ – ٩٨، وغاصت تلك البلدان في الوحل. ربما كان ما هو أشد تدميرا للموقف التقدمي، رد فعل حكومات تلك البلدان لأزمتها الوطنية، بتبنيها التفسير الليبرالي الجديد للازمة، وإتباع سياسات ليبرالية جديدة.

كان من الطبيعي أن ينجذب تقدميون كثيرون إلي الصين، وقد اجبروا علي البحث عن نماذج بديلة، وافتقروا إلي أدوات التحليل (الماركسية) وإلي السياسة (الطبقية) معا، اللازمين لتصورها، من زاوية نضالات مجتمع العمال في ظل النمو غير المتكافئ للنظام الرأسمالي العالمي وضده.

كانت الصين تأخذ، بصورة متزايدة، بنموذج تنمية مشابه للنموذج المتبع في قصص النجاح السابقة في شرق آسيا. ولكنها،علي عكس تلك البلدان، قاومت التحرير المفاجئ abrupt liberalization، ولهذا خرجت من الأزمة الإقليمية بأقل قدر من الاضطرابات.

والحق، أن الحجج التي قدما التقدميون لتبرير إعجابهم بالنظام الصيني، كانت مشابهة لتلك التي قدمها الليبراليون الجدد اليساريون. وهذا يفسر الشعبية المتزايدة لكتابات جوزيف ستجلتز عند اليسار. أرجع التقدميون أمثال ستجلتز الفضل في النجاحات الاقتصادية الحالية إلي التحرير المضبوط، والمحدود للتجارة والمال. وقد استحسنوا، مثل ستجلتز، اعتماد الصين علي الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلا تدفقات رأس المال القصيرة الأجل غير المستقرة (التي لا زالت الحكومة الصينية تضبطها بإحكام). وكلاهما يتفق علي أن مقاومة الصين لتخفيض عملتها، كان قرارا سياسيا حاسما، حال دون أن تصبح أزمة شرق آسيا أسوأ كثيرا مما كانت.

هكذا، حاولت مجموعة من التقدميون استخدام التحليل الليبرالي الجديد اليساري ليؤكدوا من جديد بعض حججهم السابقة، حجج التنافسية التقدمية ضد الليبرالية الجديدة. كانت الصين تنمو بسرعة، وحافظت بالأقوال علي الأقل، علي الالتزام بوجود قطاع اشتراكي (قطاع دولة وقطاع جماعي) وبالتخطيط.. ومع ذلك، أخذت باللامركزية، وزادت من قوي السوق، بل وأصبحت في مقدمة أول الدول المصدرة، والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

وجدت كوكبة من القوي اليسارية التقدمية نفسها تؤيد التجربة الصينية. قليلون أقلقهم ما إذا كانت اشتراكية أم لا. وأمتد إعجاب بعض الباحثين بديناميكية الصين الراهنة ليشمل شبكات الأعمال الصينية المغتربة التي تعمل في منطقة " الصين الكبرى " بأسرها.

وفي كل الأحوال، كان تراث الصين الثوري، غالبا ما يختزل إلي دوره في إنشاء دولة قوية، وخلق الشروط الأخرى لديناميكية البلاد الاقتصادية وقدرتها

التنافسية الحالية، في مقابل القدرة علـــي تمكـــين empowerment الشـــعب العامـــل والمجتمعات المحلية.

تذكر الإنجازات السابقة في مجالات الثروة، وتوزيع الدخل، ومستوي معيشـــة الجماهير أساسا، لتربط برباط واه باندماج الصين الناجح في الاقتصـــاد الرأســـمالي الكوكبي.

كتب والدن بيللو Walton Bello، مثلا، أنه :

" لا يمكن فصل ديناميكية الصين الاقتصادية عن حدث غاب عنا في الجنوب: عن ثورة اجتماعية حدثت في أواخر الأربعينات، وأوائل الخمسينات، قضت علـــي أسوأ لا مساواة في توزيع الأرض والدخل، وهيأت الـــبلاد للانطـــلاق الاقتصـــادي القادم، وانتزعت السيطرة علي الاقتصاد الوطني من المصالح الأجنبية.

الصين دولة قوية، ولدت في ثورة، وزادتها عقود من الحرب الساخنة والباردة صلابة... ويبرز اختلاف الصين في علاقتها برأس المال الأجنبي بالمقارنـــة مـــع معظم بلدان الجنوب.

بكين قاسية في معاملتها للمستثمرين الأجانب، وهي صاحبة اليـــد العليـــا فـــي علاقتها بمجتمع الأعمال الدولي. ومع ذلك يتزاحم المســـتثمرون لـــدخول الصـــين، حيث القيود و... الاحترام هو كل مـــا تحصـــل عليـــه الحكومـــة الصـــينية مـــن المستثمرين. الاحترام هو ما تفتقر إليه حكومتنا. وعنـــدما يتعلـــق الأمـــر بالســـعي لتحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية، فإن ما يميز الصين عن كثير من البلدان، هـــو تحول كفاح وطني ثوري مؤسسيا إلي دولة لا تعرف اللغو. "

بهذا الأسلوب، حول فكر التنافسية التقدمية الاشتراكية، والثـــورة مـــن أدوات للتطور، والتحرر البشري، إلي شروط أولية للتنمية الرأسمالية والتنافسية. وغالبا ما يغفل من يتبنون هذا المنظور، أن احترام المستثمرين الأجانب للحكومـــة الصـــينية، واستعدادهم لتحمل الشروط " المقيدة " للاستثمار الأجنبي المباشر، يرجع إلـــي حـــد كبير إلي استعداد الحكومة الصينية لتقديم إمدادات ضخمة من قـــوة العمـــل المنـــتج الرخيص.

وبعبارة مختلفة، إن ربط إنجازات الصين، بعد الثـــورة بســـهولة، بنجاحاتهـــا الراهنة، يحرف الانتباه عن الشرط الأولي الرئيسي لتحقيقها : قـــوة عمـــل يتزايـــد فقدانها للأمان، وتقمع باستمرار، جهودها من أجل التنظيم الذاتي، واحدة مـــن أكثـــر دول العالم تسلطا.

الارتباك يحيط بالصين

يكشف احتضان التقدميين والليبراليين الجدد للصين عن ارتباك التحليل والأيديولوجيا الذي كان موجودا في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولسوء الحظ، أن تحول اليسار فجأة من بلد إلي آخر من البلدان باعتباره البلد النموذجي poster country كرد فعل لتناقضات الرأسمالية، قد أضر باليسار أكثر مما أضر بالمحللين وصناع القرار الذين ينتمون إلي التيار الرئيسي.

والسبب الأعم، هو أن القوة السياسية الليبرالية الجديدة تعمل من موقع قوة، ويمكنها أن تسيطر علي تفسير الأحداث ومن ثم علي الصراعات الأيديولوجية.

وثمة سبب أكثر تحديدا، هو أن البحث المتوالي عن نماذج قومية يميل إلي تشجيع إدعاء إمكان بناء برامج سياسية تقدمية، استنادا إلي تجارب النمو الرأسمالي لأمم بذاتها. المشكلة هي، أنه لا يمكن فهم قصص النجاح الوطني، بمعزل عن الديناميات، والتناقضات الأوسع للرأسمالية علي الصعيدين الإقليمي والعالمي، وهذا ما كان يسلم به ماركس ولينين وتروتسكي. وإذا سلمنا بالنمو غير المتكافئ للرأسمالية، فسرعان ما يؤدي التفكير الذي يستند إلي نموذج وطني إلي متابعة لا تنتهي لقصص نجاح، كل منها أكثر إشكالية من سابقتها. والنتيجة، في النهاية، هي فقدان الإحساس بأهمية أية رؤية بديلة، وفقدان الوضوح النظري، والإحساس بنبض الجماهير الشعبية.

ركز الوصف العام السابق لصعود الصين إلي مرتبة النموذج، علي الاتجاهات العامة في الليبرالية الجديدة، وداخل الجماعة التقدمية. وبالطبع، ليس هناك في الواقع إجماع تام حول الصين، لا في اليسار ولا في اليمين، غير أن وجود خلافات مطلقة هنا أيضا، يكون أكثر تعجيزا للتقدميين منه لليبراليين الجدد.

و بالرغم من أن الليبراليين الجدد غالبا ما يختلفون علي مقدار التقدم الذي حققه بلد ما بالضبط، علي طريق إصلاحات السوق الحر (فلا يكفي أبدا، عند البعض، تحيق أي قدر من التحرير deregulation والخصخصة)، تعطيهم خلافاتهم مساحة للمناور، إذا ما واجه البلد أو البلدان، التي يعتبرونها نموذجها الحالي، أزمة غير متوقعة.

و بالرغم من مرتبة النموذج التي تحظى بها الصين حاليا، ليس من الصعب أن نجد تحذيرات ليبرالية جديدة من نكسات محتملة في المستقبل، إذا لم يتم إكمال عملية الإصلاح، واقتلاع الفساد. وفي نفس الوقت يستخدم الليبراليون الجدد تجربة

الإصلاح الصينية، في نقد كـوبا لعـدم إكمـال سـوقنتها لاقتصـادها fully marketizing. وإذا ساءت الأمور في الصين، فسوف يمكن دائما العثور علي قصة نجاح أخري للسوق الحر، ملائمة لإظهار الفرق بينها وبين كوبا وغيرها من الأمم " المتخلفة ".

ومع ذلك، قد تنطوي الخلافات في التحليل بين المعنيين بـالتغيير الراديكـالي، من أجل اقتصاد يتمحور حول مجتمـع العمـالeconomy - community -centered worker علي تصورات مختلفة للقيم الجماعية، وللرؤية والإستراتيجية، أي الخلاف علي أمور لا يمكن الرجوع عنها دون تحمل تكلفة سياسية باهظة. إن بناء الحركـة استنادا إلي قيم ورؤية وإستراتيجية واضحة ومتسقة ضرورة، والأمر علي العكـس من ذلك تماما، بالنسبة للمدافعين عن الوضع القائم status quo، فبالنسـبة لهـؤلاء، فك التعبئة السياسية الجماهيرية له قيمة إيجابية، والبلبلة الناجمة عن سرعة اسـتبدال نموذج للنجاح بآخر يشجعها.

الخلاصة، أننا نختلف مع أولئك التقدميين، الذين يعتبـرون الصـين نموذجـا للتنمية (سواء كان اشتراكيا أم غير اشتراكي)، ونعتقد أن الطريقة التي وصلوا بها إلي هذا الموقف، تلقي الضوء علي مشكلة أكثر خطـورة، هـي رفـض الجماعـة التقدمية العام للماركسية، التي نعتقد أنها أكثر الأطر فاعلية لفهم النظام الرأسـمالي، ولبناء حركات قادرة علي تجاوزها أيضا.

يمثل هذا الانشغال بالصين إذن، ما هو أكثر بكثير من جدل أكـاديمي حـول تجارب بلد واحد، إنه عن زيادة الوضوح النظري، والمنظور الإستراتيجي الـلازم لمساعدتنا لتغيير العالم.

الفصل الثاني

تحول الصين الاقتصادي

عندما أعلن قادة الحزب الشيوعي الصيني برنامجهم لإصلاحات السوق عام ١٩٧٨زعموا أنه كان ضروريا للتغلب علي مشاكل الركود الاقتصادي والإسراف الذين سببتهما تظم الدولة المركزية المفرطة في التخطيط والإنتاج. شجع النمو السريع والتحول الصناعي في ثمانينات القرن الماضي الكثيرين في اليسار، داخل الصين وخارجها، علي النظر إلي اشتراكية السوق، باعتبارها أداة جذابة لتحقيق نمو متواصل، وتوزيع تسووي egalitarian distribution للسلع والخدمات، والمشاركة الديموقراطية في صنع القرار الاقتصادي.

ومع ذلك، وبالرغم من آمال الكثيرين في اليسار، نزعم أن عملية إصلاح السوق في الصين، قادت البلاد، لا إلي شكل جديد للاشتراكية، بل إلي شكل من أشكال الرأسمالية يزداد تراتبية، ووحشية. ونسعي في هذا الفصل إلي الإجابة علي السؤال : كيف، ولماذا أمكن في أقل منعقدين، لعملية إصلاح، كان ينظر إليها باعتبارها قادرة علي تشجيع التجديد الاشتراكي، أن تفضي في النهاية إلي عودة الرأسمالية.

الإجابة السهلة علي هذا السؤال، هي أن نخب الحزب التي كانت تخشى فقدان امتيازاتها اختطفت العملية، كما تختطف الطائرة تحت تهديد السلاح.

في مواجهة المطالب الشعبية بالتغيير، بحثوا عن عملية إصلاح قد تمكنهم من تحقيق شكل مأمون من أشكال السيطرة علي ثروة البلاد، وقادهم هذا من خلال التجربة والخطأ إلي تبني رأسمالية ذات "خصائص صينية " .

وفي حين أنه قد تكون هناك بعض الشكوك في أن نخبة الحزب قد تربحت من عملية إعادة الرأسمالية الجارية إلي الصين، فإننا نعتقد أن الدافع وراء هذه النتيجة كان أكثر من مجرد الجشع. لقد كانت إعادة الرأسمالية إلي الصين نتيجة للتناقضات

البنيوية التي ولدتها عملية الإصلاح ذاتها. وبالرغم من أن تجربة أي بلد تشكلها عوامل تاريخية خاصة، ومن ثم فهي تجربة فريدة، إلا أننا نعتقد أن هذا الفهم لتجربة الصين يقدم دروسا مهمة للاشتراكيين في كل مكان. وبعبارة اكثر تحديدا، نعتقد أن التجربة الصينية، تمثل حجة قوية ضد القول بقابلية اشتراكية السوق للحياة كشكل تقدمي مستقر لتمكين العمال workers empowerment.

السياق التاريخي لإصلاحات ما بعد ماو الاقتصادية

اتبعت الصين تحت قيادة ماو، إستراتيجية لبناء الاشتراكية، ركزت علي الصناعة الثقيلة، والتخطيط الاقتصادي المركزي، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وسيطرة الحزب علي الحياة السياسية والثقافية.

نجحت الثورة الصينية وسياسات الدولة المترتبة عليها، في إنهاء السيطرة الأجنبية علي البلاد، وتصفية العلاقات الإقطاعية في الريف، وتحقيق العمالة الكاملة والضمان الاجتماعي الأساسي، وتحقيق المساواة العامة للشعب الصيني العامل.

غير أن هذه الإنجازات الواسعة جاءت بتكلفة اجتماعية كبيرة. فقد انطوت الانقلابات الفجائية، التي ارتبطت بالقفزة الكبرى إلي الأمام (١٩٥٨ - ١٩٦١)، والثورة الثقافية علي عدم استقرار اجتماعي كبير، وخسائر في الأرواح. وتزايد أيضا إحباط عمال المدن لمقاومة الحزب للديموقراطية الصناعية industrial democracy، ومنها معارضته أن يكون للعمال دور أكبر في إدارة المشروع. أثبت الاتحاد العام لعمال الصين أنه لا يمثل أي عون، ولما كان يعمل تحت سيطرة الحزب الصارمة، كانت مسئوليته الرئيسية هي تشجيع الإنتاج وانضباط العمل.)

و شهدت الفترات (١٩٤٩ - ١٩٥٢) و(١٩٥٦ - ١٩٥٧) و(١٩٦٦- ١٩٦٧) إضرابات، وتنظيما ذاتيا، واستقلالا أكبر للعمال.

و يلقي جاكي شيهان بعض الضوء علي الجهود التنظيمية، والتوجه السياسي، الكامنة وراء هذه الأنشطة والنابعة منها.

في أواخر ربيع ١٩٥٧، ذروة حملة المائة زهرة the hundred flower compaign، وموجة الاضطرابات الصناعية، التي استجمعت قواها في العام السابق، لم تكن السلطات الحزبية تواجه السخط الفردي فحسب، بل المقاومة الجماعية أيضا، من بعض أقسام قوة العمل.

تشكلت نقابات مستقلة، أطلق عليها " جمعيات الإنصاف من المظالم ". وبينما كان كثير من هذه الجماعات يقتصر علي مشروع واحد، كانت هناك صلة، وتنسيق بين المشروعات، والأحياء. وكان العمال أنفسهم يعرفون أن الصعوبات، التي يعانون منها هي إلي حد كبير، نتيجة مباشرة للقرارات الوطنية في سياسة الإدارة، بعد أن أصبح كل شيء، ابتداء من معدلات الأجور إلي فترات التلمذة الصناعية، موحدا في كل الصناعات والمناطق، ولهذا صبوا جام غضبهم علي الكوادر في المصنع، وفي الحكومة، وفي الحزب، وفي المواقع النقابية. "

أفضي السخط المتزايد علي الاتجاهات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، إلي حادثة تيانانمين Tiananmen في ٥ أبريل ١٩٧٦. كان اليوم السابق يوما تقليديا لتكريم الموتى. وضع ما يقرب من نصف مليون صيني، الزهور، والأشعار في ميدان تيانانمين في ذكري شواين لاي (الذي توفي في يناير الماضي). ولأنه سبق أن انتقد شو إبان الثورة الثقافية (جزئيا لدفاعه عن ضحاياها)، اعتبرت الحكومة الصينية هذا العمل، بمثابة نقد لسياساتها، فأزالت في يوم وليلة، الزهور من الميدان، مما أدي إلي اضطرابات عنيفة وواسعة في اليوم التالي، الخامس من أبريل. وسيطر العمال علي الحركة التي نشأت عن ذلك، ونظمت حول أماكن العمل. وفي المقابل كانت ضربة الحكومة قاسية، عندما عبر العمال عن آراء معارضة لانتشار المحسوبية والنفاق واللا مساواة ".

وهكذا، وبالرغم من الإنجازات الحقيقية للثورة، كان الشعب الصيني، عندما توفي ماو في سبتمبر ١٩٧٦، لا يزال بعيدا عن التمتع بزيادات مطردة في مستوي معيشته، أو ممارسة السيطرة الديموقراطية علي حياته الاقتصادية والسياسية. هيأ موت ماو إذن فرصة مهمة، ليعيد الشعب الصيني تقييم الجهود السابقة، وليصوغ مبادرات جديدة، وللتقدم علي طريق بناء الاشتراكية.

أثبت دينج زياوبنج، الذي إنتقده ماو، إبان الثورة الثقافية، لكونه من أنصار الطريق الرأسمالي capitalist roader، أنه سياسي إستراتيجي مراوغ. كان قادرا علي استغلال التقلبات التي أعقبت حقبة ما بعد ماو مباشرة، ليعيد تأهيل نفسه بسرعة، معتمدا علي دعوته لـ " الوحدة والاستقرار ". وفي أواخر ١٩٧٨ خلف ماو ليصبح زعيم الصين العظيم.

بعد أن أعلن دينج إلتزامه بالاشتراكية، سعي إلي خلق ما أسماه هو وحلفاؤه اشتراكية السوق. وكان رأيهم أن ماو ترك البلاد في وضع اقتصادي بائس، وهذا

يرجع، إلي حد كبير، إلي أن سياساته، التي كانت ذات نزعة أيديولوجية مفرطة، لا تتفق مع الفهم العلمي للظروف الموضوعية. زعموا أن مهمة الحزب الأساسية، هي المساعدة علي بناء قوى البلاد الإنتاجية، وهو ما يتطلب إدخال قوي السوق. قوي السوق وحدها هي التي يمكنها التغلب علي ركود الصين الحالي، وضمان تحقيق التقدم الاقتصادي اللازم لتقدم عملية بناء الاشتراكية.

في الواقع، كان الاقتصاد الصيني في نهاية السبعينات أبعد ما يكون عن الكارثة، وخاصة في الصناعة. وعلي سبيل المثال، زاد الإنتاج الصناعي في الفترة ما بين ١٩٥٢ ونهاية عهد ماو بمتوسط معدل نمو سنوي ٢، ١١ %. وبالرغم من الاضطرابات إبان عقد الثورة الثقافية، استمر نمو الإنتاج الصناعي بمتوسط معدل نمو سنوي يزيد علي١٠ % فضلا عن أن هذه المكاسب تحققت بمساعدات خارجية قليلة. وفي الحقيقة أنه باستثناء مساعدة الاتحاد السوفيتي في الخمسينات، واجهت الصين بيئة اقتصادية معادية. ونتيجة لذلك، كانت الصين أحد بلدان العالم الثالث القليلة، التي دخلت عقد الثمانينات دون دين خارجي.

كانت التنمية الزراعية، إذا ما أخذنا كل شيء بعين الاعتبار، أقل نجاحا بكثير. فمثلا كان إنتاج الطعام يتماشي بالكاد مع نمو السكان. وكما أوضح موريس ميزنر:

كانت مستويات المعيشة في الريف راكدة فعلا علي مدي العقدين الأخيرين من عهد ماو إذ زادت في المتوسط بأقل من ١ % سنويا، وذلك انطلاقا من أساس بائس، فبينما زاد الناتج الصناعي الإجمالي عشر مرات في الفترة من ١٩٥٢ غلي، ١٩٧٥، زاد الإنتاج الزراعي الضعف، وحتى هذا المكسب لم يتحقق إلا بزيادة ضخمة في حجم قوة العمل الزراعي.

ومن بين أسباب هذا السجل البائس، عدم كفاية الاستثمارات في الزراعة، والإبقاء علي شروط تجارية سيئة للمنتجات الزراعية، من أجل إعانة الصناعة الثقيلة، والطابع التسلطي، وغير المرن للإدارة الزراعية في ظل نظام الكوميونات. وفي نفس الوقت كان الفلاحون الصينيين يتمتعون بتحسن ملحوظ في مستوي الخدمات الصحية العامة والإسكان، والتعليم، والضمان الاجتماعي، من خلال نظام الكوميونات، فضلا عن إنهاء الاستقطاب المفرط في الثروة، الذي كان موجودا قبل عم ١٩٤٩. وحتى قطاع الإنتاج الزراعي ذاته في الصين فاق أداؤه أداء القطاع الزراعي في كثير من بلدان العالم الثالث الأخرى.

وكما لاحظ مارك سيلون : " أنتجت الصين في عم ١٩٧٧ من الطعام ما يزيد عما تنتجه الهند بنسبة ٣٠ – ٤٠ % لكل نسمة، وعلي مساحة من الأراضي الزراعية أقل بنسبة ١٤ %، ووزعته توزيعا أكثر عدالة علي سكان عددهم أكبر بنسبة ٥٠ %.

ومع ذلك، واجه اقتصاد الصين في نهاية عهد ماو، مشاكل متزايدة، لم يكن في الإمكان التغلب عليها، إلا بإتباع الدولة سياسات جديدة. أصبح التخطيط الاقتصادي المركزي أكثر من اللازم، مع تزايد تعقيد الاقتصاد، عاجزا عن تلبية احتياجات الناس. كان هناك إفراط في إنتاج بعض السلع، ونقص في إنتاج سلع أخرى، وعدم كفاءة في النقل والتوزيع، وصعوبات ناجمة عن رداءة جودة المنتج.

كانت هناك أيضا، مشاكل في تنظيم الإنتاج الصناعي، حيث تدهورت الإنتاجية، واعتمدت زيادة الإنتاج إلي حد كبير علي الزيادة المستمرة في الاستثمارات، وعلي قوة عمل صناعية متنامية. كانت المصانع تستخدم العمال في ظل شروط توظف مدي الحياة. وهو ما كان يعني في كثير من الحالات، استخدام العمال في أنشطة غير منتجة. وكانت الأجور تحدد علي المستوي القومي، وجمدت أساسا عند مستواها عام ١٩٥٦. فضلا عن أن العمال لم يعطوا إلا القليل من الفرص، والتشجيع للرقابة علي شروط الإنتاج، وإعادة تشكيلها عند الضرورة.

عاني الاقتصاد أيضا من إختلالات في الاستثمار، نتيجة لتوجيه موارد أكثر من اللازم إلي الصناعة الثقيلة علي حساب الصناعة الخفيفة والزراعة. دفع الفلاحون ثمن هذه الإستراتيجية، بالأسعار المتدنية لإنتاجهم وتوريده الإجباري للدولة. وعاني العمال من نقص السلع الاستهلاكية.

كانت الثورة الثقافية، محاولة للتغيير الجذري للنظام، وكانت لها أيضا، نتائج سلبية تفوق تعطيل الإنتاج، والاستثمار، والتطور التكنولوجي. وبدلا من تمكين الشعب من تقوية تنظيمه الجماعي، أنهكته بالحملات التي تنسق من أعلي، وتركتهم أقل استجابة للدوافع الاجتماعية، والنداءات الأخلاقية. وأعقبها إعادة السيطرة الهرمية علي الإنتاج وعلي كافة مستويات المجتمع. فمثلا، كان معظم النقابات معطلا إبان الثورة الثقافية وعندما أعيد تنشيطها مؤخرا، في أواخر السبعينات، أعيد تنظيمها لضمان سيطرة أكبر للحزب علي أنشطتها.

وباختصار، كان النظام بتهاوي، وسخط العمال والفلاحين يتزايد. كانت هناك حاجة ماسة للبناء علي مواطن القوة في إنجازات الصين السابقة، مع تمكين العمال

والفلاحين من إبداع هياكل لصنع القرار والتخطيط. كان هـذا يعنـي بـين أشـياء أخري، إعادة هيكلة، ولامركزية الاقتصـاد، وقـرارات الدولـة، لزيـادة سـيطرة المنتجين المباشرين المتحدين علي شروط ومنتجات عملهم. ولسوء الحظ، لم تكـن هذه هي الطريقة التي استجابت بها حكومة ما بعد ماو لرغبة الشعب في التغيير.

عملية الإصلاح بعد ماو

زعم الحزب بقيادة دينج أن حل مشاكل الصين الاقتصادية، يتطلب زيادة قوي البلاد الإنتاجية، وليس المزيد من تجريب علاقات إنتاج اشتراكية جديـدة. وأفضـل طريق لزيادة هذه القوي الإنتاجية هو وفقا لدينج استخدام أكبر للأسـواق. فسـوف تساعد الأسواق علي التغلب علي المشاكل السابقة، كمركزية صنع القرار، وسـوف تتيح استخداما اكثر كفاءة للموارد الإنتاجية بما فيها العمل. وسوف تكـون النتيجـة المتوقعة، نموا أسرع، وتقدما تكنولوجيا، وزيادات متواصلة في الاسـتهلاك وفـي رفاهية المستهلكين.

كان قرار الحزب سوقنة marketize الاقتصاد الصيني. لم تكن هناك حركـات جماهيرية تسعي لحل مشكلات الصين الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة بتعزيز قوي السوق.

و كما أوضح روبرت ويل :

" فرضت الأسواق علي الشعب الصيني بأوامر الحكومة الرسـمية بـالتقويض القسري لنظام الكوميونات الزراعية، الذي أبدع تحت قيادة ماوتسي تـونج، ليحـل محله نظام العقود الفردية والعائلية، وأيضا التـدمير الإجبـاري السـريع للأشـكال الاشتراكية للرفاهية الجماعية العامة الذي تفرض الآن علي المشروعات المملوكـة للدولة وعلي كل مراكز المجتمع المؤسسية الكبرى الأخرى بما فيها الجامعات ".

قد يكون قرار البدء في السوقنة، قرارا حزبيا، غير أنه سـرعان مـا أثبتـت إملاءات السوق – كما سنري – أنها خارج السيطرة. فقد ولدت كـل مرحلـة مـن مراحل عملية الإصلاح، توترات وتناقضات جديدة، لن تحل إلا من خلال مزيد من التوسع في قوي السوق، مما أدى إلي تزايـد الـدعم المتزايـد لاقتصـاد سياسـي رأسمالي. وهكذا، بدلا من استخدام الرأسمالية في "بناء الاشتراكية " وهو ما زعـم

الاصلاحيون أنه الحاصل، استخدمت اشتراكية السـوق في الواقع " الاشتراكية، في بناء الرأسمالية ".

عملية الإصلاح : المرحلة الأولي (١٩٧٨-١٩٨٣)

قدم المزيد من استخدام قوي السوق في الاجتماع الموسع للحـزب الشـيوعي الصيني ديسمبر ١٩٧٨ باعتباره مفتاح إنجـاز " نقلـة تاريخيـة إلـي التحـديث الاشتراكي ".

دعا الحزب إلي إعطاء سلطة أكبر لهيئات التخطـيط الإقليميـة والمقاطعـات، وسلطات اكبر لمديري شركات الدولة لتنظيم الإنتاج، وتشجيع أشكال أكثـر تنوعـا للإنتاج، بما في ذلك المنشآت التعاونية والخاصة. وسوف يظل التخطيط المركـزي، وفقا للتصريحات الرسمية يشكل هيكل النشاط الاقتصادي واتجاهه العام، ولكن النمو الجديد سوف ينظمه، ويشجعه بصورة متزايدة، نشاط الفاعلين الاقتصاديين، الـذين تم دعمهم مؤخرا. سوف يكون العنصر الأساسي، الذي يستند إليه هذا النهج الجديد، ويضفي عليه الاتساق، هو الاستخدام الخلاق والمرن للأسواق، وسـوف تكـون الحرية الجديدة في السعي وراء الأرباح، الدافع المحرك لشركات الدولة، والهيئـات الحكومية المحلية. وستضمن قوي السـوق اسـتجابة قراراتهـا لحاجـات النـاس، ولمبادرات الحزب التخطيطية العامة.

طبقت الإصلاحات في عام ١٩٧٩، أولا في مناطق حضرية منتقاة. كان خلـق سوق للعمل أمرا أساسيا في جهود الدولة لتشجيع اشتراكية السوق.

فبدون تخصيص " موارد العمل labour resources" سوف يعجـز المـديرون عـن إعادة هيكلة الإنتاج بعقلانية، استجابة لإشارات السوق، ومـن ثـم زيـادة الكفـاءة الإنتاجية الكلية للاقتصاد. ولما كانت الحكومة قد اعترفت بأن هذه السياسة قوضـت أحد الإنجازات المهمة للثورة الصينية، فقد أخذت تنتهج طريق إصـلاحات السـوق من خلال برامج تجريبية تخطيطية pilot programs، حيث أعطـي للمـديرين فـي مشروعات منتقاة، سلطة إنهاء عقود العمل مدي الحياة، وفي تحقيق الانضباط فـي العمل، بل وفي إغلاق الشركات غير الكفء.

وفي عم ١٩٨٣ خطت الحكومة خطوة كبري، عندما أمرت مشروعات الدولة باستئجار عمال جدد علي أساس تعاقدي، وهذا يعني أن استخدامهم سـوف يكـون

لزمن محدود بلا ضمان للوظيفة، ودون مزايا الرعـــاية الاجتماعية، التي يتمتع بها عمال الحكومة النظاميين." وبحلول أبريل ١٩٨٧ سجلت مشروعات الدولـــة ٥١، ٧ مليون عامل بالتعاقد حوالي ٨ % من قوة العمل الصناعية. " وذلك بالإضافة إلي ٦ مليون عامل في مشروعـــات الدولة واجهوا " إصلاحـــات التوظـــف employment reforms، التي سوف يترتب عليها ان يصبحوا عاملين بالتعاقـــد. " وكانـــت زيـــادة اللامساواة، وحدوث انقسامات داخل الطبقة العاملة الصناعية، أحد أوضح آثار نظام عقد العمل.

سُمح أيضا، لشركات الدولة المنتقاة بأن تنتج، وأن تبيع السلع، بأسعار أعلـــي من الأسعار التي تحددها الحكومة، وذلك بعد تحقيق الأهداف التي تحددها الخطـــة. فضلا عن السماح لمشروعات الدولة الكبيرة باحتجاز حصة من الأرباح للاســـتثمار والمكافآت.

كما تلقي القطاع الخاص تشجيعا جديدا، كجزء من عمليـــة الإصـــلاح. كانـــت المشروعات الخاصة تقتصر في البداية علي تلك التي تستخدم اقل من ســـبعة مـــن أفراد الأسرة , و" الصبية apprentices "، غير أن هذا القيد نادرا ما كـــان يفـــرض، وقد ألغي تماما في عام ١٩٧٨. زادت قوة العمل في القطاع الخاص مـــن حـــوالي ٢٤٠٠٠٠ في نهاية السبعينات إلي ١,١ مليون في ١٩٨١ وإلي ٣,٤ مليـــون فـــي ١٩٨٤.

شجعت الدولة، الوقت نفسه، المشروعات الجماعية الحضرية، التـــي تشـــمل بعض العمليات الصناعية الكبيرة، التي تنتج السلع الاستهلاكية الخفيفة، ومشروعات صناعية اصغر لإنتاج المزيد من الأشغال اليدوية التقليدية، وشركات كبيـــرة نســـبيا للبيع بالتجزئة وللخدمات.

و بالرغم من اعتماد الجماعيات الحضرية urban collectives في البداية علـــي قطاع الدولة، كانت تتجه إلي تحقيق الربح، وكان كثير منها، في الحقيقة، شـــركات خاصة ترتدي " قبعة حمراء " زائفة، للحصول علي الإمدادات والائتمان ولأســـباب ضريبية. "

كان عمال المشروعات الجماعية وcollective workers أقـــرب إلـــي العمـــال الأجراء بكل معني الكلمة، منهم إلي الملاك الجماعيين لمشروعاتهم، فضلا عن أنهم لا يتمتعون بحماية الوظيفة والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة، وكـــانوا يتقاضـــون أجورا أقل منهم.

أنه بحلول منتصف الثمانينات، كان عمال المشروعات الجماعية الحضرية يمثلون نصيبا معتبرا من إجمالي العمالة في قطاعي الصناعة والتجارة الداخلية.

و بالرغم من هذه المبادرات، ظلت مشروعات الدولة هي السائدة، وظل تخطيط الدولة يوجه معظم النشاط الاقتصادي خلال هذه المرحلة الأولي. وعلي سبيل المثال : كانت العمالة في مشروعات الدولة في منتصف الثمانينات تستخدم ٧٠ % تقريبا من عمال الحضر. ومع ذلك، كان هذا يمثل انخفاضا مهما في نصيبهم من العمالة الحضرية (٧٨ %) عام ١٩٧٨. وكان الانخفاض النسبي في العمالة في مشروعات الدولة ملحوظا في قطاع التجارة الداخلية بصفة خاصة.

ومما له دلالة، أن الدولة حتى في بداية الإصلاح، كانت تعلق أهمية كبيرة علي اجتذاب الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية، لأسباب، منها أنها كانت تعتبرها أفضل أداة لإدخال مبادئ السوق الرأسمالية التوجه، التي كان الحزب يأمل في تشجيعها , إضفاء الشرعية عليها. لم يكن الحزب ليأمل في تحويل مشروعات الدولة إلي شركات تعظم الربح profit maximizing كانت خبرة المديرين والعمال بعمليات السوق قليلة، وكان المتوقع أن يعارضها الكثيرون لأسباب مختلفة. ومن جهة أخري، كانت الشركات الأجنبية تتوقع أن تمنح حرية كبيرة في تنظيم وإدارة نشاطها، ومن ثم يمكنها أن تفيد في صياغة وتشجيع إعادة هيكلة علاقات الإنتاج المحلية المرغوب فيها.

هكذا أطلق دينج في عام ١٩٧٨ ما أسماه سياسة " الانفتاح open door " محددا أربع مناطق اقتصادية خاصة للمستثمرين الأجانب علي طول الساحل الجنوبي شرقي مقاطعتي جواندزنج وفوجيان. وزعم أن الاستثمار الأجنبي سوف يساعد علي خلق وظائف جديدة، وسوف يأتي بتكنولوجيا جديدة، تستخدم كـ "مدارس " لتعلم كيفية العمل في اقتصاد السوق. ولقيت هذه المناطق تشجيعا واسعا، ولكنها لم تحقق في البداية نجاحا كبيرا في جذب استثمارات كثيرة، خففت الحكومة الصينية القيود التي كانت تحد من الاستثمار الأجنبي في المشروعات المشتركة، ووافقت علي السماح بعمليات كلها للأجانب وذلك في محاولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

كان ارتفاع الأسعار أول نتائج الإصلاح الحضري urban reform. أخذت شركات الدولة تنقل مبيعاتها إلي الأسواق المحررة unregulated markets، حتى يمكنها الحصول علي أسعار أعلي، وتبعها المنتجون الخاصون. ارتفعت الأسعار

رسميا بنســبة ٦% في عام ١٩٧٩ و٧ % عام ١٩٨٠، وكان التضخم الفعلي اعلي من ذلك. لقد قوض هذا التضخم أجور عمال الدولة. وقد وفرت الدولــة اعتمــادات إضافية لمشروعاتها في محاولة لإجبار المعارضة العمالية علي تغيير موقفهــا مــن الإصلاحات. وقد أدي هذا الإنفاق الزائد إلي عجز إلي عجــز موازنــة الدولــة. وشرعت الدولة في عام ١٩٨١ في إصدار سندات لجمع الأموال لأول مــرة منــذ بداية الخمسينات.

أدي إغلاق بعض مشروعات الدولة وفرض لوائح عمــل فــي المشــروعات المملوكة لها إلي البطالة. كان رد الحكومة علي هــذه المشــكلة، تكثيــف دعمهــا للمشروعات الخاصة والجماعية، لأنها كانت تعتمد جزئيا في نشاطها علــي أمــوال الدولة.

وفي عام ١٩٨١ قررت الدولة وقف جهود الإصلاح الحضري، نتيجة لما ولده التضخم والمقاومة العمالية، مــن مخــاوف، مــن عــدم الاســتقرار الاجتمــاعي والاقتصادي. فقد أبطأت النشاط الاقتصادي، وأعادت السيطرة المركزية علي نشاط مشروعات الدولة، وخاصة علي قرارات البيع والتسعير

لم تتأخر طويلا جهود الدولــة، لإصــلاح الاقتصــاد الريفــي، بعــد تطبــق الإصلاحات الحضرية.

و كان الهدف زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق إصلاحات الســوق. رفعــت الحكومة أسعار التوريد الإجباري للحبوب في ربيع ١٩٧٩ بنسبة٢٠% ، وأعطــت علاوة ٥٠ % للحبوب التي تسلم زيادة علن الحصص المقــررة، ورفعــت أيضــا، أسعار المنتجات الزراعية الأخرى. فضلا عن تخفيفها القيود التي وضــعتها علــي الأسواق الريفية، وزادت الحدود القانونية، التي وضــعتها لمســاحة قطــع الأرض الخــاصة private plots داخل الكوميون.

وفي سبتمبر ١٩٨٠ خطت الحكومة خطوة كبري أخري في عملية الإصلاح: أمرت بتصفية جماعية الانتاج الزراعي decollectivisation، وتضمنت هذه العمليــة سلسلة من الخطوات، حل بمقتضاها نظام الإنتاج العائلي، الذي يعتمد علي الأســرة محل النظام القائم علي الكوميون. وبحلول عام ١٩٨٣ كــان حــوالي ٩٨ % مــن عائلات الفلاحين تعمل وفقا لمنطــق هــذا النظــام الجديــد، يســتخدمون الأرض الجمــاعية collective land لإنتاج سلع زراعية للبيع في الســوق. وبينمــا كانــت الأرض لا تزال نظريا ملكية عامة، قد أصبحت في الواقع ملكيــة خاصــة، لتلــك العائلات التي تعاقدت علي استخدامها.

صدرت في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ لوائح حكومية جديدة تسمح لأولئك الحائزين للأرض المتعاقد عليها، باستخدام العمال الأجراء في الإنتاج، أو بإيجار الأرض لمستأجرين مزارعين. وبحلول نهاية الثمانينات، أصبح الحائزون للأرض المتعاقد عليها الحقوق الكاملة في تأجيرها أو بيعها أو نقل ملكيتها لورثتهم.

اقتضى موت نظام الكوميون، أيضا، نقل السلطة السياسية والاقتصادية إلي كيانات حكومية جديدة. لقد أعطي الدستور الجديد الصادر في ديسمبر ١٩٨٢ سلطات الكوميونات السياسية والإدارية السابقة إلي حكومات المدين والقرى، التي تم إنشاءها حديثا. وتملكت هذه الحكومات أصول الكوميونات الصناعية industrial assets، التي أعيد ت هيكلتها باعتبارها مشروعات بلدية وقروية.

كانت نشأة المشروعات البلدية والقروية، واحدة من أهم سمات إستراتيجية الإصلاح الصينية، الجذابة في نظر التقدميين، وخاصة خارج الصين. كان النقاد اليساريون لاشتراكية الدولة، يركزون علي ما يترتب علي السيطرة المركزية علي المشروعات المملوكة للدولة، وتسلسل القيادة في إدارتها، من إسراف وغياب للديموقراطية. وكانوا ينظرون إلي المشروعات البلدية، والقرية، باعتبارها شكلا تنظيميا بديلا واعدا، باعتبارها منظمة تنظيما جماعيا وتتوجه إلي السوق marketoriented.

زاد عدد التليفزيونات بسرعة، من ٥,١ مليون جهاز في١٩٨٧ إلي ٢٥ مليون جهاز في عام ١٩٩٣. وبحلول هذا العام أرتفع عدد العمال في مصانع التليفزيون من ٢٨ ملين في عام ١٩٧٨ وإلي ١٢٣ مليون في عام ١٩٩٣. غير أن هذه المشروعات لم تعمل أبدا كأداة لتمكين العمال workers empowerment أو لتقدم الاشتراكية. كانت المشروعات الجماعية التي يشارك العمال في صنع القرار فيها قليلة في الواقع الفعلي، إنها في الحقيقة " عمليات خاصة متنكرة ". ويديرها في حالات كثيرة، أفراد من القادة الحكوميين، يعينون المديرين ويوجهون تخصيص الإيرادات. وهي في الحقيقة مشروعات مشتركة، يحتفظ فيها رأس المال الأجنبي بموقع السيطرة، من خلال سيطرته علي مجلس الإدارة. قد تفلس ومنها ما أفلس فعلا. والعمل المؤقت شائع بين كثير من العمال، في ظل إدارة تتمتع بسلطة التعيين والفصل كما تشاء.

فضلا عن أن دخل العامل ظل منخفضا. وليس في هذا ما يدعو إلي الدهشة، طالما أن مشروعات البلديات والقرى لا تخضع لكثير من اللوائح، التي تحمي

حقوق وأحوال عمال الحضر. وغالبا ما تكون النقابات غائبة أو قليلة العدد في أماكن العمل، وسجلها في الرعاية الاجتماعية والحقوق والصحة والأمان متواضع للغاية. "

وتبين الدراسات " أن عمال المشروعات البلدية والقروية يحصلون علي أجر أساسي أقل في المتوسط من الحد الأدنى للأجور، وأن عليهم أن يكسبوا الباقي من الأجر عن الوقت الإضافي ومكافأة حصة العمل بالقطعة piece - rate quota، وحتى الأجر الأساسي غير مضمون، كما أن الحد الأدني تحدده سلطات البلديات، التي ترتبط مصالحها المادية النظامية، والخاصة، بتعظيم الربح. و" يضمن عرض العمل الريفي الرخيص في الأعمال القذرة، الذي تحرر بحل نظام الكوميون، وإفقار أفراد عائلات الفلاحين، للمشروعات البلدية والقروية – إلي حد كبير – القدرة التنافسية وهوامش الربح ".

بلغت مساهمة المشروعات البلدية والقروية في العمالة ذروتها، من الناحتين المطلقة والنسبية، في منتصف التسعينات. انخفض منذ عام ١٩٩٦ عدد ونصيب عمال المشروعات البلدية والقروية من الناجيتين النسبية والمطلقة، بالرغم من احتفاظهم بنصيب معتبر من العمالة الريفية ويرجع هذا الاتجاه إلي حد كبير إلي سياسات الدولة الجديدة، التي تؤكد فوائد الخصخصة. والهجرة الموسمية المتزايدة لعمال الريف، و(التي تزيد حاليا عن ١٠٠ مليون وفقا لأغلب التقديرات) هي إحدى نتائج تدهور المشروعات البلدية والقروية. وهناك يشكلون مجمعا كبيرا لقوة العمل الرخيص، التي اعتادت المشروعات الخاصة استخدامها لضبط discipline قوة العمل الصناعي .

حققت التغيرات التي طرأت علي السياسة الزراعية، التي تقدم بيانها، مكاسب كبيرة في الناتج الزراعي في الفترة ما بين عامي ١٩٧٨و١٩٨٤. ربما كانت هذه الفترة، وفقا لميزنر Meisner " أكثر الفترات نجاحا من الناحية الاقتصادية في تاريخ الزراعة الصينية ". فقد زادت القيمة الإجمالية للناتج الزراعي، بما في ذلك ما أنتجته الصناعات البلدية والقروية بمعدل سنوي متوسط ٩ % بالمقارنة بـ ٤ % في العقد الأخير من عهد ماو. وتضاعف الدخل الزراعي لكل نسمة علي مدي الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٤.

تزعم الحكومة أن سياساتها في الخصخصة، والسوقنة، هي المسئولة عن تحقيق هذه المكاسب، في حين أن الفضل يرجع في الحقيقة إلي الأسعار الزراعية

الأعلى، التي قدمتها الحكومة، ونقل مخصصات الاستثمار لدعم الزراعة والصناعات الخفيفة في الريف، وقد توقفت المكاسب الزراعية في الحقيقة بحلول عام ١٩٨٥.

أدي انتهاء نظام الكوميون إلي تحلل وانهيار البنية التحتية الزراعية ونظام الدعم الاجتماعي. أنخفض إنتاج الحبوب، وأخذ الفلاحون يهجرون الأرض للعمل في الصناعة في الريف أو الحضر، بعد أن وجدوا انه يصعب عليهم إعالة أنفسهم وأسرهم.

عملية الإصلاح : المرحلة الثانية (١٩٨٤-١٩٩١)

نجح الحزب في تجميد الإصلاحات الحضرية و(الانكماش الاقتصادي) خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ في تحقيق استقرار الاقتصاد الحضري. وفي عام ١٩٨٤ قررت الدولة، بعد أن شجعها ما حققته من مكاسب مبكرة في الإنتاج والدخول الزراعية، أن تجدد جهودها في الإصلاح الحضري، وأن تسرع به. استند هذا القرار إلي إصرار الحزب علي أن التضخم والبطالة، يرجعان إلي حد كبير، إلي أن جهود الإصلاح الحضري السابقة كانت محدودة بطبيعتها، وإلي أن دفع الإصلاح إلي الأمام، هو أفضل طريقة للتغلب علي هاتين المشكلتين. كانوا يعتقدون انه إذا أعطيت للمشروعات المملوكة للدولة وللحكومات المحلية المزيد من الحرية الاقتصادية، ستكون أقدر علي تنظيم الإنتاج لتخفيض التكاليف والأسعار. وفي نفس الوقت، يمكن لمبادرات جديدة لتشجيع نمو المشروعات الخاصة، ولاسيما المشروعات المملوكة للأجانب، أن تساعد علي أن تبقي البطالة في الحدود المقبولة.

بالرغم من أن الحزب قدم إصلاحات السوق في البداية باعتبارها توفر آلية لرفع كفاءة وفاعلية التخطيط المركزي، وتشغيل المشروعات المملوكة للدولة، انطوت المرحلة الثانية من الإصلاح، في الحقيقة، علي نقلة في السياسة نحو المزيد من الاعتماد علي قوي السوق، وعلي الإنتاج اللا دولتي non - state production .

وهكذا، بينما أعطي المؤتمر الثاني عشر للحزب المنعقد في عام ١٩٨٢، التخطيط الاقتصادي المكانة " الأولي " ولضبط السوق market regulation المرتبة" الثانية " تبني المؤتمر الثالث عشر الموسع عام ١٩٨٤ فكرة " الاقتصاد السلعي المخطط planned commodity economy رافعا بذلك مكانة قوى السوق.

اقتضت الإصلاحات الجديدة، علي وجه التحديد، المزيد من تقليل السيطرة المركزية علي مشروعات الدولة، وتخفيض الدعم المقدم لها. كانت مشروعات الدولة تحصل علي كل تمويلها من الدولة في مقابل تحويل كل دخلها إليها. وقد أنهت الإصلاحات الجديدة هذه العلاقة. وبدلا من حصول المشروعات الدولة علي الأموال المخصصة لها، يتوقع الآن أن تمول عملياتها من الإيرادات المحتجزة (بعد الضرائب) ومن القروض التي تحصل عليها من جهاز الدولة المصرفي. و" طالما أن القروض عليها فوائد واجبة السداد، فيفترض أنها سوف تشجع مديري المصانع علي استخدام رأس المال النادر بمزيد من التبصر، وبطريقة اقتصادية أكثر رشدا، وبهذا تحد من الإفراط في إنتاج بعض السلع بينما هناك نقص في منتجات أخري".

كما غيرت الدولة علاقة موازنتها بالحكومات المحلية والإقليمية. لقد أعطي الآن لوحدات الحكم نصيب اكبر من الدخل الضريبي، ومن الإيرادات التي يحصلون عليها، وحرية أوسع في كيفية استخدامها , وهذا يعني زيادة تشجيعها علي مواصلة الاستثمار، وتنظيم إنتاج المشروعات الخاضعة لولايتها، استجابة لفرص السوق.

أما وقد قررت الدولة الاعتماد علي قوي السوق في اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار، فلم يعد أمامها من خيار سوي إنهاء سيطرتها علي الأسعار. فقد صدر في أكتوبر ١٩٨٤ أمر حزبي سمح لأسعار معظم السلع الاستهلاكية والزراعية بحرية الحركة استجابة لقوي السوق.. وسوف يسمح أيضا لأسعار معظم المنتجات الصناعية بحرية الحركة، ولكن في حدود معينة، يقررها مخططو الدولة، وستبقي أسعار منتجات السلع الصناعية الأساسية فقط، كالصلب والفحم والنفط، تحددها الحكومة المركزية.

واقتضى زيادة تمسك الحزب بقوي السوق، إجراء إصلاحات مهمة، جديدة، لسوق العمل.

كانت هذه الإصلاحات ضرورية ليصبح المديرون أحرارا في السعي لتعظيم الربح استجابة لظروف السوق المتغيرة. وكان الحزب في عام ١٩٨٢ قد " الغي فعلا الحق في الإضراب في الدستور الجديد " أما مقترحات الحزب، إلغاء ضمانات التوظف بالنسبة لعمال الدولة، فكانت أكثر الإصلاحات إثارة للجدل. تم التوصل إلي حل وسط داخل الحزب، يقضي بأن يحتفظ العاملون في مشروعات الدولة في أكتوبر ١٩٨٥ بوظائفهم، ويستأجر العمال الجدد بنظام التعاقد، ولزمن محدود فضلا عن إمكان فصلهم، إذا رأت الإدارة أنهم غير منتجين بالقدر الكافي.

ولما كانت سرعة عملية سلعنة العمل أحد مقاييس سرعة عمليـة الإصـلاح، أصبح عمال الدولة بحلول عام ١٩٨٤ يمثلون ٤٠ % من قوة العمل الصناعي فـي الصين (التي تشمل أيضا عمال الصناعة في الريف).

ولهذا كان الاستقرار النسبي لنصيب مشروعات الدولة فـي إجمـالي العمالـة الصناعية طوال منتصف الثمانينات يخفي الانخفاض الحقيقي في متوسـط الأمـان الوظيفي employment security لعمال مشروعات الدولة.

فلا غرو أن يعارض عمال الدولة هذه التحركات لتقسـيم قـوة العمـل إلـي مستويين وتزايد إمتيازات الإدارة. وكما بين جيرارد جرينفيلد وأبو ليونج :

كانت هناك مقاومة قوية من العمال لنظام عقد العمل، وإن كـان الفشـل فـي تطبيق قانون عقد العمل الصادر في ١٩٨٦ في المشـروعات المملوكـة للدولـة، والمشروعات الجماعية ينسب في الخطاب الرسمي إلي البيروقراطية، والقصور في فهم أسباب صدور القانون وفي كيفية تطبيقه. وبالرغم من حصول المـديرين علـي سلطات اكبر في عام ١٩٨٨ بالاعتراف الرسمي بسلطتهم في الفصل، لـم يتغلبـوا علي مقاومة نظام عقد العمل في المصنع. وفي عام ١٩٨٦ لم يخضع لنظـام عقـد العمل سوي ستة في المائة فقط من المشروعات المملوكة للدولة.

انعكست مقاومة العمال لنظام عقد العمل الجديد أيضا في تباطؤ نمـو إنتاجيـة العمل، كما رفض العمال المستخدمون التنازل عن ضمان الوظيفة، واستمرت قـوة العمل الجديدة في المطالبة بالحصول علي وظائف مضمونة فـي قطـاع الدولـة. ونتيجة لذلك " أعيد تفسير الإصلاحات، وعدلت، وأضعفت إلي حد كبير، وخاصـة من جانب النقابات قبل تطبيقها في مكان العمل " وعلي سبيـل المثـال : لـم تنفـذ إلا جزئيا، المقترحات الجديدة بأن يكون الأجر علي أساس الأداء.

وفي غضون ذلك، استمرت الدولة في إعطـاء أولية كبيرة للاستثمار الأجنبي. ففي عام ١٩٨٤ تم توسيع مساحة الأرض للمناطق الاقتصـادية الخاصـة الأربـع الأصلية. وفتحت أربعة عشرة مدينة ساحلية إضافية للاستثمار الأجنبي. وفي عـام ١٩٨٥ فتحت أيضا ثلاث مناطق كبيرة للاستثمار الأجنبي : دلتا نهر اللؤلؤ، ودلتـا نهر مين، ودلتا نهر يانجتسي. والحق، أن المنطقة الساحلية فتحت بأكملها للاستثمار الأجنبي. وكان التبرير الذي قدم لهذه الجهود، النجاح المزعوم لمنطقة شينزين فـي تشجيع الاستثمار الأجنبي الموجه للتصـــدير export - oriented، جـاعلين منـه " طليعة الإصلاح الحضري " للبلاد كلها. كانت شينزين في الحقيقة أبعد ما تكون عن

النجاح. كان هناك نشاط اقتصادي كبير في المنطقة، يبدو أن أغلبه أعمال إنشائية تقوم بها الدولة لبناء مواقع للمستثمرين الأجانب، وخاصة من هونج كونج. استثمر رجال الأعمال من هونج كونج في المنطقة، وكان إسهامهم متدنيا. لم تفعل العمليات التي استغلت قوة العمل الرخيص في المنطقة إلا القليل، لبناء المهارات الصناعية ونقل التكنولوجيا، ولزيادة دخل الصين من العملة الأجنبية. و" بدلا من تصدير منتجاتها، كان حوالي ٧٠ % من السلع المنتجة في شينزين يباع في السوق الصيني المحلي بالنقد الأجنبي، وبالطرق غير المشروعة في أغلب الأحيان. فضلا عن أن معظم ما تستورده شينزين سواء من الخارج أو من جهات أخري في الصين، لم يكن يستهلك داخل المنطقة ذاتها، وإنما يعاد بيعه إلي مشترين داخل الصين لتحقيق أرباح غير مشروعة."

استمرت الدولة في تنفيذ إستراتيجيتها، إستراتيجية المناطق الخاصة، حتى بعد أن اصبح واضحا أن شينزين تعمل أساسا من أجل تحقيق الربح الخاص غير المشروع.

استمرت الدولة في تنفيذ إستراتيجيتها، إستراتيجية المناطق الخاصة، حتى بعد أن اصبح واضحا أن شينزين تعمل أساسا كقاعدة لتحقيق الربح الخاص غير المشروع. وفي عام ١٩٨٦اصدرت الحكومة قانونا جديدا، ولوائح أكثر ليبرالية للاستثمار الأجنبي تشمل تخفيض الضرائب، وغيرها من تكاليف الأعمال، معطية حرية أكبر للشركات الأجنبية في استئجار العمال وفصلهم، وسهلت لها الحصول علي النقد الأجنبي.

دعا زياوزيانج الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني في مارس ١٩٨٧ إلي تقديم شروط تفضيلية جديدة للمستثمرين الأجانب كجزء من إستراتيجيته المقترحة لتنمية الساحل. .

و أعلن في أكتوبر ١٩٧٨ في تقرير بعنوان. " التقدم علي طريق اشتراكية ذات خصائص صينية " مقدم إلي المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني : أن الصين " عليها أن تدخل الحلبة العالمية بجرأة أكبر " وأن هدفها ينبغي أن يكون تنمية " اقتصاد موجه إلي التصدير" وحصلت إستراتيجية زياو علي تأييد مؤتمر الحزب.

أخذت جهود الإصلاح تولد علي الفور – كما حدث في السابق – إختلالات اقتصادية وتوترات خطيرة. رفعت مشروعات الدولة والمشروعات البلدية والقروية أسعارها، وأخذت تقترض لترفع قدرتها الإنتاجية، استنادا إلي حريتها المتزايدة في

السعي لتحقيق الربح. تضخمت تكلفة مواد البناء، وكذلك أسعار السلع الاستثمارية والخامات. وأطلق انفجار الطلب، ارتفاعا حادا في الواردات، وخاصة المدخلات الأساسية والآلات. وسجل ميزان الصين التجاري، عجزا ضخما في عامي ١٩٨٥و١٩٨٦ يقدر بـ ١٤،٩ بليون دولار و١٢ بليون دولار علي التوالي.

أصبح التضخم أيضا مشكلة كبري. فبعد أن ارتفع بمعدل سنوي حولي ٨ % سنويا علي مدي السنوات ١٩٨٥ – ١٩٨٧، قفزت الأسعار بنسبة تزيد علي ١٨ % في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، بل وارتفعت أكثر في بكين بنسبة ٣٠ % وفي غيرها من المدن الكبرى. وقد أجبرت الزيادة الكبيرة في التضخم الحكومة، مرة أخري، علي رفع الأجور في الدولة. وتسبب هذا بدوره في عجز متزايد في الموازنة المركزية central budget سجل رما قياسيا ٩،٥ بليون دولار في ١٩٨٦، ورقما قياسيا جديدا يزيد علي ٦ بليون دولار في ١٩٨٧، ثم رقما قياسيا آخر يزيد علي ٩ بليون دولار في ١٩٨٨وكانت هذه العجوزات تمول باقتراض الدولة، الذي أضاف بدوره المزيد من الضغوط التضخمية.

مضت سنوات عديدة قبل أن تظهر خطورة مشكلات التضخم وانخفاض الأجور الحقيقية والعجز التجاري والعجز في الموازنة.

بدا في البداية أن الإصلاحات قد نجحت نجاحا باهرا. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الفترة ١٩٨٠– ١٩٨٩بمعدل سنوي متوسط ٧،٩ % ليكون مع كوريا الجنوبية أسرع معدل نمو في العالم.

وتأتي الشواهد المباشرة علي هذه النجاحات، من التحسن المعترف به من الجميع في مستويات المعيشة الريفية والحضرية، خلال السنوات الأولي من هذه المرحلة من عملية الإصلاح. وكما أشرنا فيما تقدم، ولدت الزيادة في الإنتاج الزراعي في أوائل الثمانينات وإقامة الصناعات الريفية ونموها زيادة سريعة في الدخول الريفية. لقد ضمنت هذه الزيادة – التي اقترنت بدعم الحكومة للصناعة الخفيفة، والاستعداد لتحمل العجز في الموازنة وفي الميزان التجاري – الطلب المتزايد علي السلع والخدمات , وإمدادات وفيرة منها.

غير آن انهيار نظام الكوميون وتصاعد أسعار المدخلات الزراعية اعتصرا في النهاية الإنتاج الزراعي الذي أخذ في الركود في منتصف الثمانينات.

لم ترتفع الدخول الزراعية، التي كانت تنمو بنسبة ١٥ % سنويا خلال الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٤ إلا بنسبة ٥ % فقط سنويا علي مدي الفترة ١٩٨٥ – ١٩٨٨ وبنسبة ٢ % فقط في الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩١. وواجهت أيضا، الصناعات الريفية

التي نما إنتاجها بمتوسط معدل سنوي ٧، ٣٧ % في الفترة ١٩٨٤- ١٩٨٧ مصاعب في السنوات التالية، ترجع إلي حد كبير ألي التضخم وإلي التحول في سياسة الحكومة في اتجاه الصناعات الحضرية.

ضرب التضخم، أيضا، عمال الحضر بقسوة. لقد اعترفت الحكومة بأن ٢٠% من الأسر الحضرية عانت من تدهور مستوي معيشتها في عام ١٩٨٧. ويقدر تقرير لم ينشر للاتحاد العام لعمال الصين، أن متوسط الدخل الحقيقي لسكان الحضر في الصين قد انخفض بنسبة ٢١ % في نفس السنة. وأنه مع تسارع التضخم في السنوات التالية، يحتمل أن تزداد مشاكل الفقر سوءا، وخاصة بالنسبة لألئك الذين يعملون في قطاع الدولة.

ومع العجز في الموازنة، والعجز التجاري، والضخم، والنقص في الغذاء، وتزايد الاضطرابات العمالية، قررت الحكومة في نهاية عام ١٩٨٨ وقف جهودها الإصلاحية وإبطاء سرعة الاقتصاد، بتقليل عرض النقود، وتخفيض القروض المصرفية والاستثمار. وفي عام ١٩٨٩ دخل الاقتصاد في ركود. أضيرت المشروعات البلدية والقروية، بصفة خاصة، لاعتمادها الكبير علي القروض المصرفية. ارتفعت البطالة الريفية ارتفاعا حادا وأخذ الكثيرون من العاطلين في الهجرة إلي المدن، بحثا عن العمل. وأصبحت احتجاجات العمال علي الأحوال الاقتصادية أكثر شيوعا. وردا علي ذلك، انتهجت الحكومة خطا أشد قسوة " :

طلب لي بينج رئيس الوزراء من الشرطة اليقظة في مواجهة " الاضطرابات الاجتماعية "... " كما اشتدت قبضة الرقابة علي وسائل الإعلام... وطلب من رؤساء التحرير ألا ينتقدوا الإصلاحات الاقتصادية، والا يتحدثوا في التقارير عن أحداث نشاط عمال الصناعة ضد زيادة الأسعار في بلاد مثل بولندا.

يقدم لنا هذا التاريخ، السياق الذي نشأت فيه الحركة الديموقراطية الصينية، أحداث ميدان تيانان مين، والقمع السياسي الذي أعقبها، والذي استهدف، بصفة خاصة العمال الذين أنشأوا اتحادات العمال المستقلة، تضامنا مع الطلبة. وحافظت الحكومة الصينية علي خطها السياسي الخشن، وعلي الواقع الاقتصادي القائم طوال عام ١٩٩٠.

عملية الإصلاح : (المرحلة الثالثة)
(١٩٩١)

ساعد إبطاء عملية الإصلاح الاقتصادي، مرة أخري، علي إعادة الاستقرار الاقتصادي مما شجع الحكومة علي استئناف سياستها التوسعية في عام ١٩٩١. وفي أوائل عام ١٩٩٢ أطلق دينج زياو بينج المرحلة التالية من عملية الإصلاح في الصين، أثناء جولته التي استمرت شهرا في جنوب الصين. أعلن خلال زيارته للمنطقة الاقتصادية الخاصة في شينزين أنها " طالما تربح فهي مفيدة للصين ".

أعلن المؤتمر الرابع عشر للحزب في أكتوبر ١٩٩٢ تصميمه علي إقامة " اقتصاد سوق اشتراكي بخصائص صينية".

كانت الأسواق بالطبع، تعمل بحرية في الصين. وكان التطور المهم في هذه المرحلة من مراحل عملية الإصلاح، هو أن الحزب قرر الآن التخلي عن التزامه الذي ظل يتمسك به لفترة طويلة، إزاء المشروعات المملوكة للدولة، باعتبارها الملاذ الأساسي للاقتصاد الصيني.

وكما أوضح و. ك. لاو :

كان التصور الرسمي لسياسة إصلاح المشروعات المملوكة للدولة، أنها لإعادة الحيوية لمعظم هذه المشروعات... بزيادة استقلاليتها، وبخلق حوافز للإدارة managerial incentives، وإخضاع المشروعات المملوكة للدولة لانضباط السوق، ولتدخل الدولة التنموي state developmental intervention وما شابه ذلك. "

غير أن الدولة قررت الآن، تقليص قطاع الدولة، ليس فقط بتشجيع القطاع الخاص غير التابع للدولة علي نمو أسرع، بل بخصخصة مشروعات الدولة فعلا.

اقتضت هذه الخطوة أن يعيد الحزب بعناية إيضاح موقفه السابق، وهو أن قطاع الدولة سوف يلعب الدور القيادي في الاقتصاد، من أجل المحافظة علي الطابع الاشتراكي لتنمية الصين :

اتخذ الاجتماع الثالث الموسع لمؤتمر (الحزب) الرابع عشر في نوفمبر ١٩٩٣ قرارا بكيفية إقامة " اقتصاد السوق الاشتراكي ". وسوف يبقي القطاع العام وفقا لمؤتمر الحزب الثالث عشر " أهم أجزاء "الاقتصاد. وسوف يتحقق هذا، باحتلاله " الموقع المسيطر " في إجمالي الأصول، بأن يلعب اقتصاد الدولة " دورا

قياديا " عن طريق حيازة " أنصبة مسيطرة controlling stakes " في المشروعات في"الصناعات الأساسية" و المشروعات الرئيسية في " الصناعات الأساسية ". وبعبارة أخرى، كانت المساهمة الخاصة أمرا متصورا في كل المشروعات، فيما عدا المشروعات العسكرية ومشروعات الدولة التي تنتج منتجات غير عادية .

كانت خطة الدولة، هي تحويل المشروعات الكبيرة والمتوسطة، المستهدفة، إلي شركات ذات مسئولية محدودة، أو إلي شركات مساهمة. يمكن للشركات ذات المسئولية المحدودة أن تتكون من مساهمين إلي خميسين مساهما. ويمكن أن تتكون الشركات المساهمة من أكثر من خمسين مساهما، ويمكنها إصدار سندات عامة. وتم اختيار مائة مشروع مدارا مركزيا و٢٥٠٠ مشروعا مدارا محليا من المشروعات المملوكة للدولة لإجراء هذا التحول، الذي تم إنجازه بحلول أواخر عام ١٩٩٨.

تم في أواخر عام ١٩٩٤ التوسع في سياسة الخصخصة، تحت شعار "تمسك بالكبير وابعث الحياة في الصغير ". عقدت الدولة العزم في ظل هذه السياسة علي الاحتفاظ بالسيطرة علي أكبر ألف مشروع مع " إتاحة كل مشروعات الدولة المتبقية للإيجار أو البيع للقطاع الخاص. " تم إجراء هذه الخصخصة قانونا، أو فعلا، من خلال التحول إلي ما يسمي التعاونيات القائمة علي المساهمة co - share - based operatives ويفترض في التعاونيات القائمة علي المساهمة أن تباع الأسهم إلي العاملين في المشروع فقط (ومن هنا كانت طبيعتها التعاونية). غير أن مصطلح " العاملين zhigong " يشمل الإدارة، وفي التطبيق تمت خصخصة معظم الشركات الرابحة بشراء المديرين لها، بينما أجبر العمال علي أخذ الشركات غير المربحة لإنقاذ وظائفهم. منذ ١٩٩٥ سارت خصخصة مشروعا ت الدولة الصغيرة بخطوات سريعة. ومما يدعو إلي السخرية، أن يشتد زخم هذه الخصخصة، بالتحديد، عندما كان كثير من الاقتصاديين اليساريين والتقدميين يشيدون بتجربة الصين، باعتبارها نموذجا جديدا للاشتراكية. وبحلول نهاية التسعينات، كانت المشروعات المملوكة للدولة تستخدم ٨٣ مليون شخص يمثلون ١٢ % فقط من إجمالي العمالة، وتتجاوز بالكاد ثلث العمالة الحضرية. وانخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلي ٣٨ %.

لقد أصبحت الشركات المساهمة، نتيجة لهذه التطورات الشكل السائد لتنظيم المشروع. فمثلا، تحول في آخر عام ١٩٩٦ ٤٣٠٠ مشروعا مملوكا للدولة إلي

شركات مساهمة. وفي عام ١٩٩٧ كان هناك أكثر من ٩٢٠٠ شركة مساهمة في الصين، تشمل الشركات الجديدة، وما تحول من الشركات القائمة (المشروعات المملوكة للدولة والمشروعات الريفية) منها ١٠٧ مشروعا تعد من أكبر ٥٠٠ مشروع خدمي في الصين. وكان متوسط قيمة أصولها الثابتة ٥٠٠ بليون يوان تمثل أكثر من ٢٠ % من إجمالي كل المشروعات الصناعية المملوكة للدولة. لا تزال عملية الخصخصة مستمرة. وفي سبتمبر ١٩٩٩ توسع الاجتماع الموسع للمؤتمر الخامس عشر للحزب في سياسة " الترك والتخلي (عن ملكية الدولة لمشروعاتها) let go policy " لتشمل المشروعات المتوسطة، وكذلك المشروعات الصغيرة المملوكة للدولة، حتى حكومة مدينة بكين أعلنت في يوليو ٢٠٠٠ أن ملكية الدولة، والملكية الجماعية سوف تختفي في كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلال ثلاث سنوات. في عام ٢٠٠١ كانت المشروعات المملوكة للدولة تمثل ١٥ % فقط من إجمالي العمالة الصناعية وأقل من ١٠ % من العمال في التجارة المحلية تبني الحزب الشيوعي الصيني الحجة الليبرالية الجديدة، دفاعا عن الخصخصة : أن المشروعات الخاصة، هي بطبيعتها أكثر كفاءة من مشروعات الدولة. وزعم أن المشاكل الاقتصادية السابقة، ترجع إلي فشل مشروعات الدولة في توجيه كل قراراتها إلي الإنتاجية والاستثمارية إلي الأنشطة المربحة، التي تعتمد علي السوق، واستمرارها في استخدام عمال أكثر كثيرا من اللازم، وفي الإنتاج غير الكفء، واعتمادها اعتمادا زائدا علي الاقتراض من البنوك، وعلي الإعانات التي تقدمها الدولة لمواصلة عملياتها.

غير أن عروض الأدبيات النظرية والإمبيريقية في الخصخصة، خلصت إلي أنه لا وجود للتفضيل المطلق للمشروع الخاص علي مشروع الدولة.، بل هناك إجماع (علي الأقل خارج الدوائر الليبرالية الرئيسية) علي أن آثار الخصخصة علي الكفاءة تتوقف علي ظروف السوق في الصناعات المعنية (بما في ذلك الظروف المالية والتكنولوجية) وعلي جودة حوكمة governanceالشركات الخاصة ودرجة عدم كفاءة، وفساد عملية الخصخصة (علي سبيل المثال : تحديد سعر الأصول المباعة). فضلا عن أن " الكفاءة "، التي تتباهى بها المشروعات الخاصة علي المشروعات العامة، ترجع إلي سعي الأولي لتحقيق الربح الخاص دون عائق، في حين أن مشروعات الدولة، مثقلة بتحقيق أهداف اقتصادية، وسياسية، كالتشغيل، وتوفير الرعاية الاجتماعية، والارتقاء بالتكوين الرأسمالي promotion of capital formation التي لها أولوية اجتماعية كبيرة، حتى وإن لم تكن مربحة للشركات التي تحققها.

لقد وجدت إحدى المقارنات المفصلة بين الشركات الصناعية المملوكة للدولــة والشركات غير المملوكة لها، علي مدي الفتــرة ١٩٧٨ – ٢٠٠٠ تفســيرا كــاملا لفجوة الربحية Profitability gap بينهما، يتمثل في أن الضرائب علــي مشــروعات الدولة

أعلي سعرا، ورأس المال أكثر كثافة، وكلاهما يعكس أولوية حكوميــة محــددة و/ تمييزا ضد المشروعات المملوكة للدولة.

كانت الخصخصة في الصين تحركها في الحقيقة السلطة الطبقيــة، وطبيعــة عملية الإصلاح ذاتها. الدينامية الطبقية الأساسية، دينامية تستخدم فيهــا " الكــوادر الشيوعية كوادرها الحزبية في استعارة الأصول المملوكة للدولــة، لينصــبوا مــن أنفسهم رأسماليين تحت راية " اشتراكية ذات خصائص صــينية، بينمــا يمســكون بالعصا لتحطيم " قصعة الأرز الحديد iron bowel"، أي حق العمال فــي التوظــف والإسكان والطعام المقنن والمزايا الأخرى. " ويمكن أن يقوم المشروع أو النافــذين في الحزب بهذا " التجريد من الأصــول asset stripping " بطرق مختلفــة، منهــا الغش أو نقل الملكية الانتقائي للأصول إلى الشركات التابعة المستقلة (المحليــة أو في هونج كونج) (واضعين الشركات التابعة في خدمة مصالحهم الشخصية) علــي سبيل المثال : مصاريف مدارس الأبناء، ومصاريف الترفيــه والســفر، وتجنــب الخضوع للضرائب، والتهرب الضريبي، وتقدير الأصول بأقل من قيمتها عند إقامة المشروعات المشتركة، والاستخدام الانتهازي للمشــروعات، التــي تتخــذ شــكل الشركات المساهمة (الشركــات المساهمة و/ أو التــي تتخــذ شــكل التعاونيــات المساهمة)، والبيع غير القانوني للأصول المملوكة للدولة، أو بيعها القانوني بــثمن أقل من قيمتها، و/ أو الديون الرديئة وممارسات الإقراض المصرفي.

بصرف النظر عن الوسائل، يحول التجريد من الأصول ملكيــة الدولــة إلــي أصول رأسمــالية capital assets يمكن استخدامها في استغلال قوة العمل المحررة، وهو ما أطلق عليه ماركس مصطلح التراكــم الأولــي لــراس المــــال primery capital accumilation، وإن كان هذه المرة، باسم " اقتصاد الســوق الاشــتراكي ". يستشهد رسل سميث بـــ " تقديرات تقريبية " للخسارة اليومية في أصــول الدولــة : بمبلغ يتراوح ما بين ١٠٠ مليونو٣٠٠ مليون يوان. " وتقدم دراسات أخرى أســانيد إضافية تؤيد خطورة المشكلة :

أعد بنك الشعب الصيني في عام ١٩٩٤ مسحا بعنوان " تقريــر بحثــي عــن خسائر الأصول المملوكة للدولة استنادا إلي عينة من ٥٠٠٠٠ مشــروع صــناعي

تديرها الدولة، وجد أن ٥ % فقط من راس المال المملوك للدولة زادت قيمته بينما انخفضت قيمة ٦٢% منها وفقدت ٢٣ % منها كل قيمتها. ووفقا لمسح مستقل، أجراه مكتب الإدارة الوطنية في عام ١٩٩٤الـ ١٢٤٠٠٠ مشروع مملوك للدولة، بلغت خسائر الأصول والمصروفات (غير المبررة) ٦، ١١ % من إجمالي الأصول في شركات العينة. وزاد الوضع سوءا بدرجة كبيرة منذ المؤتمر الخامس عشر في سبتمبر ١٩٩٧.

لم تكن هذه الحصيلة نتيجة لجشع شخصي فحسب، وإنما كانت أيضا، نتيجة اغتراب الحزب عن الطبقة العاملة، التي يدعي أنها قاعدته. كلما تواصلت إصلاحات السوق كلما زادت " إثارة الحزب لعداء الشعب العامل "، ومن ثم زيادة حاجته لإعادة الملكية الخاصة حتى يمكن نقل امتيازاتها إلي أبناء التكنوقراط. "

"إن ضغط الحزب – كما لاحظت إيفا شينج – في الاتجاه إلي الرأسمالية في كل شئ، فيما عدا استخدام الاسم " قد أيده العسكر، والبيروقراط، في المقاطعات، والبيروقراط المحليين، الذين زادت قدرتهم زيادة كبيرة علي تحقيق المكاسب الشخصية، وذلك بفضل الموارد المادية، التي وفرتها اللامركزية المالية الكاسحة.

" كانت تأثيرات الديناميات الطبقية، إلي جانب تأثيرات عملية الإصلاح، علي الاستقرار المالي لقطاع الدولة، والنظام المصرفي أيضا، عاملا حاسما، دفع الحزب إلي إقرار الخصخصة. كان دخل الحكومة في ظل النظام المالي السابق علي الإصلاح مستمدا أساسا من تحويل ما تكسبه المشروعات المملوكة للدولة، ومن الضريبة غير المباشرة المفروضة عليها. كانت صناعة الدولة في الفترة ١٩٥٧ – ١٩٧٨ مصدر ٧٥% من الدخل المالي الإجمالي. كان مخططو الدولة في ذلك الوقت يخصصون الأموال للمشروعات من اجل الإنتاج، والاستثمار، وفقا لأولويات الخطة، ودعما للرعاية الاجتماعية. غير أن نظام الموازنة لم يقدر علي مسايرة عملية الإصلاح. لم تعد مشروعات الدولة في ظل اشتراكية السوق أن تحول تلقائيا كل دخلها إلي الحكومة المركزية. واستمرت في دفع الضرائب، غير أن مقدارها كان محدودا لتناقص إيراداتها. كانت عملية الإصلاح أحد الأسباب الهامة لانخفاض الإيرادات.

قوض الحزب قوة احتكار قطاع الدولة، وربحيته بفتح الأسواق لمشروعات خاصة متنافسة، كانت متحررة من التزامات التشغيل والرعاية الاجتماعية الكثيرة.

بينما كانت مشروعات الدولة تواجه صعوبات مالية، كان القطاع الخاص يتمتع بنمو سريع. فقد كان بحلول عام ١٩٩٥ يمثل ٤، ٤٠ % من العمالة غير الزراعية

و٣٥ % من رأس المال المسجل و٨، ٣٣ % من الناتج الصناعي و١، ٤٥ % من تجارة التجزئة و٧، ٤٧ % من الصادرات. فضلا عن أن القطاع الخاص كان يتمتع بأسعار ضريبية خاصة مناسبة. ونتيجة لذلك أنخفض الدخل الضريبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٥ % في عام ١٩٧٨ إلي ١١ % في عام ١٩٩٦. فوجدت الدولة نفسها أمام عجز متزايد في الموازنة.

كان هذا التطور، علي وجه الخصوص، مزعزعا للاستقرار الاجتماعي، طالما أن الحكومة المركزية تتحمل مسئولية أداء وظائف الرعاية الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك الرعاية الصحية، وتأمين البطالة، كجزء من جهود عملية الإصلاح.

وجدت المشروعات المملوكة للدولة أيضا نفسها تفتقر إلي الأموال.. وكان أحد الأسباب، عبئ الضرائب الفادح. لقد أعفت الدولة في الفترة ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٦ ٨٦ % من الدخل الإجمالي الصافي للقطاع العام من الضرائب. أجبر هذا الوضع مشروعات الدولة علي زيادة اعتمادها علي القروض المصرفية. بيد أن انخفاض إيرادات مشروعات الدولة يعني يعنى أن بنوك الدولة كانت تتوسع في تقديم المزيد من القروض لمشروعات يتزايد عجزها عن سداد ديونها. وهذا عرض نظام الصين المصرفي للخطر.

أعلنت وكالة زينهوا للأنباء أن داى زيانج لونج محافظ البنك المركزي، اعترف بأن القروض المتعثرة loans non - performing تمثل ٦، ٢٦ % من إجمالي قروض بنوك الصين التجارية الربعة المملوكة للدولة. وبلغ إجمالي القروض المتعثرة التي في حوزة هذه المؤسسات المالية في نهاية سبتمبر في السنة الخيرة (٢٠٠١) ٨، ١ تريليون يوان (٢١٧ بليون دولار أمريكي)... قد تكون الأمور أسوأ مما تبدو عليه، لأن الصين تقدر الدين المتعثرة بما هو أقل كثيرا من حقيقتها، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. تصنف بنوك الدولة القرض كقرض متعثر فقط إذا لم تسدد الفوائد علي المدفوعات لمدة سنتين. وفي المقابل يصنف المعيار الدولي القروض كقروض معدومة إذ لم تسدد بعد مضي ثلاثة أشهر من استحقاقها. ووفقا لإيرنست ويونج Ernst & Young نصف القروض التي قدمتها البنوك الصينية تقريبا قد لا تسدد أبدا. بالرغم من إدراك السلطات للمشكلة لم تكن راغبة في الأمر بوقف الإقراض، خوفا من أن تؤدي إفلاسات القطاع العام إلي احتدام الأزمة المالية، التي تختمر، وإلي خلق أزمة بطالة قد تكون أكثر خطورة. هكذا خلقت عملية الإصلاح عدم استقرار في قطاع الدولة، انتقل إلي كل من موازنة الحكومة المركزية ونظام الدولة المصرفي.

وجد الحزب في الخصخصة الاستجابة الأكثر جاذبية لهذا الوضع. فمن جهة سوف يولد بيع مشروعات الدولة دخلا هي في أمس الحاجة إليه. فضلا عن أنه يتوقع أن تكون المشروعات الحديثة الخصخصة أقل اعتمادا علي جهاز الدولة المصرفي، للحصول علي الأموال اللازمة للتشغيل. تقدم مدينة شينيانج "، التي كانت في يوم من الأيام، قاعدة كبري للصناعة الثقيلة، تقوم علي الاقتصاد الصيني المخطط " مثالا جيدا لمدي النتائج المترتبة علي عملية الخصخصة. " أنشأت حكومة المدينة مشروعا مشتركا مع شركة تابعة لبنك استثمار بريطاني مقرها في هونج كونج، وأدرجت في محفظة أوراقها المالية ١٢٦ مشروعا مملوكا للدولة و١٨ مجموعة صناعية لتبيعها لمستثمرين محليين وأجانب. "

وقد أدت ديناميات مماثلة إلي خصخصة معظم المشروعات البلدية والقروية. ومع استمرار عملية الإصلاح في أوائل التسعينات، فقدت المشروعات البلدية والقروية كثيرا من مزاياها السابقة. وكما أوضح صمويل ب. س. هو، وبول بولزو زياويوان دونج :

تعرضت البنوك، وهي المصدر الرئيسي للأموال اللازمة لتوسع المشروعات البلدية والقروية في منتصف وأواخر الثمانينات، لضغوط متزايدة، لتعمل وفقا لأسس أقرب إلي البزنيس، وأن تفحص طلبات القروض بعناية أكبر. أدي تعميق إصلاحات المشروع enterprise reforms في قطاع الدولة إلي المزيد من تخفيض المزايا التنظيمية التي كانت تتمتع بها المشروعات البلدية والقروية، بالنسبة للمشروعات المملوكة للدولة في مجال استقلال المشروع. فضلا عن انتقال أسواق كثير من المنتجات إلي تنتجها المشروعات البلدية والقروية من أسواق للمشترين إلي أسواق للبائعين sellers markets، وزادت حدة المنافسة، التي تتعرض لها المشروعات البلدية والقروية، وأصبح الاقتصاد الكلي اكثر تباطؤا. جاء هذا في وقت سيئ، بالنسبة للمشروعات البلدية والقروية، التي كانت قد استثمرت استثمارات ضخمة في الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٤ تم تمويل معظمها بقروض مصرفية، استجابة للدفعة التي أعطاها دينج للاقتصاد أثناء جولته في الجنوب.

ومما كان له أثر مدمر مماثل للمشروعات البلدية والقروية الجديدة، أن كثيرا من المديرين، في ظل فرص الربح الجديدة من القطاع الخاص، يحولون أصول المشروعات البلدية والقروية، ومنتجاتها إلي مشروعات خاصة، بطرق غير مشروعة، ليحصلوا علي أرباح أكبر. تسارع هذا التجريد من الأصول في منتصف التسعينات بعد التزام الحزب بخصخصة مشروعات الدولة الصغيرة.

كان المديرون (يعتقدون) لاقتناعهم بأن " المشروعات سوف تباع إليهم إن عاجلا أو آجلا أنه كلما إنخفضت قيمة الأصول، انخفض الثمن الذي عليهم دفعه، عندما تقرر الحكومة المحلية بيع المشروع.

في مواجهة تدهور الأرباح وتفكيك الصناعة disindustrialisation، أخذ موظفو المشروعات البلدية والقروية، يبيعون بسرعة المشروعات البلدية والقروية، التي كانت تحت سيطرتهم، في معظم الأحوال، إلي الأفراد الذين كانوا يديرونها، معتقدين أن هذه هي أكثر الطرق فاعلية لإنهاء التجريد من الأصول، الذي ساعد بالدرجة الأولي علي تشجيع الخصخصة.

يتوقف مستقبل الصين الاقتصادي الآن، نتيجة لهذه التطورات، علي أداء المشروعات المملوكة ملكية خاصة. وهي حقيقة يعترف بها الحزب الشيوعي، إن لم يكن يرحب بها. لقد فتح الحزب الشيوعي باب عضويته لمنظمي المشروعات الخاصة private entrepreneurs. وفي ديسمبر ٢٠٠٣ أوصي بأن يعدل المؤتمر الوطني الشعبي الدستور لتوفير أساس قانوني جديد وأقوي للملكية الخاصة واضعا إياها علي قدم المساواة مع الملكية العامة.

لم تكن الخصخصة الإستراتيجية الوحيدة، التي فرضتها علي السلطات مركزية تناقضات جهودها الإصلاحية. فقد ضاعفت أيضا، جهودها، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يدل عليه نموذج شينيانج. إن جذب المستثمرين الأجانب مهم أيضا، جزئيا، لأنه ليس لدي كثيرين من المستثمرين المحليين الموارد الكافية للمساهمة بنصيب في المشروعات الكبيرة، والمتوسطة، المقرر خصخصتها. وكان يعتقد أيضا أنه يحتمل أن تشجع المشروعات الأجنبية سلوك تعظيم الربح المرغوب فيه، في الاقتصاد كله.، كما كان يعتقد أنها قادرة، أيضا، علي توليد الصادرات اللازمة لتغطية عجز الصين التجاري المتزايد.

نفذت الحكومة الصينية عددا من السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل فتح مناطق جغرافية، وصناعات جديدة لهذا الاستثمار. وكان نعظم الاستثمار الأجنبي المباشر، حوالي ٩٠ % منه فيما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٩، وحتي الآن، في المناطق الساحلية، كما كانت تريد الحكومة الصينية. جاء معظم الاستثمار الأجنبي في البداية من الصينيين فيما وراء البحار. غير أن المستثمرين من الولايات المتحدة والأوروبيين زادوا نصيبهم من الاستثمار زيادة كبيرة منذ بداية التسعينات. وحتي ذلك الحين، كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة.

غير أنه يبدو أن هناك تخصصا علي أساس جنسية المستثمر. وكما أوضحت إليسا برونشتاين وجيرارد ابيشتاين :

هناك المستثمرون من صينيي الشتات من هونج كونج وتايوان.. الخ من جانب ويستثمرون أساسا في الشركات الكثيفة العمل المنخفضة الأجر، ومن جانب آخر، شركات من اليابان تستثمر في إنتاج السلع الوسيطة، والمنتجات عالية الجودة للسوق الياباني، والولايات المتحدة والشركات الأوروبية التي تستثمر في شركات تأمل أن تبيع للسوق الصيني. والشركات الأمريكية مشهورة باستئجار الشركات المنخفضة الأجور علي أساس تعاقدي لإنتاج سلع للتصدير.

يمكن إبراز نجاح الصين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمية هذا الاستثمار للاقتصاد الصيني خلال مرحلة الإصلاحات بطرق مختلفة ارتفع نصيب الشركات الصناعية التابعة نتيجة لهذا الاستثمار من إجمالي المبيعات الصناعية بسرعة، وثبات من ٣، ٢ % في عام ١٩٩٠ إلي ٣، ١٤ % في عام ١٩٩٥ ثم إلي ٣، ٣١ % في عام ٢٠٠٠ وربما كان الأهم، هو أن المستثمرين الأجانب، قد ساعدوا بتشجيع من الحكومة علي تحويل اقتصاد الصين إلي اقتصاد يقوده التصدير. فقد ارتفعت نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي بثبات علي مدي التسعينات من١٦% عم ١٩٩٠ إلي ما يزيد علي ٢٦ % بحلول عام ٢٠٠٢ تزايد ما تنتجه المشروعات الممولة من الأجانب من هذه الصادرات، فهي تمثل الآن أكثر من ٥٠ % من إجمالي صادرات البلاد. وارتفع نصيب الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات كجزء من هذه العملية - كجزء من هذه العملية - من ٦، ٤٨ % في عام ١٩٨٠ إلي ٧، ٥٥ % عام ١٩٩٠ إلي ٥، ٥٨ % في عام ١٩٩٦. لقد أصبح نمو الصين الاقتصادي نتيجة لهذا التطور يعتمد بصورة متزايدة علي الأنشطة التصديرية للشركات المتعدية الجنسية.

وزادت أزمة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ من شدة هذا التحول. فقد أدت هذه الأزمة إلي ركود في الاستثمار الأجنبي المباشر. وكانت تنذر بإطلاق تباطؤ الاقتصاد الصيني، لها أصداء خطيرة فيما يتعلق بالتوظف، والاستقرار الاجتماعي. وتمثل رد فع الحكومة الصينية في بذل جهود شاقة لطمأنة المستثمرين الأجانب، وتقديم حوافز جيدة لتجديد الاستثمار. واقتضى هذا، مواصلة الجهود للانضمام إلي منظمة التجارة العالمية، وفي ديسمبر ٢٠٠١ نجحت الصين في أن تصبح عضوا فيها.

يحتمل أن يؤدي هذا الإنجاز إلي المزيد من تفكيك قطـاع الدولـة، وتـدعيم الإنتاج الأجنبي، باعتباره القوة الرئيسية في الاقتصاد الصـيني. وكمـا أوضـحت اونكتاد UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الاقتصاد الصـيني ذو بنية صناعية مزدوجة، ففي حين أنه يمتلك قطاعا صناعيا كثيف العمالة علي درجة عالية من القدرة التنافسية موجه للتصدير، تسيطر عليه مشروعات ممولـة تمـويلا أجنبيا، يمتلك أيضا، قطاعا صناعيا يغلب عليه الطابع التقليدي إلي حد كبير، كثيـف رأس المال، تسيطر عليه المشروعات المملوكة للدولة، كما يملك قطاعـا زراعيـا يتمتع بدرجة عالية نسبيا من دعم الحكومة وحمايتها. وبـالرغم مـن أن صـادرات المشروعات المملوكة للدولة تمثل حوالي نصف صادرات الصين، فإن مبيعاتها، إذا أخذنا كل شيء بعين الاعتبار، موجهة بالدرجة الأولي إلي الأسواق المحلية.

كان قطاع المشروعات المملوكة للدولة يمر بتحول وإعادة هيكلة لعدة سنوات. غير أن عملية الإصلاح ابعد ما تكون عن الاكتمال، ولذلك قد يعرض التفكيـك السـريع للحواجز التجارية وإلغاء الإعانات المشروعات المملوكة للدولة للمنافسة الأجنبيـة، التي يمكن أن تقوض أداءها التصديري، كما يمكـن أن تـؤدي إلـي سـيل مـن الواردات.

و النتيجة المحتملة لهذه المنافسة الشديدة هي : إما إفلاس شريحة كبيرة من قطـاع الدولة أو خصخصتها. وقد تضطر الحكومة الصينية أيضا إزاء ضخامة الـواردات إلي تشجيع المزيد من الاعتماد علي الصادرات. وإذا أخذنا هيكل الاقتصاد الصيني في الاعتبار، فإن هذا سوف يعني، بلا شك، المزيـد مـن سـيطرة المشـروعات المملوكة للأجانب.

خاتمة

مر الاقتصاد الصيني – كما رأينا – بعملية إصلاح تنقسم إلي ثلاث مراحل مختلفة. اقتضت المرحلة الأولي إضعاف التخطيط المركزي بقصد خلق سوق اشتراكي جديد أكثر كفاءة. وانطوت الثانية علي تمييز السوق علي حساب التخطيط، وأفضت الثالثة تمييز المشروعات الخاصة علي حساب مشروعات الدولة، والمشروعات والأسواق الأجنبية علي حساب المشروعات والأسواق المحلية بصورة متزايدة. تبرز عملية الإصلاح المنحدر الخطر لإصلاح السوق. وبسلوك طريق الإصلاحات المؤيدة للسوق، تحرك كل خطوة تالية في عملية الإصلاح التناقضات والتوترات، التي ولدتها عملية الإصلاح ذاتها. ويبدو أن هذه الديناميـة تثبت صحة الانتقادات النظرية الماركسية لنماذج اشتراكية السوق.

تعارض تحليلاتنا لإصلاحات الصين أيضا، أولئك التقدميين الذين قلما يشيرون صراحة إلي الاشتراكية، ومازالوا ينظرون إلي الصين باعتبارها نموذجا للتنمية الوطنية. ويدل التباين بين نجاح الصين وانتكاسات بلاد " المعجزات " الشرق آسيوية، في رأي هؤلاء التقدميين، علي أن سياسات الدولة الاقتصادية التدخلية، لا تزال تعمل علي نحو أفضل من الليبرالية الجديدة.

و لكن برنامج إصلاح الصين قد قوض – كما رأينا – قابلية تخطيط الدولة وتوجيهها للنشاط الاقتصادي للحياة، مما شجع تبني نموذج للنمو يعتمد اعتمادا متزايدا علي رأس المال الأجنبي، وعلي الصادرات، وهو ذات نموذج النمو الذي كشفت تناقضاته أزمة ١٩٩٧ – ١٩٩٨ الشرق آسيوية. الخلاصة : بصرف النظر عن النوايا، أطلق الحزب الشيوعي الصيني عملية إصلاح اقتصادي خلقت اقتصادا لا يكاد يمت للاشتراكية بصلة. وأن وصف اليساريين له بأنه اشتراكية يسبب البلبلة والخلط فيما تعنيه الاشتراكية حقيقة، مما يعزز الموقف الأيديولوجي لأولئك الذين يعارضونها.

الفصل الثالث

التناقضات المحلية لتحول الصين

يتفق التقدميون على أن الصين ليست بلدا اشتراكيا. ولكنهم يزعمون أن عملية تحولها المنضبطة تمثل نجاحا، إذ حققت نموا صناعيا سريعا، وارتفاعا متزايدا في مستويات معيشة الأغلبية العظمي من الصينيين. غير أن التحول إلي اقتصاد السوق والخصخصة والسيطرة الأجنبية المتزايدة علي اقتصاد الصين، قد ولدت في الواقع توترات وتناقضات متزايدة، قوضت الاستقرار الاقتصادي، وفرضت تكاليف باهظة علي شعب الصين العامل لا يمكن قبولها.

ديناميات اقتصادية غير مستقرة

يمكن إرجاع اضطراب الأوضاع في الصين لا إلي التوترات والتناقضات الملازمة للتراكم الرأسمالي فحسب، بل إلي نقطة البداية في عملية الإصلاح أيضا. لقد أطلق دنج Deng برنامجه لإصلاح السوق علي هيكل اقتصادي شكله اهتمام ماو بالدفاع وبقاعدة عريضة للتصنيع. لقد أراد ماو التأكد من أن معظم المناطق قد أصبحت شبكات صناعية مكتفية ذاتيا ومستقلة مما أدى إلي ازدواجية وتكرار التسهيلات الصناعية علي المستوي القومي. وكان المفروض أن تؤدي جهود دينج في تحقيق اللامركزية، التي شجعت المشروعات والحكومات المحلية علي الاستثمار والإنتاج في سياق بيئة السوق، إلى التغلب علي" عدم الكفاءة " بتشجيع المزيد من التخصص مما يرفع الإنتاجية ويزيد النمو.

و لقيت هذه الجهود الدعم من سياسة مالية جديدة، شجعت البنوك علي تقديم قروض بالفائدة للمشروعات، بدلا من المنح التي لا ترد... بهدف تشجيع المشروعات علي استخدام أموالها بكفاءة أكبر. "

و في النهاية , لم تكن هناك موانع رسمية لاستمرار البنوك في إقراض المشروعات الخاسرة."

نتيجة هذه السياسات الجديدة، ولأسباب أملتها الضرورة السياسية، والفساد لبت بنوك الدولة طلبات مشروعات الدولة، والحكومات المحلية، المتلهفة علي توسيع أنشطتها الصناعية القائمة، و/ أو القيام بمشروعات جديدة، أملا في جمع الثروة.

وهكذا، عمل الاستثمار، والإنتاج في ظل نظام من " القيود الرخوة علي الموازنة " لم تكن تخضع فيه " طلبات المشروعات أو المقاطعات، أو تدفق الأموال القابلة للاستثمار التي تقدمها البنوك، لحساب صارم لـ " المخاطر / الحوافز / risk incentive "

و نادرا ما كانت البنوك تستخدم سلطتها المفترضة في " تقييد الائتمان للمشروعات الخاسرة، أو أن تتطلب إعادة هيكلتها "، ومن ثم لم يكن إفلاس المشروعات " يمثل تهديدا جديا بالنسبة لمديري المشروعات "

و بدلا من إقامة اقتصاد أكثر تخصصا وكفاءة، دعمت هذه الديناميية فحسب البنية التكرارية لهيكل الصناعة الصينية duplicative structure، بالسماح لكل فرع من فروع الإنتاج بالاستمرار في إعادة الإنتاج الموسع علي "النمط التوسعي extensive mode".

و علي سبيل المثال : في عام ١٩٧٧ أرادت ٢٢ مقاطعة أن يكون لكل منها صناعة السيارات الخاصة بها، فأصبح مجموع خطوط تجميع السيارات ١٢٢ خطا، بلغ إنتاجها السنوي ١،٥ مليون سيارة، وأنتج ٨٠ % من المصانع أقل من ١٠٠٠ سيارة و٦ مصانع فقط، أنتجت أكثر من ٥٠ ألف سيارة سنويا. " حتى مشروعات الدولة أعطيت حوافز إضافية لزيادة الإنتاج، و" الاشتغال بأنشطة خارج الخطة ". كما قدمت موارد مالية إضافية للحكومات المخلية الداخلة في ولايتها. " فلا غرو أن تتسابق المشروعات والوحدات الحكومية لاستغلال هذه الإعانات، والحرية الجديدة، والسعي لتحقيق الربح.

و كانت المشروعات المملوكة للدولة شديدة اللهفة علي زيادة استثمارها، وكان يمكن للمديرين والعمال، الحصول علي مكافأة أعلي، إذا نجحت المشروعات، ولا يكادوا أن يخسروا شيئا إذا فشلت.

كما شجع أيضا، منح الحكومات الحلية استقلالا أكبر في استخدام إيراد الضرائب المحتجزة، ارتفاع النمو الاقتصادي، إلا أنها أجبرت بنوك الدولة علي تقديم التمويل للمشروعات.

عجل كل هذا الاستثمار بالطبع النمو الاقتصادي، ولكنه خلق أيضا، زيادة هائلة في الطلب علي السلع والخدمات، مشعلا بذلك التضخم، ومزعزعا الاستقرار الاقتصادي. وهذا أجبر الحكومة علي إبطاء النمو الاقتصادي، ووقف المرحلة الأولي من عملية الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٣.

عاد الإصلاح ليندفع من جديد في مرحلة ثانية في عام ١٩٨٤. غير أن التضخم المتزايد وعدم الاستقرار الاقتصادي، أجبرا الحكومة، مرة أخري، علي وقفه في ١٩٨٨ – ١٩٩٠.

وفي كلمة , أصبح " التوسع الزائد في الائتمان " اتجاها مستمرا " طابعا بذلك الإدارة المالية الكلية، بطابع التوقف – الحركةgo - stop. "

كما ساهم الانتشار العام للمؤسسات المصرفية، والتركيز علي التوسع المالي، في هذه المشكلة، إذا ما أخذنا في الاعتبار" ضعف السيطرة المركزية علي نظام مالي يتزايد تنوعه ولا مركزيته.

أطلقت الحكومة المرحلة الثالثة من عملية الإصلاح عام ١٩٩١ , وكما حدث في السابق توسع الاقتصاد بسرعة، فزاد الناتج المحلي الإجمالي زيادة قياسية بنسبة ١٤,٢ % في عام ١٩٩٣، و٥,١٣ % في عم ١٩٩٣، و١٢,٦% في عام ١٩٩٤ غير أن الطبيعة غير المخططة لعملية التنمية أطلقت مرة أخري، تضخما هائلا، فارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية وفقا للأرقام الرسمية بنسبة١٤,٧% في عام ١٩٩٣ و١٤,٢ % عام ١٩٩٤، و١٧,١% عام ١٩٩٥ .

و إزاء صعود حلزون التضخم inflationary spiral إلي ارتفاعات جديدة، بحثت الحكومة عن طرق جديدة لاستعادة السيطرة علي تخصيص، واستخدام الموارد، فسنت قوانين ضريبية جديدة، لخفض تدفق الموارد إلي الحكومات المحلية لصالح الحكومة المركزية، واتخذت خطوات لإعادة مركزية النظام المصرفي. وفي عام ١٩٩٤ أنشأت الحكومة المركزية ثلاثة بنوك للسياسات policy banks تعمل تحت إشرافها.

وأخيرا، أعادت الحكومة المركزية تنظيم بنك الصين الشعبي (بنك الصين المركزي) ليحل محل الفروع الإقليمية، في محاولة لتقليص تدخل الحكومات الإقليمية في نشاط

الإقراض. بل وتسببت عملية الإصلاح، فيما هو أكثر من توليد التضخم، فقد قوضت أيضا استقرار قطاع الدولة ذاته , وقابليته للحياة. ووجدت مشروعات الدولة.. أن إيراداتها لا تكفي لاستمرار عملياتها، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن عملية الإصلاح قد خفضت ربحيتها. وهذا، جعلها تعتمد علي الاقتراض من البنوك، اعتمادا متزايدا، للحصول علي الأموال.

و مع استمرار بنوك الدولة في إقراض المشروعات الخاسرة، تراكمت الديون الرديئة في حساباتها. ومما زاد من تفاقم المشكلة، ميل البنوك إلي تقديم قروض جديدة، لإعادة تمويل كل من القروض القديمة ولتغطية الخسائر الجديدة للمشروعات الخاسرة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الدين إلي قيمة أسهمها debt– equity من ٢٣ % عام ١٩٨٠ إلي ٤٤٠ % عام ١٩٩٨، بينما ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلي إجمالي القروض في بنوك الدولة (وفقا لتقدير منخفض) إلي حوالي ٢٤ % قبيل أزمة شرق آسيا في ١٩٩٧ – ١٩٩٨ وإلي ٢٩ % بعدها مباشرة.

حاولت الحكومة المركزية معالجة مشاكل القروض بإنشاء شركات لإدارة الأصول (AMC) التي كان عليها استيعاب القروض الرديئة وبيعها بخصم. غير أنه تبين أن سوق إعادة تدوير هذه القروض الرديئة، بالغة الهشاشة، لدرجة أجبرت شركات إدارة الأصول علي تحويلها إلى أسهم في الشركات المفلسة.

وبهذه الطريقة، تم نقل الديون المحتمل شطبها إلى بنك الصين الشعبي، الذي كان يساند شركات إدارة الأصول

و لهذا، لا تزال الحكومة حتى الآن عاجزة عمليا عن الاستجابة لمشاكل قطاع الدولة الإنتاجية والمالية.

النتائج الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي

يعمل الاقتصاد الصيني الآن إلي حد كبير وفقا للمنطق الرأسمالي. وانعكس هذا في الهيكل الصناعي للبلاد، الذي تحدده أكثر فأكثر عمليات المشروعات الخاصة التي تستهدف الربح، بل وتنعكس أيضا في التحولات الاجتماعية المصاحبة لها، وفي الحقائق التي تشكل شروط عمل وحياة أغلبية الشعب الصيني.

وعلي سبيل المثال : أدي تفكيك قطاع الدولة إلي مشاكل بطالة حادة. فقد أنخفض عدد المشروعات الصناعية المملوكة للدولة في الفترة من ١٩٩٥ حتى

١٩٩٩ من ١٠٠,٠٠٠ إلي ٦٠,٠٠٠. وترجم هذا الانخفاض إلي تسريح مهول لعمال قطاع الدولة. ومثلا، تم تسريح حوالي ٣٦ مليون عامل من عمال مشروعات الدولة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، وخلال نفس الفترة، سرحت المشروعات الجماعية ١٧ مليون عامل.

وبالرغم من هذه التسريحات الواسعة، تدعي الحكومة أن البطالة الحضرية لم تزد إلا من ٩، ٢% إلي ١، ٣ % خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠غير أن أرقامها متحيزة بشدة في انحدارها إلي أسفل. أولا – يقلل قياس الحكومة للبطالة بصورة خطيرة من أهمية البطالة في صفوف المقيمين في الريف، والمهاجرين من الريف إلي الحضر.

ثانيا – أنه لا يتضمن العمال الذين سرحتهم الدولة، فهؤلاء لا يحصون كعمال عاطلين، بل يصنفون باعتبارهم زياجانج xiagang (خارج الوظيفة off post) ويظلون علي قوائم مشروعاتهم.

و كما يقول شنج كوان لي : تبين من مسح للعمال الزائدين عن حاجة العمل في ١٧ إقليما أن معدل الزيادة السنوية في العمال خارج الخدمة off post قد ارتفع باطراد من ٧، ٠% في عام ١٩٨٠، عندما خول المديرون سلطة الاستخدام " الأمثل " للعمل، إلي ١٠ % عام ١٩٩٤. غير أن هذا المعدل قفز قفزة صاروخية إلي ٨، ٢٣ % ثم إلي ٨، ٣٥ % في عام ١٩٩٦ عندما بلغ تنفيذ عقود العمل ذروته.

وباختصار، ظل معدل البطالة الرسمي منخفضا لأن العمال المفصولين الذين بلغوا سن الخمسين (بالنسبة للرجال) وخمسة وأربعين (بالنسبة للنساء) كانوا يصنفون رسميا كعاطلين وملايين غيرهم، لا هم خارج الخدمة ولا هم مفصولين، ولكنهم بلا عمل، لأن مشروعاتهم ببساطة قد توقفت عن العمل.

حاول معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية، وهو جماعة بحث مستقلة في هونج كونج تصحيح هذه العيوب. وتكشف تقديراته لمعدل البطالة الحضرية الفعلي عن اختلاف ضخم، ومتزايد بين معدل البطالة الرسمي والمعدل الحقيقي في الفترة ١٩٩٣– ١٩٩٨. بل يقترح محللون آخرون، معدلا أعلي للبطالة الحضرية الحقيقية.

وعلي سبيل المثال، قدر داي زيانج لونج محافظ البنك المركزي نسبة العاطلين في النصف الأول من عام ١٩٩٦ بـ ٧ – ٨ % من قوة العمل الحضرية أي أن ١٢ – ١٤ مليون عاطل. "

و يذكر رينيه أوفرينتو Rene Ofrento رقما تقريبيا حوالي ١٣ %، وثمة تقديرا أعلي ١٧ – ٢٠ % كان متداولا في منظمة العمل الدولية.

لدي كل العمال الصينيين، كل ما يبرر خوفهم من التسريح والبطالة. والعمال خارج الخدمة ziagang لا زالوا – نظريا – يتلقون نسبة من مرتباتهم السابقة، ولا يزال لديهم إسكانا حكوميا "، غير أنه لم يتم الوفاء بهذه الوعود بالنسبة لنسبة كبيرة من العمال. ويعيش باقي العاطلين علي إعانات أقل كثيرا من ١٠ دولار في الشهر."

و تعترف الحكومة الصينية، وفقا لصحيفة تايمز أوف إنديا بأنها تواجه مشكلة بطالة " مروعة " يحتمل، علي ما يبدو، أن تتصاعد لتصبح أسوء أزمة بطالة عرفتها البلاد. ويعد الوضع من الخطورة لدرجة أنه : " قد يقوض الاستقرار الاجتماعي " وقال وانج دونج جين نائب وزير العمل والتامين الاجتماعي، نقلا عن صحيفة شينا ديلي China Daily إن الاعترافات الصريحة غير المألوفة في بلد كان عادة يدعي انخفاض نسبة العاطلين، قد أعقبت أسابيع من الاضطرابات الصناعية في قلب الصناعة المريض في الشمال الشرقي. وكان كثير من المتظاهرين، فيما يعد من بين أكبر الاحتجاجات، التي ضربت البلاد منذ سنوات، من العمال المسرحين من منشآت الدولة غير الكفء، وهو قطاع يتوقع كثير من الاقتصاديين له المزيد من المعاناة، بعد دخول الصين مؤخرا منظمة التجارة العالمية.

وأدت عملية الإصلاح أيضا، إلي تزايد اللا مساواة سوءا , فقد ارتفع معامل جيني gini coefficient لدخل الأسرة في الصين من ٠,٣٣ في ١٩٨٠ إلي ٠,٤٠ في ١٩٩٤، وإلي ٠,٤٦ في ٢٠٠٠. ويفوق الرقم الأخير، درجة اللا مساواة في تايلاند والهند وإندونيسيا.

و يتوقع معظم المراقبين أن يكون معامل جيني في الصين قد تجاوز الآن ٠,٥٠ واضعين اللا مساواة فيها علي مستوي قريب من البرازيل وجنوب افر يقيا.

وبينما يكافح معظم العمال الصينيين لتدبير أمور معيشتهم، تعيش الأقلية من البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة الصينية، أنماط حياة أصحاب الدخول المرتفعة من المواطنين الأمريكيين : الإسكان الراقي في الضواحي، والسيارات الفاخرة , والطعام الشهي , والملبس علي أرقي موضة، والمجوهرات. وتستخدم الحكومة الصينية الآن، يوم أول مايو، في الإشادة بالمستغلين الأثرياء، مثلما حدث في عام ٢٠٠٢ عندما منح الاتحاد العام لكل نقابات الصين ميداليات " لرؤساء أربع شركات خاصة، بينما أعلن اعتبار ١٧ رجل أعمال آخرين، عمالا نموذجيين في مقاطعة

شانزى الشمالية الغربية التي كان ماو يتخذها في وقت من الأوقات مقـرا لقيادتـه الثورية. "

ضربت عملية الإصلاح النساء العاملات بصفة خاصة، ضربة قاسية. ويمثـل النساء ٦٠ % من العمال المفصولين من مشروعات الدولـة، مـع انهـم يقـدرون بحوالي ٤٠ % من قوة العمل. فضلا عن ميل متوسط مدة بقاءهم عـاطلات إلـى الزيادة بالمقارنة بالرجال. إذ أن ٧٥ % من النساء الصينيات العـاطلات، لا يـزلن يبحثن عن عمل بعد مضي أكثر من سنة مقابل ٥٠ % لنظرائهم من الرجال.

وتكتظ وظائف الخدمات المنخفضة الأجر بصورة متزايدة بمن لا يـزال مسـتخدما منهن، (كحارسات للمنازل وخادمات، كالخدمة في المطاعم مثلا) بينمـا يخـتص الرجال بالوظائف الأعلى المجزية في الصناعة والإدارة. ويتزايـد التمييـز ضـد النساء في الجر داخل الفئات الوظيفية والفجوة الأجرية بين الرجال والنساء (أحـد السمات الوظيفية الحاكمة) في المشروعات المحررة (ذات التمويل الأجنبي) أكبر بكثير منها في مشروعات الدولة. ويشتد تنافس النساء اللاتي لا يجدن عمـلا فـي الصناعة عادة، علي الأعمال الخطرة، والشاقة، لقاء أجـر تافـه، وخاصـة فـي قطـاع الصـادرات الخفيفة -light export، الذي يواجه منافسة شرسة. وتسـتولي السوق السوداء لعمل النساء (والعرائس) علي عدد كبير مـن النسـاء (تتفـاوت التقديرات ما بين عشـرات ومئات الآلاف). وهو سوق لا يحركـه فقـر الريـف فحسب، والطلب علي قـوة العمل الرخيص فقط، بـل ومعـدل الإجهـاض غيـر المتكافئ أيضا، للتخلص من الأجنة الإناث. (يولد في الريف الصـيني سـتة أولاد مقابل كل خمس بنات).

قد يكون التدهور المتزايد لأحوال العمال الصينيين أهم مؤشر لإفلاس عمليـة الإصلاح الصينية.

لاحظ تيم برينجل Tim Pringile في كتابه عن هذه الأحوال أن :

التوثيق الواسع للاعتداء علي حقوق العمال في الصين، وفي خارجها، علي مدي السنوات الخمس الماضية : شيوع ساعات العمل الإضافية الإجبارية، والأجور غير المدفوعة، والشروط الصحية، وشروط الأمان المفزعة. وزادت السرعة العامة لإيقاع العمل، زيادة مثيرة لم تفرضها قوي المنافسة، من إعطاء الأولويـة للموعـد النهائي لتنفيذ الطلبات، وتحقيق أهداف الإنتاج علي حساب توفير بيئة عمل كريمة وآمنة." فلم يعد لتحديد يوم العمل بثماني ساعات، وجودا في الصـين. ووفقـا لمـا

تقوله نيويورك تايمز : برزت الصين كأهم مصدر في آسيا للسلع الصناعية إلي الولايات المتحدة، غير أن العمال الذين ينتجون هذه السلع هم ضحايا موجة عارمة من أمراض الجهاز التنفسي , والدوري، والعصبي، والهضمي الفتاكة، وهي الأمراض، التي عاني منها العمال الأمريكيون، والأوروبيون في فجر العصر الصناعي ".

فقد أبلغت إدارة أمان العمل التابعة للدولة الصينية عن وقوع أكثر من ١٤٠٠٠٠ حالة وفاة بسبب حوادث في مكان العمل في عام ٢٠٠٠، بعد أن كانت ١٠٠٠٠٠ حالة قبل عامين.

و عدد إصابات العمل في الصناعة، هو بلا شك، أعلي من ذلكبكثير، وإن كان يصعب تحديده، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن عددا كبيرا من الحوادث لم يشمله الإحصاء الرسمي إما لأن صاحب العمل لم يقم بالتأمين علي العمال، أو لأن العمال يعملون بعقود غير قانونية أو لأن الموظفين مضطرين لإثبات أن الأمان تحت السيطرة "

إن تدمير الكوميونات، وتحول مشروعات الدولة إلي مشروعات خاصة، يعني أيضا فقدان أغلب الشعب العامل لشبكة أمنهم الاجتماعي، بما في ذلك، المعاشات، والإسكان والرعاية الصحية، بل وفقدانهم التعليم الابتدائي والثانوي. وعلي سبيل المثال، لم تعد المشروعات المملوكة للدولة مزايا المعاش. ويفترض الآن، أن نظاما قوميا قد أعد لتقديم هذه الخدمة للعمال كأفراد، ساهم في تمويله العامل، والدولة، وصاحب العمل. وبحلول عام ١٩٩٧ سوف يغطي هذا النظام القومي ٧٨ % من العاملين في مشروعات الدولة و٩٥ % من المتقاعدين سوف يغطيهم هذا النظام القومي. إنها مأساة، أن لا يكون لدي الدولة الأموال الكافية، لضمان معاشات مناسبة، بسبب أزمتها المالية. ولم تعد أيضاً، مشروعات الدولة تقدم دعما لإسكان العمال الجدد، وأبلغ العمال الموجودين فيها أن عليهم دفع الأجرة كما يحددها السوق، أو أن يشتروا مساكنهم القائمة (بدعم من الائتمان من المؤسسات الحكومية) إذا أرادوا استمرار العيش فيها.

و لم تعد أيضا مشروعات الدولة، تقدم الرعاية الصحية لمستخدميها. وكما هو الحال في المعاشات، سوف يحل نظام قومي بدعم ثلاثي، محل الرعاية الراية الصحية، التي يقدمها المشروع. وكما هو الحال بالنسبة للمعاشات، ليس لدي الدولة الدخل الكافي لتقديم الحد الأدني من الرعاية الصحية. وهكذا، لم يعد العمال الذين

يمرضون، أو يعانون من إصابات العمل، إلا القليل مـن الرعايـة الصـحية أو لا يجدون أية رعاية. "

و في الأرياف، أدى جل الكوميونات إلي انهيار الخـدمات الصـحية العامـة. وأصبحت أعداد كبيرة من المقيمين في الريف البالغ عددهم ٨٠٠ مليون نسمة بـلا رعاية صحية مجانية، بعد انهيار نظام الأطباء الحفاة، والعيادات المجانيـة خـلال العقد الأخير. "

و يعاني المزارعون في معظم أرجاء البلاد من صعوبة الحصول علي أطبـاء، أو علي الدواء أو العلاج الطبي. "

لقد انخفضت نسبة الرعـاية الصحية العامـة للسكان علي المستوي القـومي من ٩٠ % في ١٩٧٨ إلي ٤٠ % في ١٩٩٧. واليـوم تكـاد أن تكـون الرعايـة الصحية مسألة نقود، يدفعها المرضى، كما أنه ليس هنـاك تـأمين صـحي عـام للفقراء."

و لهذا، تضع منظمة الصحة العالمية الصين في المرتبة الأخيرة بـين البلـدان النامية، من حيث المساواة في إمكانية الحصول علي الرعاية الصحية.

ومع إعادة هيكلة العمالة employment restructuring ضربت ألا مسـاواة فـي الحصول علي الرعاية الصحية (بما في ذلك الخدمات المتصلة بالأمومة والعـلاج من الأمراض المهنية والإصابات) نساء الطبقة العاملة بصـفة خاصـة، ضـربة قاسية.

وقد تكون أزمة مناطق جنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٣ أوضح مثال لمدي انهيار نظام ماو للرعاية الاجتماعية. غير أن فشل السلطات الحكوميـة والسـوق الحـرة الجديدة في الخدمات الطبية في الصين، في الاستجابة لزيادة وبائي السـل وفقـدان المناعة HIV سوءا، قد أخفي هذه الكارثة. والحق، أن انهيـار الخـدمات الصـحية العامة، وتزايد الفقر قد ساهما في إيجاد هاتين المشكلتين، وبصورة أكثر مأسـاوية، في حالة مرض فقدان المناعة، الذي انتشر انتشار النار في الهشيم، عن طريق بيـع دم عمال الريف البؤساء.

تابع مراسل جريدة الجارديان رصده للصلة بين عملية الإصـلاح، والأزمـة الصحية في الصين علي النحو التالي :

ربما كان توفير الخدمات الصحية، والتأمين الاجتماعي لغالبية السـكان، أهـم إنجازات الثورة الصينية. غير أنه، حتى في أوج النظام الشيوعي، لم يكن هناك في

أي وقت من الأوقات، نظاما قوميا للخدمة الصحية. فقد كانت وحدة العمل – المصنع أو المدرسة أو الكوميون الشعبي، هي المسئولة عن تقديم الخدمة الصحية، باعتبارها المسئولة عن رعاية العمال وأسرهم. لقد كان نظاما يغطي غالبية الشعب. غير أن نهايته كانت مع انتقال دينج إلي نظام السوق... فكان التحرير الاقتصادي، يعني نهاية وحدات العمل: صناعات الدولة تغلق أبوابها، وكانت الكوميونات الزراعية قد حلت منذ زمن بعيد، والزراعة تمت خصخصتها، ولم يحل شيء محلها فانتفت الخدمات التي كانت تقدمها تلك الوحدات. ولا يبدو أن السلطات المحلية المسئولة عن الصحة العامة لديها الأموال اللازمة أو المصلحة في الإبقاء عليها. وحتى المدن، التي أحدث فيها عقدان من الإصلاح، ارتفاعا عاما في مستويات المعيشة، أصبح عبئ الرعاية الطبية مسئولية خاصة إلي حد كبير، لا يستطيع الكثيرون تحمله، لقد ذكرتهم أزمة مناطق جنوب شرق آسيا الصينيين بما فقدوه، علي مدي أكثر من عقدين من الزمان، من النمو الاقتصادي المستمر، عندما اكتشفوا أن إدارات الصحة العامة الخربة، في حالة لا تسمح بمكافحة وباء، أو حتى الإبلاغ عن حدوثه بانتظام.

وأيدت ذات القوي الأساسية تطورا مماثلا في نظام التعليم الصيني. فعندما تزايدت خصخصة المدارس في الصين، فرض علي أولياء الأمور مصروفات أعلي. والحق أنه حدث منذ الثمانينات، نمو سريع في عدد المدارس الخاصة للنخب الحضرية، لعب فيه المستثمرون الأجانب دورا حسما. وأبقت المصاريف المدرسية المتزايدة، والدخول المنخفضة " أعدادا متزايدة من التلاميذ خارج الفصول المدرسية، وخاصة في المناطق الريفية.

" وعندما أوقفت الحكومة المركزية، منذ عقد، إعانة التعليم الابتدائي، أصبح بندا ترفيا في أفقر قري الصين. يشتري فقط عندما تسمح الظروف المالية، وغالبا للبنين لا للبنات " ويذهب إلي المدرسة في بعض القري٢٠% فقط من البنات، و٤٠% من البنين. وهناك محافظات بأكملها يذهب فيها إلي المدرسة أقل من نصف البنات، ويتسرب كثيرات منهن قبل إتمام المرحلة الابتدائية.

وليس هناك ما يدعو للدهشة، إذا كانت آثار تدمير شبكة الأمان الاجتماعي غير محايدة من حيث الجنس gender neutral. كثيرا ما كان يطلب من النساء أن يحملن حمولة منزلية أثقل، مما أعاق قدرتهن علي الحصول علي عمل مقبول في سوق العمل الصيني الذي تم تحريره بصورة متزايدة. وكما أوضح شنج كوان لي :

يعني تراجع النزعة الأبوية في المشروع enterprise paternalism وسلعنة الخدمات commodification of services وخصخصة المسئوليات

المترتبة علي الإنجاب في حقبة الإصلاح، أن علي العمال إما أن يدفعوا مقابل رعاية الأطفال، والوجبات المدرسية والرعاية الطبية، أو أن يلجئوا بقدر الإمكان إلي عمل النساء في الأسرة بلا أجر.. (ومن ثم) ليس هناك ما يدعو للدهشة، أن نجد أن فرص العمل في وظيفة ثانية أو تغيير الوظيفة هي أيضا متحيزة ضد النساء، لأنه ليس لديهن ما لدي نظرائهم من الرجال من المهارات القابلة للتسويق، ولأن أعباء مسئولياتهم المنزلية الأثقل، تحرمهن من المرونة في الوقت، ومن الحراك الجغرافي اللازم للعمل في وظيفة ثانية، أو في وظائف القطاع غير التابع للدولة.

تفاقم الاتجاهات الخاطئة

لم تدمر إصلاحات الصين الاقتصادية حياة أعداد لا تحصي من الصينيين بتدمير قوتهم الشرائية المحلية فحسب، بل دعمت أيضا، الديناميات المدمرة لعملية الإصلاح، فزادت البؤس اتساعا وعمقا. أجبر أولئك الذين تركوا بلا عمل، نتيجة لتفكيك قطاع الدولة، علي تخفيض استهلاكهم بدرجة كبيرة. وحتى أولئك الذين يجدون عملا جديدا في القطاع الخاص المحلي، أو في القطاع الجماعي الحضري، يحصلون علي أجور أقل، مما يحد من إنفاقهم. فضلا عن أنه أصبح علي معظم العمال، تمويل رعايتهم الصحية، ومعاشاتهم مما أجبر الكثيرين علي زيادة مدخراتهم، ومرة أخري، علي حساب الاستهلاك.

لم يكن الاقتصاد الريفي محصنا ضد هذه الاتجاهات. وكما أوضحت "الاكونوميست" ظلت دخول معظم المقيمين في الريف (الذين يمثلون ٦٥ % من السكان) راكدة طوال الأربع سنوات الماضية (١٩٩٨ – ٢٠٠١)

وكان نقل الفلاحين من الزراعة إلي قطاعات أخري، أحد المقترحات الحكومية. غير أن الصناعة الريفية كانت تواجه التدهور وتسريح العمال. وكانت المناطق الحضرية غير قادرة علي توليد ما يكفي من الوظائف لإبقاء البطالة تحت السيطرة، ناهيك عن استيعاب تدفقات إضافية لفائض العمل من المناطق الريفية.

ونتيجة لذلك ركدت القوة الشرائية لغالبية أهل الريف (ومن المهاجرين السريفيين والحضريين).

لقد خلق الركود النسبي لطلب الطبقة العاملة الواسع الذي اقترن بتوسع ضخم للقاعدة الصناعية نتيجة للاستثمارات السابقة في المصانع والمعدات، أزمة طاقة زائدة excess capacity، وخاصة في صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة. وعلي سبيل المثال : في عام ١٩٩٥ كان معدل الطاقة المستخدمة ٣، ٤٤ % في صناعة السيارات و١، ٤٦ % في صناعة التلفزيون الملون و٥، ٥٤ % في صناعة الدراجات و٤، ٥٠ % في صناعة الثلاجات.

إن هذه المشاكل، مشاكل الإفراط في الإنتاج، هي كما لاحظ برتل اولمان Bertel Olman علامة قاطعة الدلالة علي أن الاقتصاد الصيني قد أصبح خاضعا لسطوة الديناميات الاستغلالية والفوضوية لتراكم رأس المال.

إن انخفاض القوة الشرائية لما يكسبه عمال الصين، المشهورين بانخفاض أجورهم (مع وجود قلة من العمال الذين يكسبون أكثر من ٦٠ دولارا في الشهر)، قد أبقي علي تخلف الاستهلاك كثيرا عن إنتاج مصانع الصين، وورشها، الذي يتوسع بسرعة. ولم يكن نمو الأسواق الخارجية الرائع كافيا للتقليل من الركود. "

و قد توصل ليو يوفان Liu Yofan إلي ذات النتيجة المنطقية : " أن الإفراط في الإنتاج ونقص الاستهلاك، هما طرفان لذات العصا، والرأسمالية هي اسم العصا."

والانتقال من التضخم إلي الانكماش، هو علامة أخري، علي أن الإفراط في الإنتاج قد ترسخ في الصين. لقد زادت أسعار المستهلك بمعدل سنوي يزيد عن ٢٤% عام ١٩٩٤. زاد بمعدل ٣، ٨ % في مطلع ١٩٩٦ ومع بداية عام ١٩٩٨ انخفض مؤشر أسعار التجزئة إلي ما تحت الصفر علي مدي ٢٢ شهرا متتالية. بينما ولدت الاختلالات المحلية اتجاه الأسعار إلي الهبوط. وقد زادت الأزمة المالية الآسيوية، التي تسببت في انخفاض الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، بلا شك، الضغوط التضخمية سوءا.

أما الصادرات فقد انخفض معدل نموها من ٢١ % عام ١٩٩٨ إلي ٠،٥ % فقط عام ١٩٩٨وارتفعت الأسعار ارتفاعا طفيفا في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ غير أنها انخفضت مرة أخري في ٢٠٠٢ وكان رد الحكومة الصينية، التي أقلقها أن

استمرار التضخم، قد يؤدي إلي انهيار شامل لقطاع الدولة الصناعي والمالي، اتخاذ عدة مبادرات صممت لزيادة الطلب، فخفضت أسعار الفائدة في بداية مايو ١٩٩٦ لحفز الاقتراض والإنفاق، وهي مبادرات لم يثبت نجاحها، فاتخذت الحكومة إجراءات أكثر عدوانية.. ففي عام ١٩٩٨ زادت إنفاقها. واستمرت في الإنفاق بعجز ثقيل في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وأخذت الحكومة تعيد ببطيء تركيز إنفاقها، بعيدا عن تشييد البنية الأساسية، لتتجه إلي برامج الرعاية الاجتماعية، وخاصة في الصحة، ومعاشات للعمال الذين سرحتهم الشركات الحكومية، وكذلك في البحث والتطوير. وأخيرا، خففت بشكل ملحوظ الضوابط علي التوسع في الائتمان المصرفي.

و إذا كانت هذه المبادرات قد نجحت في المحافظة علي معدل النمو الحقيقي عند ٧ % أو أكثر سنويا (بالمقياس الرسمي) فإنها لم تفعل إلاالقليل، للتغلب علي عدم الاستقرار الاقتصادي، الذي يعد أساسها. فلم يعد فقط التضخم في عام ٢٠٠٢، بل زاد الإنفاق الزائد من مشاكل تزايد دينالدولة. تدعي الحكومة أن عبء الدين العام ما زال تحت السيطرة. كان العجز المالي والدين العام للصين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٩ ١,٧ %، وحوالي ١٠ % علي التوالي، وهو أقل كثيرا من مستويات الأمان، وهي ٣ % و٦٠ % علي التوالي. غير أن الأمور ليست إيجابية كما تبدو : أولا، تعريف الحكومة للعجز لا يزال إشكاليا. فمثلا، كانت الحكومة تسجل الديون العامة التي تصدرها باعتبارها جزءا من إيرادات الموازنة، وبهذا تخفض العجز تخفيضا هائلا. ولم تبدأ الحكومة في حساب ما تسدده من فوائد، باعتبارها مصروفات في الموازنة إلا في عام ٢٠٠٠.

" والأهم من ذلك، أننا إذا أضفنا إليها القروض المصرفية غير القابلة للسداد لبلغ الدين الإجمالي أكثر من ٤٥ % من الناتج المحلي الإجمالي. "

و تصبح مثل هذه النسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي أشد خطورةبكثير، إذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة دخل القطاع العام إلي الناتج المحلي الإجمالي هي ١٣ % فقط مقارنة بـ ٣٠ % أو أكثر، وهي النسبة النموذجية لكثير من البلدان الأوروبية (وللصين قبل الإصلاح). إن عجزا بمقدار ٣ % يصعب كثيرا تمويله في الصين كغيرها من البلدان لأن نمو ناتجها المحلي الإجمالي يولد دخلا أقل كثيرا للحكومة. إن أحد مقاييس القدرة علي السداد هي نسبة تبعية الدين للإنفاق المالي debt dependency ratio، أي مقدار الدين المصدر مقسوما علي المصروفات في ذات السنة. لقد تجاوزت هذه النسبة في موازنة الحكومة المركزية ٥٠ % منذ عام

١٩٩٤، وكان أكثر من ٧٠ % في عام ١٩٩٨، وربما كانت من أعلي النسب في العالم. "

هناك إذن، حدود حقيقية لقدرة الحكومة الصينية علي الزيادة الآمنة لإنفاقها بالعجز.

يضاف إلي ذلك، أن الطلبات من الموازنة المركزية تنمو بسرعة، نتيجة حدوث المزيد من التسريحات، ويفترض أن تحل صناديق معاشات ورعاية اجتماعية جديدة ممولة قوميا محل الصناديق التي تنظمها وتمولها الدولة.

يواجه الاقتصاد الصيني إذن، مشاكل هيكلية، لن يكون من السهل التغلب عليها.

و علي سبيل المثال : إذا خفضت الحكومة إنفاقها، ووضعت قيود شديدة علي النقود وعلي نمو الائتمان، فقد تنهار بسهولة مشروعات الدولة، بل وعدد كبير من المشروعات غير التابعة لها، مما يدفع الاقتصاد إلي انكماش خطير. بينما يضيف المزيد إلي ديون موازنة الحكومة، بما فيها مقدار القروض الرديئة في حسابات بنوك الدولة، وشركات إدارة الأصول AMCs.

فضلا عن أن الإنفاق الحكومي لم يحل مشكلة الإفراط في الإنتاج، أي مشكلة التراكم الزائد oveaccumilation للنقود، ورأس المال العيني، بالمقارنة بالفرص المربحة والمنتجة المتاحة لاستخدامه، ولذلك، كان تأثيره في المدي الطويل، إشعال نار الرواج الناشئ عن المضاربة في قطاع العقارات علي المستوي القومي. ولهذا، توجد الآن المساكن الفاخرة وشبه الفاخرة، والمباني التجارية الشاغرة، بأسعارها المغالي فيها جنبا إلىجنب، الطاقة الصناعية العاطلة. ففي سبتمبر ٢٠٠٣ كان حوالي ١٧ % من القروض المصرفية الجديدة تتعلق بالملكية، وهي نسب كانت مرتفعة دائما.

ولابد من الإشارة إلى أن آخر دورة من الرواج والكساد في قطاع العقارات في الصين، والتي انتهت منذ ثماني سنوات مضت، وكانت اقل انتشارا وشدة، بكثير من الدورة الحالية قد " أضافت كميات هائلة من القروض المصرفية الرديئة، فإذا جاءت موجة كساد أخري كبيرة نسبيا، فسوف تكون لها نتائج وخيمة " لا بالنسبة للبنوك وحدها، بل أيضا بالنسبة للصناعات التابعة لها، كالأسمنت والصلب، وبالنسبة للوظائف في قطاع التشييد " ناهيك عن " شبح طبقة وسطي ثائرة، لانخفاض في قيمة المساكن"

ليس هناك ما يدعو للدهشة، أن تدفع عملية الإصلاح الحكومة الصينية إلي زيادة التركيز علي الصادرات والاستثمار الأجنبي، لدفع عجلة الاقتصاد، بعد أن تناقصت الفوائد من خيارات سياساتها الأكثر تقليدية.

ويسهل العثور علي الدليل علي الأهمية المتزايدة للنشاط الاقتصادي الأجنبي : قفزة في الصادرات بنسبة ٢١ % تمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ١٩٩٧، وزيادة سنوية في الصادرات بنسبة ٣٨ % تمثل أربعة أخماس نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠٠٠.

و وفقا لستيفن روش Stephen Roach الاقتصادي الرئيسي في مورجان ستانلي : أنه " بالرغم من أن الصادرات كانت تمثل حوالي ٢٦ % من الاقتصاد عام ٢٠٠٢، كانت تمثل ٧٤ % من نمو الصين في تلك السنة، ويرجع معظم الـ ٢٦ % المتبقية إلي الطلب المحلي، الذي يرجع بدوره إلي إنفاق الدولة والاستثمار الأجنبي المباشر.

يساعدنا هذا الاعتماد المتزايد علي الصادرات والاستثمار الأجنبي، علي تفسير تصميم الحكومة الصينية علي الضغط للانضمام إلي منظمة التجارة العالمية. غير أن دخولها المنظمة كان بثمن باهظ.

فقد أجبرت الصين علي التوقيع علي اتفاقية إقامة علاقات تجارية طبيعية مع الولايات المتحدة لدخول المنظمة. وكمال تقول إيفا شنج :

" أن هذه الاتفاقية " تغطي في الواقع كل القطاعات، وأن أحد مبادئها الأساسية، إنهاء احتكار الدولة للاستيراد، ولتوزيع وتصدير معظم السلع الصناعية، والزراعية والنقل، وحتي في المجلات الحساسة : الاتصالات وتجارة الجملة والصيانة والإصلاح.. وذلك خلال ثلاث سنوات... فضلا عن إلغاء كل القيود علي كمية الواردات تدريجيا خلال خمس سنوات (سنتين فقط بالنسبة لمنتجات الولايات التي لها الأولوية، مثل كابلات الألياف الضوئية. وتم تخفيف القيود علي الملكية الأجنبية بالنسبة لفئات الخدمات الرئيسية (مما يسمح بالسيطرة الكاملة في بعض الحالات). وبالنسبة للبنوك وشركات التأمين، بصفة خاصة، كسب رأس المال الإمبريالي معركته الطويلة، لضمان حق بيع الخدمات للشعب الصيني، حتى في مجالات كانت تعد حتى وقت قريب حساسة، كالتعامل في العملة المحلية مع الشركات والمجموعات الصينية، وكالصحة والمعاشات وخدمات التأمين.

وتشمل أحكام السوق الحرة في اتفاقية العلاقات التجارية الطبيعة مع الولايات المتحدة، ما هو أكثر من الاستثمار الأجنبي والتجارة، فهي تمتد بعمق إلي البنية

الاقتصادية المحلية. فقد : " تعهدت الصين.. بالسماح لقوي السوق بتحديد أسعار السلع والخدمات في كل القطاعات، باستثناء عدد قليل من المنتجات حددها البروتوكول. "

وتطلب الاتفاقية أن " تتاجر المشروعات التابعة للدولة، ومشروعاتها الاستثمارية، وفقا للمبادئ التجارية، وأن تتجنب الحكومة التأثير في القرارات التجارية للمشروعات المملوكة للدولة. "

ولا مبالغة في القول، أن تعهدات اتفاقية منظمة التجارة العالمية " لا تعني التدمير الكامل الذي لا رجوع فيه لآخر بقايا الاقتصاد المخطط، والإعادة الكاملة للنظام الرأسمالي، بل تصل أيضا إلي حد التنازل عن جانب أساسي من السيادة الاقتصادية للإمبريالية. "

لا يمكن لاتفاقية التجارة العالمية إلا أن تزيد من الاتجاهات السلبية والتوترات الاجتماعية التي أبرزناها.

و لهذا، لاحظ أوفرينو " أنه يحتمل زيادة عدد فقراء الريف، والسكان الهائمين علي وجوههم " :

سوف تخفض الصين، انصياعا لمنظمة التجارة العالمية، أية معونة تقدمها لزراع الحبوب، وسوف تحرر بصورة متزايدة استيراد الحبوب. وتستعد الشركات الأمريكية، وغيرها من شركات الحبوب الأجنبية، لإغراق سوق القمح والذرة، وغيرهما من المنتجات الزراعية، فارضة أسعارا أعلي في الصين. ومن الواضح أن الزراعة، هي أحد المجالات التي يتوقع أن تكسب فيها الولايات المتحدة من التجارة مع الصين في ظل اتفاقية التجارة العالمية، والمجال الآخر،هو منتجات التقنية الرفيعة

ويتوقع أيضا، عمال المشروعات المملوكة للدولة، المعاناة. وكما أوضح أحد القادة النقابيين في هونج كونج :

أن جذب االمستثمرين الأجانب إلي الاستثمار في مشروعات الدولة، أو لشرائها هو الهدف النهائي. وفي إطار صفقات عقدت لكسب الدخول في منظمة التجارة العالمية، سوف ترفع الحكومة الصينية القيود علي الملكية الأجنبية في قطاعا رئيسية خلال السنوات ثلاث أو الخمس القادمة.

وهذا يعني، أن الموظفين المسئولين عن المشروعات الكبرى المملوكة للدولة، يعدون هذه الشركات، لمشاركة المستثمرين الأجانب، بل وللإستحواز عليها...

والتخفيض العدواني لقوة العمل. إن تخفيض التكاليف هي أحد الجوانب الرئيسية في هذا السباق لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. وتشمل هذه التخفيضات إلغاء كل الالتزامات المالية تجاه العاملين السابقين.

و قد أدت هذه التخفيضات مع انتشار الفساد بين مديري مشروعات الدولة إلي خرق كثير من مشروعات الدولة لشروط الاتفاقات المبرمة مع العمال القدامى، وإلي رفض دفع الأجور والمعاشات والتعويضات.

ومما له دلالة أنه، حتى الأونكتاد، تنبأت بتزايد البطالة نتيجة لفتح الاقتصاد الصيني. ويتوقع خبراؤها سيلا من الواردات التي تنافس مباشرة المشروعات المملوكة للدولة، مهددة بذلك، وظائف الكثيرين من العمال المتبقين فيها. وفي نفس الوقت، قد تكون عملية إعادة توزيع سريع لقوة العمل، بنقلها إلي مشروعات كثيفة العمل، موجهة للتصدير أمرا غير ممكن، أو يمكن النصح به، لأنها قد تغرق الأسواق بهذه المنتجات، وتستثير احتمال اتخاذ شركاء الصين التجاريين، إجراءات حمائية، من خلال آليات مختلفة، مثل الضمانات الانتقالية، الخاصة بالمنتج، وهي من بين شروط الانضمام التي وافقت عليها الصين.

و بالرغم من إمكان استخدام بعض أدوات السياسة للدفاع عن الوظائف، مما يسمح بإصلاح أكثر تدرجا، يتوقع أن تثور مشاكل التكيف في الأجلين القصير والمتوسط في القطاعات التي تسيطر عليها المشروعات التابعة للدولة.

واستطردت أونكتاد في تقويمها لمدي اتساع إعادة الهيكلة قائلة :

أن إلغاء الإعانات، وتخفيض التعريفات، والإجراءات غير المتعلقة بالتعريفات، واستبعاد المعاملة التفضيلية، سوف تمارس، بلا شك، ضغطا معتبرا علي هذه المشروعات المملوكة للدولة، لتحسن كفاءتها وتنافسيتها، مما قد يدعو إلي المزيد من إعادة الهيكلة وإلي تسريح العمال.

و قدر عدد العمال الزائدين عن حاجة العمل بـ ٣٥ ملين عامل أو ١٧ % من قوة العمل الحضرية علي مدي الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦.

يضاف إلي مشكلة البطالة، أن العمليات الأجنبية الحديثة النشأة أصبحت كثيفة رأس المال بصورة متزايدة، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلي الداخل قد يخفض العمالة، بقدر ما يقتضي مشتريات من المشروعات القائمة من قبل، أو يزيد المنافسة معها. وكما لاحظ يوفان :

يشتري المزيد والمزيد من الاستثمار الأجنبي الآن، المشروعات التابعة للدولة، ومن ثم، يدمر الوظائف بدلا من أن يخلقها. وحتي في الحالات التي يؤيد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، إقامة مصانع جديدة تماما، يهدف عادة إلي كسب أسواق، كانت أصلا أسواقا لمشروعات تابعة للدولة، وهذا يعني، اختفاء المزيد من الوظائف، إلي جانب الوظائف الجديدة التي أنشئت في الشركات الأجنبية.

بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر، قد لا تكون له ذاتالآثار، من حيث تسريح العمال، فلا يمكن للصين أن تأمل في دفع صادراتها الأكثر تقليدية، الكثيفة العمل، بما يكفي، لتحقيق النمو المطلوب في العمالة.

و الحق، أن العمالة الصناعية قد بدأت فعلا في الانخفاض بحلول عام ١٩٩٥ سواء من الناحية المطلقة، أو كنسبة مئوية من العمالة الكلية، بالرغم من النمو السريع في كل من الإنتاج الصناعي والصادرات. وترك قطاعا الخدمات والتشييد (ويعتمد الأخير، أساسا، علي الإنفاق الحكومي، وعلي فقاعة رواج العقارات) ليستوعبا الأعداد المتزايدة من العمال، الذين خرجوا من الزراعة، ومن الأعمال الريفية الأخري. وبقي في القطاع الريفي جبل ضخم من العمال، ٣٠٠ مليون عامل أغلبهم شبه عاطلين، وقد زاد تركيز صادرات الصين، علي سوق الولايات المتحدة، من تهديد قدرتها علي توليد الوظائف لهذا الفائض الضخم من العمال. ويبدو أن عمل حكومة الولايات المتحدة علي تخفيض فائض الصين التجاري المتزايد، أكثر احتمالا من أي وقت مضي. وعلي سبيل المثال، تضغط حكومة الولايات المتحدة علي الصين، لتفتح أسواقها لمنتجاتها الزراعية، في محاولة لتخفيض فائض الصين التجاري الضخم في علاقتهما الثنائية. فضلا عن أنه، لا يحتمل أن يستمر عجز الولايات المتحدة التجاري بلا حدود، بصرف النظر عن الموقف الذي يتخذه صانعو سياسة الولايات المتحدة في تفضيل الصين.

والخلاصة : أن توازن الاقتصاد الصيني، قد أصبح بالرغم من نموه السريع، أكثر اختلالا، وأكثر تعرضا للأزمة، من أي وقت مضي، بينما تتدهور ظروف المعيشة والعمل بالنسبة لأعداد متزايدة من العمال الصينيين.

ركزنا حتى الآن علي التوترات والتناقضات الاقتصادية، بمعناها الضيق، التي ولدتها عملية الإصلاح. ولكن طالما أن نجاح هذه العملية، من الناحية الرأسمالية، يعتمد علي قمع واستغلال شديدين للعمال، يمكننا أن نتوقع أن يولد مقاومة متزايدة من الطبقة العاملة. وقد يثبت أن هذا هو أقوي تناقض ولده تحول الصين.

مقاومـــة

ينظر إلي العمال الصينيين عادة، نظرة استخفاف، باعتبارهم جموعــا سـلبية غير قادرة علي التنظيم الذاتي، أو العمل الجماعي. يمثل هــذا التشــخيص قــراءة خاطئة خطأ جسيما للتاريخ الصيني. فقد انخــرط عمـــال المـــدن فـــي عـــدد مـــن الإضرابات البطولية الضخمة في عشرينات وثلاثينـــات القــرن العشــرين، تأييــدا للحركة الثورية، كما انخرطوا في العمل المباشر، طوال عهد مـــاو، دفاعـــا عـــن مصالحهم المباشرة، وأيضا لضمان رقابة ديموقراطية أفضل علي إدارة المشــروع. وأضرب عمال المدن في مواجهة معارضة قوية من الحزب، ولجأوا إلـــى التبـــاطؤ في العمل خلال الفترة ١٩٤٩ – ١٩٥٢.

و جددوا نشاطهم العملي activism في منتصـف الخمسينات القرن العشــرين.، الذي بلغ ذروته في موجة إضرابات إبريل – مايو ١٩٥٧، التي تأثرت بأحداث في المجر، كما شجعتها حركة ماو : " مائة زهرةMao,s Hundred Flowers . واســتغل العمال الحريات الجديدة، أثناء الثورة الثقافية، فانطلقوا في موجة إضرابات جديـــدة في ١٩٦٧. كما عبروا عن إحباطهم العام إزاء الأحوال الاقتصـــادية، والسياســية، والاجتماعية عام ١٩٦٧ في الأحداث التي أحاطت بحادثة ٥ أبريل.

إذا كان هذا هو التاريخ، فلا ينبغي أن يدهشنا احتجـــاج العمـــالبقوة، وتصــميم متزايدين ضد النتائج الاجتماعية السلبية لإعادة الرأسمالية. والمثل الواضح : أنـــه مع بداية عام ١٩٧٩ حاول العمال استخدام الثغرات، التي أحـــدثتها حركـــة حـــائط الديموقراطيـــة Democracy Wall mouvment (١٩٧٨ – ١٩٨١) ليعبـــروا عـــن معارضتهم لعملية دينج Deng الإصلاحية.

و شكلوا جماعات غير رسمية , أصدروا مطبوعات للضغط من أجـــل حريـــة تشكيل نقابات مستقلة، معتمدين علي الأساليب والإستراتيجيات، التي تعلموها إبـــان الثورة الثقافية، متأثرين بنمو حركة تضامن في بولندا. وشهدت الصين انفجار عـــدة اضطرابات صناعية في مطلع الثمانينات، قيل أنها بلغت ذروتها في المطالبة بقيـــام نقابات حرة، ومنها النزاع الذي نشب في مصانع تاي يون Taiyon للصلب في عام ١٩٨١.

وتوضح العبارة التالية في صحيفة سيلنج شب Saling Ship وهي نشــرة غيـــر رسمية لعمال الحديد والصلب في تايوان، تبين كيـــف يفهمالعمـــال، الـــذين يتزايـــد عددهم، وضعهم في هذه الفترة.

إنهم (العمال) يدركون أنه لا يمكنهم أن يعتمدوا علي مسيح أيا كان، وأن عليهم أن يشرعوا في تنظيم أنفسهم، وأن يعتمدوا علي قوتهم الذاتية، وأن ينتخبوا ممثليهم للتحدث باسمهم فإذا لم يمثلوهم تمثيلا سليما في أي وقت من الأوقات، فإنهم سوف يعزلون، ويجري انتخاب آخرين.

هذا النوع من المطالب هو الأساس الاجتماعي لإصلاح الصين الديموقراطي.

إن دينج الذي أيد في البداية حركة ديموقراطية الحائط، لأنه وجدها مفيدة له في حملته ضد الثورة الثقافية، سرعان ما غير موقفه منها، وقمعها باعتقال الكثيرين من قادتها، وحرم قانونا مطبوعاتها، عندما أدرك أن سياساته قد أصبحت هدفا لها.

بيد أنه، مع ازدياد الأحوال سوءا علي مدي العقد، اعتمد الطلبة علي تراث هذه الحركة في إطلاق حركتهم الديموقراطية عام ١٩٨٩.

أخذ الطلبة في التجمع في ميدان تيانانمين Tiananmen Square في أبريل، للمطالبة بإصلاح سياسي. ومع تزايد حجم المظاهرات والحشود طوال الأسابيع التالية، انخرط المزيد والمزيد من العمال فيها. وألهمت نواة جماعة من العمال لتشكيل اتحاد عمال يكين المستقل. وزادت عضوية الاتحاد بسرعة لتبلغ ما بين ١٠٠٠٠و ٢٠٠٠٠ عامل، وإن كان هذا العدد انعكاسا للدعم السياسي لحقوق العمال، ثم أصبح مقياسا للقوة المنظمة في مكان العمل.

ومع امتداد الاهتمام بحركة الديموقراطية إلي مدن أخري خلال شهر مايو، تشكلت اتحادات عمال مستقلة جديدة، وأقامت شبكة فيما بينها.

وفي ٢ يونيو دعا اتحاد النقابات الصيني الرسمي إلي حظر اتحادات العمال المستقلة، باعتبارها منظمات غير مشروعة. وبعد يومين، اتخذت الحكومة إجراء شديدا للقضاء علي حركة الديموقراطية. وكان العمال المنخرطين في الاتحادات المستقلة، بصفة خاصة هدفا للعقاب. وكانت هناك محاولات جديدة كثيرة للتنظيم المستقل للعمال في بداية القرن العشرين. تشكلت النقابات الحرة في الصين في بكين في عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٩٤ أنشئت رابطة حماية الشعب العمل. وتشكل في نفس العام اتحاد العمال الأجراء في شين زين، وكنت مجموعات صغيرة، ولم تبق طويلا في مواجهة القمع الحكومي. ومع ذلك، كانت تمثل حركة إلى الأمام، بالنسبة لاتحاد العمال المستقل، لأنها كانت أكثر اهتماما بتنظيم العمال لأنفسهم.

و إذا كانت اعتقالات العمال النشيطين قد نجحت في سحق الجهود لبناء منظمات مستقلة للطبقة العاملة في تسعينات القرن العشرين، إلا أنها لم توقف النمو المطرد المتسارع للنشاط العمالي.

كانت معظم مقاومة الطبقة العاملة في السنوات الأولي من الإصلاح تقتصر علي منطقة الساحل الشرقي، حيث انخرط العمال الشجعان (الذين كان يقودهم غالبا النساء) في إضرابات فجائية لا تقرها النقابات، وفي أعمال تخريب فردية، احتجاجا علي شروط العمل الاستغلالية، وخاصة في المصانع التي يديرها رأس المال الأجنبي. وأعقب ذلك اتساع احتجاج العمال ليشمل عمال المشروعات التابعة للدولة المسرحين، وعمال المشروعات الخاصة الذين تعرضوا لتخفيضات في الأجور والمزايا، ولتسريح العمال والمزارعين، وغيرهم من فقراء الريف.

و بالرغم من مواجهة نشطاء العمال " لقمع الدولة الوحشي، قام العمال الصينيون علي المستوي القومي، باحتجاجات عامة، مطالبين بحماية حقهم في الحياة.

و في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٧ نقلت نيويورك تايمز تقارير عديدة عن احتجاجات عمالية صغيرة في أنحاء البلاد حول هموم عدم سداد الأجور والمعاشات، والخوف من فقدان الوظائف بعد عمليات الإستحواز علي الشركاتCorporate Takeovers والمنازعات المتعلقة بالفصل من العمل وقطع الأجور. " وبعد ذلك بيومين لاحظت اسوشيتد بريس:

" يبحث ملايين العاطلين، الذين ضحي بهم لإنقاذ الصناعات المتداعية، عن العمل في كل أنحاء الصين. جيش من الساخطين، رجت موجة احتجاجاتهم الآخذة في الانتشار الحكومة الشيوعية.. لإتزال الاحتجاجات حتى الآن قليلة، وتدور حول القضايا المحلية... لقد أربكت المظاهرات الصين طوال العام – أكثر من ٤٥٠ مظاهرة في الشهور الستة الأولي وحدها، كما يقول دونج فانج وهو عامل ناشط منفي. حدثت معظم الاضطرابات في سيشوان وهو إقليم معزول محمل بالمصانع البالية، بعيد عن الأسواق الساحلية المزدهرة. غير أن الاحتجاجات امتدت في الأسابيع القليلة الماضية إلى إلي مدينتي هيفي الشرقية وجيوه مدينة مناجم الفحم في الشمال الشرقي ".

ولخصت لوس انجلوس تايمز في ربيع ١٩٩٩ (الوضع) قائلة أن :

التقارير حافلة بالاضطرابات العمالية في كل أرجاء البلاد، من مقاطعة هونان Hunan في الجنوب إلي هنا في الشمال الشرقي، حزام الصين الصدئ China,s rust belt... تخشى الحكومة أن ينظم العمال أنفسهم كتلة – وخاصة العاطلون الذين يتراوح عددهم ما بين ١٥ مليون و٢٥ مليون في الصين _ ليصبحوا منبعا لمعارضة جديدة للحكم الشيوعي، أو أن يحاول العمال المسرحون – وهذا هو

الأسوأ – الارتباط بجماعات المحرومين من حقوق المواطنة، كالمنشقين السياسيين، لإنشاء نوع مــن الجبهــة الوطنية المتحدة.

تؤكد الإحصاءات الصينية الرسمية، التقارير عن المقاومة العمالية المتزايــدة، فهناك ١٩٨٠٠٠ منازعة عمالية في عام ١٩٩٩، وأرتفع الــرقم إلــي ٢٥١، ٣٢٧ منازعة في عام ٢٠٠٠، وكما لاحظ برينجل Pringle : " تمثل هــذه الإحصــاءات امتدادا للزيادة المذهلة في المنازعات التي بدأت في أوائل تسعينات القرن العشرين. " وتتضمن هذه الإحصاءات عن المنازعات العمالية، منازعات العمل الفردية التــي تسوي عادة من خلال للنظام القانوني الصيني. شانها شــان التصــرفات الجماعيــة الأكثر أهمية. وإذا نظرنا إلي الأخيرة وحدها، وهي تتطلب عــادة تنظيمــا اكبــر , ووحدة وعيا طبقيا، فإننا نجد اتجاها مماثلا. فقد كان هناك ٦٧٦٧ عمــلا جماعيــا (إضرابات في العادة أو مواجهات شارك فيها ثلاثة عمال علي الأقل) تضــم ٢٦٨, ٢٥١ شخصا في عام ١٩٩٨.

و هو ما يمثل زيادة في عدد الأعمال الجماعيــة بنســبة ٩٠٠ % عــن عــام ١٩٩٢، وفي عام ٢٠٠٠ زاد الإجمالى الرسمي للأعمــال الجماعيــة إلــي ٨٢٤٧ انخرط فيها ٤٤٥، ٢٥٩ عاملا.

بدأت موجة جديدة، وأكثر أهمية، من النشاط العمالي الفعــال Labour activism في ربيع عام ٢٠٠٢. وتكمن أهميتها، وفقا لأحد المحللين، في أن عضويتها كانــت أكبر ووحدتها أقوى، ومستواها التنظيمي أفضل.. "

وإبتداءا من مارس، وحتي مايو انخرط حوالي ٨٠٠٠٠ عامل في مظــاهرات غير مسبوقة في مقاطعتين شماليتين شرقيتين اســتمرت شــهورا. وســار حــوالي ٥٠٠٠٠ عاملا من عمال البترول، وتظاهروا في مدينة داكنج في مقاطعة هيلــونج يانج، ونظم أكثر من ٣٠٠٠٠ عاملا من أكثر من ٢٠ مشــروعا مملوكــا للدولــة، مظاهرات في مدينة لياويانج في مقاطعة لياونينج. وكــان العمــال فــي الحــالتين يطالبون بأجورهم ومعاشاتهم وتعويضاتهم غير المدفوعة، وأيضا، احتجاجــا علــي فساد، وظلم الموظفين المحليين ومديري المشروعات. وفي الحالتين، انتشــر جنــود الشرطة وجنود مسلحون، لقمع هذه الاحتجاجات. "

وأسفرت احتجاجات عمال داكنج عن إنشاء تنظيم نقابي مستقل، هــو النقابــة المستقلة المؤقتة لعمال داكنج المفصولين لتخفيض النفقات، الذي ضم عددا كبيرا من العمال من نفس مكان العمل. ومما له أهمية أيضا، انتشار أخبار نشــاطاتهم خــارج

مقاطعة هيلونج جيانج بالرغم من جهود الحكومة لعزل العمال، مما أدي إلي قيام العمال في مقاطعات أخري بإضرابات تضامن واحتجاجات في مقاطعات أخري.

بدأ احتجاج عمال مصنع سبائك الحديد في ليوياج كعمل صغير، ولكنه سرعان ما زاد قوة واتساعا كرد فعل لقمع الدولة. وهو ما أوضحه تريني لونج :

لقد دفعت وحشية الشرطة ضد المظاهرات والقبض علي عدد من ممثلي العمال ٣٠٠٠٠عملا من أكثر من اثني عشر مصنعا إلي شوارع ليويانج ليعبروا عن تأييدهم وتضامنهم مع عمال مسابك الحديد. واستمر عمال مسابك الحديد في تنظيم المظاهرات بانتظام لبضعة شهور، مطالبين الحكومة بالإفراج عن ممثليهم، والاستجابة لنداءاتهم للتحقيق في الفساد في مشروعهم، وفي الحكومة المحلية. وتكمن قوة احتجاجات ليويانج أساسا في مستوي التنظيم العالي، الذي وحد عمال المصنع خلف قيادة علنية. وبهذا، يكون عمال مصنع سبائك الحديد، قد نظموا النموذج الأول الأنجح لاتحاد مستقل في الصين منذ ١٩٤٩.

وفي المناطق الريفية " تزايد في نفس الوقت، مرة أخري، تململ طبقة الفلاحين الذين طالما أطاح سخطهم بحكومات من السلطة علي مدي تاريخ الصين، فتعاظمت صفوف الساخطين، إلي جانب العمال المفصولين وأصحاب المعاشات المكافحين، والملايين من الصينيين الذين هاجروا من الريف إلي المدن حيث لا يجدون ما يقيم أودهم. "

ويحتج الفلاحون علي الأسعار الزراعية المنخفضة والضرائب والمصاريف الإدارية المرتفعة (التي تستخدم لتميل أنماط حياة البذخ لنخبة الحزب)، وعلي ضرب الشرطة لمن لا يستطيع دفع الضرائب.. وربما كان أشهر احتجاج للفلاحين، الاحتجاج الذي حدث في أغسطس ٢٠٠٠ في مقاطعتي يواندو وجيانج سي (في جنوب وسط الصين)

فقد التقى أكثر من ١٠٠٠٠ من الفلاحين الغاضبين في مبني بلدية الحكومة المكون من طابقين، المبنى بالطوب الأبيض، في أغسطس، للمطالبة بإعفائهم من الضرائب والمصاريف الإدارية المرتفعة، التي أتت علي أي ربح من الزراعة.

و وفقا لرواية أهالي المدينة، تحصن موظفو البلدية داخل المبني في ١٧ أغسطس قبل وصول ثلاثين شاحنة بالشرطة المسلحة لتفريق الجمع. وضرب فلاح علي الأقل ضربا مبرحا في الاشتباك، وتم جر اثني عشر آخرين بعيدا... وعندما ذاع خبر احتجاج يوواندو احتج آلاف الفلاحين الغاضبين في المدن المجاورة.. وحطموا

النوافذ، بل وهاجموا بيوت بعض الموظفين. ويقول الفلاحــون أن الشرطة لا تزال تبحث عن قــادة الاحتجاجات.

كان الانطباع العام الذي تعطيه حركة الطبقة العاملة الصــينية، أنهــا مقاومــة تلقائية لا مركزية، غير منسقة، غير أنها لم تكن كذلك تماما.

عندما قام آلاف من العمال المفصولين في ٧ يوليو عــم ١٩٩٧ فــي ميــانج يــانج بمقاطعة سيشوان بمظاهرة في الشارع " مطالبين بوظائف جديدة "، وصف العمــال الناشطون المنفيون هذا العمل، بأنه امتداد غير عادي للاحتجاجات التــي اســتمرت شهورا عديدة , " ضــمت أكثــر مــن ١٠٠٠٠٠ شــخص. " ويبــدو أن موجــة الاحتجاجات لم تضم العمال فقط، بل ضمت أيضا فلاحين... يعملون فــي تعــاون وثيق " , ويسهرون " جالسين في عرض الطريق Sit- ins ويقومــون بمســيرات " علي مدي عام علي الأقل. " لم يكن فقدان الوظائف القضية الوحيــدة : فأصــحاب المعاشات يطالبون بسداد معاشاتهم المتــأخرة، ويطالب الفلاحون بــالتعويض عــن الأراضي التي أخذتها الحكومة. " وحتي الانتفاضات الصغيرة كانت إلي حــد مــا بتخطيط مسبق.

وعندما قامت في أغسطس ١٩٩٧ مظــاهرة قادهــا عشــرون مــن العمــال المفصولين خارج مكاتب البلدية في دوجيانج يانج جنوب غرب الصــين، هاجمهــا رجال الشرطة (الذين ضربوا وركلوا المحتجين) ثارت ثائرة العمال، وردوا علــي ذلك بتنظيم " أيام احتجاج أكبر وأكثر صخبا، وتلقوا تأييد " سائقي الأجــرة " الــذين خرجوا مع ذيوع كلمة المواجهة وعطلوا المرور علي مدي الأيام القليلة التالية. "

ربما كان إضراب عمال داكنج نموذج العمل المنظم الأكثر إثارة للدهشة. فقــد " كانت هناك تقارير تفيد أن الاستعدادات (لاتحاد عمال داكــنج المؤقــت للعمــال المفصولين) كانت تجري قبل تحركات مارس بوقت طويل، مما يدل علي أن هــذه التحركات لم تكن تلقائية... ومما يدل علي المستوي الرفيع للتنظيم، والفترة الطويلة نسبيا للإعداد لاندلاع أعمال الاحتجاج، أن الإنذارات الصادرة من الاتحاد المؤقــت كانت موقعة من قياداته. "

كانت الحكومة حتي هذه اللحظة قد نجحت إلي حد كبير في احتواء احتجاجات العمال وفي عزل وقمع الناشطين.

وكما لاحظت صوفي بيتش Sophi Beach :

أنه دون اتحادات مستقلة أو جمعيات للفلاحين لحماية مصالحهم، أطلق العمال والقرويون الاحتجاجات العامة ضد الفساد والبطالة والفوارق الاقتصادية، التي سمحت للأغنياء أن يصبحوا أكثر ثراء، بينما لا يستطيع الفقراء الحصول حتى علي شيكات بأجورهم. وعندما يشير المحتجون إلي أسباب مشاكلهم، ويطالبون بالديموقراطية والحماية القانونية لحقوقهم، تسارع الحكومة إلي الانقضاض عليهم.

وقد عبرت الدولة الصينية، التي تتحول بصورة متزايدة إلي دولة برجوازية، عن قلقها من تزايد كفاحية العمال، بتعزيز وسائلها القانونية القهرية والقمعية.

في نوفمبر ١٩٩٩ " أعلنت الحكومة قواعد جديدة للتجمعات العامة، تتطلب الحصول علي موافقة سلطت قوات الأمن المحلية بالنسبة للتجمعات التي تزيد علي ٢٠٠ شخص. وتتطلب موافقة مكاتب علي مستوي أعلي بالنسبة للتجمعات التي تزيد علي ٣٠٠٠ شخص. "

و بالرغم من أن القواعد الجديدة تستهدف في الظاهر الحركات الروحية كجماعة فالون جونج، فلا شك انها سوف تطبق علي الاحتجاجات العمالية الجماعية.

والحق أنه " كما يذكر بعض المعلقين السياسيين الغربيين أن النظام الشيوعي يدرك جيدا أن المظالم الاقتصادية والعمالية قد لعبت دورا هاما في احتجاجات ١٩٨٩. " ولهذا " كان احتمال حدوث اضطرابات عمالية هو أكثر ما يقلق قادة الصين الشيوعيين. "

وتواصل الحكومة المركزية اعتقال أي شخص يحاول تشكيل تنظيم عمالي مستقل، وهي لمجرد أن تجعل نواياها واضحة " أمرت المسئولين عن المدن في كل البلاد بزيادة أفراد شرطة مكافحة الشغب " في يناير ٢٠٠١.

خاتمـــة

ولدلت إصلاحات الصين، كما رأينا، اختلالات اقتصادية خطيرة، مثلما ولـدت نموا صناعيا. كما دمرت إلي حد كبير الإطار المؤسسي، والقدرة اللازمـة لخلـق اقتصاد سياسي متكامل قوميا، وقادر علي الاستجابة.

لقد دفعت أعداد متزايدة من الشعب الصيني العامل ثمنا باهظا لتحـول بلادهـم الرأسمالي. وأخذ الكثيرون يثبتون تصميمهم وقدرتهم علي الدفاع عن مصالحهم.

إن نجاح الحكومة الصينية حتي الآن في احتواء الاحتجاجات العمالية، لا يغير واقع أن رسملة الاقتصاد الصيني، قد تجلب المزيد من تـدهور ظـروف معيشـة وعمل كثير من العمال الصينيين.

و لهذا، يمكننا أن نتوقع الجديد والمزيد من المعارضة المنظمة لسياسات الدولة، بما قد يترتب علي ذلك من نتائج خطيرة محتملة بالنسـبة لاقتصـاد الصـين الموجـه للتصدير والتابع للخارج.

بقي أن يقرر التقدميون علي أي نحو يريدون أن تكون عليه علاقتهم بالنشـاط العملي activism للطبقة العاملة في الصين في الحاضر والمستقبل.

ولكن، طالما استمروا في الإشادة بالصين باعتبارهـا " اشـتراكية " أو حتـى باعتبارها قصة نجاح لتنمية تقدمية، فإنهم سوف يجدون أنفسـهم يتخـذون مواقـف رجعية اكثر فأكثر من كل من السياسات الصينية والنضالات العمالية الجماعية. كما تبين التجربة الصينية بجلاء، الحاجة , أكثر من أي وقت مضي، إلي نقد الأسـواق واشتراكية السوق، والعودة إلي رؤية اشتراكية تستند إلي سلطة المنتجين المتحدين.

الفصل الرابع

تناقضات تحول الصين : الدولية

أصبحت الصين قوة اقتصادية إقليمية وعالمية، فهي لم تسجل رقما مزدوجا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فحسب، بل حافظت أيضا علي معدل نمو سريع يزيد علي ٧ % سنويا إبان أزمة ١٩٩٧ – ١٩٩٨ الشرق آسيوية وبعدها.

ووفقا لستيفين روش الاقتصادي الرئيسي في مورجان ستانلي Morgan Stanley " لقد أصبح معدل نمو الصين الآن من القوة بحيث أصبح يمثل ٥، ١٧ % من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (في ٢٠٠٢) الثاني بعد الولايات المتحدة مباشرة من حيث مساهمته في النمو. " وكان نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الصادرات الآسيوية بحلول عام ٢٠٠٢ يزيد علي ١٧ % و٢٠ % علي التوالي.

أعلن باحثون وناشطون تقدميون كثيرون، أذهلهم نمو البلاد السريع الذي يقوده التصدير، أن الصين تمثل نجاحا اقتصاديا. والأهم أنهم ارتفعوا بالصين إلي مستوي النموذج التنموي الذي يمكن وينبغي لبلدان أخري أن تسير علي نهج إستراتيجيته في التنمية. لقد زعمنا استنادا إلي تحليل ديناميات الصين الاقتصادية المحلية أن هذا خطأ خطير يعكس فهما خاطئا للتجربة الصينية. ونعزز حجتنا في هذا الفصل، ببيان كيف أن احتضان" الصين باعتبارها نموذجا " يعكس أيضا خطأ في فهم المنطق المتناقض للنظام الرأسمالي باعتباره نظاما عالميا.

وفي الحقيقة، لا يمكننا – كما سنري – أن نفهم فهما كاملا طبيعة ونتائج تحول الصين الاقتصادي السريع بمعزل عن الديناميات الأوسع للنظام الرأسمالي الكوكبي، وعلي الأخص النمو غير المتكافئ والإفراط في الإنتاج. ويبرز تحليلنا لهذه الديناميات الأساليب التي مكنت الصين من تحقيق هذا النمو، والتي زادت

بدورها من حدة تناقضات التنمية الرأسمالية في بلدان أخـري. وبعبـارة أخـري، يعكس نمو الصين، ويساهم في نفس الوقت قصور التنمية الرأسمالية في العالم.

و هكذا، بدلا من أن تقدم إستراتيجية الصين في التنمية نموذجا جديرا بتأييدنا، يبرز الضغوط التنافسية في المنطقة كلها، مما يلحق الضرر بعمالها ومجتمعاتها.

التناقضات الإقليمية لتحول الصين

يرجع تزايد بروز الصين اقتصاديا في المنطقة – كما ذكرنا – إلي نجاحها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد قزمت تدفقات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر الصافية إلي الصين ما حصلت عليه البلدان المجاورة لها من هذه الاستثمارات فـي السنوات ١٩٩٧ – ٢٠٠٢ والحق أنه، باستثناء الصين وهـونج كـونج والفـوران المؤقت، الذي ارتبط بالاستثمـارات الضاريـة vulture investments بعد الأزمـة في تايلاند وكوريا الجنوبية، كان الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي في إقتصـادات شرق آسيا الرئيسية في الحقيقة إما راكدا أو سالبا في السنوات التي أعقبـت أزمـة ١٩٩٧ – ١٩٩٨. أصبحت الصين نتيجة لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه، مركز التصدير الرئيسي في المنطقـة (باستثناء اليابان) باستثناء إندونيسيا (وهي مصدر رئيسي للنفط)، الصين هي البلد الوحيد الذي لم تنقص صادراته فـي عـام ٢٠٠١ بسبب انكماش الأسواق الخارجية الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة. لاحظ أيضا أن الإجمالي الكلي لصادرات إقتصادات شرق آسيا الرئيسية قد نمت ببطـيء اكثر كثيرا منذ عام ١٩٩٥ عما كانت في السابق، عندما كان الاتجاه هو مضـاعفة الصادرات كل خمس سنوات.

و باختصار، تحصل الصين علي نصيب متزايد من إجمالي صادرات إقليميـة يتزايد ركودها.

لم تصبح السيادة للصين في صادرات المنطقة فحسب، بـل تحركـت أيضـا بسرعة لتغير طبيعة صادراتها ذاتـها. فعلي سبيل المثال : في عام ١٩٨٥ كانـت ٤٩ % من صادراتها منتجات أولية ومنتجـات صـناعية تعتمـد علـي المـوارد الطبيعية. وفي عام ٢٠٠٠ انخفض نصيب هذه المنتجات من الصـادرات إلـي ١٢ % تقريبا، في حين بلغت المنتجات الصناعية التي لا تعتمد علي الموارد الطبيعيـة

حوالي ٨٨ %، وقفز نصيب صادرات التكنولوجيا الرفيعة من ٣ % إلي أكثر من ٢٢ % علي مدي هذه الفترة.

أبرزت الدراسة التي أجراها اتحاد الصناعات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات الياباني عام ٢٠٠٣ صعود الصين السريع كمصدر رئيسي للإلكترونيات. سوف تصبح الصين وفقا لهذه الدراسة أكبر مصدر للإلكترونيات في عام ٢٠٠٣، لها أعلي نصيب من السوق بالنسبة لـ ٨ من ١٢ بند رئيسي من الصادرات، وهي تشمل تليفونات موبايل وتليفزيونات ملونة وحواسب لاب توب وحواسب شخصية مكتبية وأجهزة DVD players Personal digital assista و DVD drives وستريو sterio السيارات. وهذا يمثل صعودا مطردا للصين. كانت الدولة رقم ١ في صنفين في عام ٢٠٠١ وفي ثلاثة في عام ٢٠٠١ وفي خمسة في عام ٢٠٠٢.

" من بين البنود الأربعة التي ليس للصين الغلبة فيها، يتوقع تفوق اليابان في الكاميرات الرقمية وCar Navigator، وإندونيسيا في أجهزة VCRs وHDDs (Hard disc drive) وسنغافورة في HDDs علي التوالي. غير أنه يحتمل أن تلحق الصين بإندونيسيا وسنغافورة خلال عامين، ويشهد إنتاج أجهزة VTRs وHDDs نموا سريعا. "

دعمت الشركات الأجنبية بالطبع هذا التحول في الصادرات، علي ما أوضحه ستيفين روش :

ترجع حيوية نمو صادرات الصين علي مدي اكثر من عقد من الزمان إلي إستراتيجيات شركات غربية متعددة الجنسية، تتعمد الحصول علي الموارد من الخارج outsourcing strategies، أكثر كثيرا مما ترجع إلي نمو شركات الصين المحلية. لقد تضاعفت صادرات الصين ثلاث مرات في الفترة من ١٩٩٤ حتى منتصف ٢٠٠٣ من ١٢١ بليون دولار غلي ٣٦٥ بليون دولار. وتبين أن " مشروعات الاستثمار الأجنبي " – الشركات الصينية التابعة للشركات المتعددة الجنسية العالمية، والمشروعات المشتركة مع رجال الأعمال من العالم الصناعي مسئولة عن ٦٥ % من إجمالي الزيادة في صادرات الصين علي مدي تلك الفترة.

إن غلبة الشركات الأجنبية في صادرات التكنولوجيا الرفيعة بالغ الدلالة علي ذلك.

فقد كانت صادرات الشركات الأجنبية التابعة تمثل ٥٩ % من تلك الصادرات في عام ١٩٩٦ و٧٤ % في عام ١٩٩٨ و٨١ % في عام ٢٠٠٠.

لقد أصبحت الصين الآن، تمثل نتيجة لهذا التحول في الصادرات، تهديدا بالغ الخطورة لقابلية إقتصادات المنطقة الأخرى التي يقودها التصدير للحياة.

فمثلا، ووفقا لرأي رين اوفرينو الاقتصادي الفليبيني :

اليوم، تشعر حتى أكثر الاقتصادات الآسيوية تقدما كسنغافورة بقرصة المنافسة منافسة التنين الصيني الذي أستيقظ تماما بعد أن نجح ببطيء في تطوير الهيكل الصناعي من حيث العمق والجودة. الصين تنتج الآن إلي جانب المنتجات المنخفضة السعر الكثيفة العمل كملابس الأطفال، المزيد والمزيد من المنتجات المتوسطة التكنولوجيا المنخفضة السعر كالأجهزة الكهربائية، كالتليفزيونات والغسالات وآلات النسيج والمنتجات الإلكترونية، كطرفيات الحواسب computer terminals ولوحات مجموعة مفاتيح الآلة الكاتبة keyboards ومحركات الديسك disck drives والحواسب الشخصية المكتبية. وهكذا، أصبح ينظر إلي الصين الآن كمنافس لكل اقتصادات جنوب شرق آسيا تقريبا.

قدم بنك التسويات الدولية Bank For International Settelments منظورا مشابها :

الصين هي بالفعل منتج رئيسي للمنتجات الصناعية كثيفة العمل. فضلا عن أنه يتوقع بعد دخولها منظمة التجارة العالمية أن تستحوذ علي نصيب كبير من السوق الكوكبي المحرر للمنسوجات والملابس عندما تنتهي اتفاقية التجارة العالمية المتعلقة بالمنسوجات والملابس في عام ٢٠٠٥. وهكذا، تطرح الصين تحديات كبري علي المنتجين الحاليين للمنسوجات، وغيرها من المصنوعات كثيفة العمل في جنوب شرق آسيا. فضلا عن أن هذا البلد، تحرك بثبات إلي أعلي سلسلة القيمة المضافة، وزادت صادراته من الآلات، والمنتجات رفيعة التكنولوجيا، زيادة سريعة. لقد زاد نصيب الصين من إجمالي صادرات آسيا الإلكترونية أكثر من الضعف، خلال الخمس سنوات الماضية، ليبلغ ٣٠ % في عام٢٠٠٢. وفي المقابل، أنخفض نصيب ماليزيا وسنغافورة انخفاضا حادا. وتوحي الحكايات المتداولة أن خدمات الإنتاج في القطاعات رفيعة التكنولوجيا انتقلت من شرق آسيا الناهضة واليابان إلي الصين.

التفسير السائد لسطوة الصين إقليميا هو أنها أصبحت رصيف التصدير export platform الأكثر جاذبية لهجوم صادرات شرق آسيا علي سوق الولايات المتحدة.

تحقق الشركات الأجنبية العاملة في الصين فائضا تجاريا مع الولايات المتحدة، بالدرجة الأولي،- و" عجزا مع إقتصادات شرق، وجنوب شرق آسيا. وهذا يدل علي أن الاستثمار الأجنبي المباشر من مستثمرين في شرق آسيا، يستخدم الصين كرصيف تصدير للأسواق الغربية، وأن بلادهم تقدم المدخلات اللازمة لهذه العمليات."

تزايد نصيب الصين الإجمالي من صادرات المنطقة إلي الولايات المتحدة.. وهنا، نجد مرة أخرى، اتجاه الصين إلي الاستحواذ علي نصيب متزايد من إجمالي صادرات إقليمية إجمالية يتزايد بطئ نموها إن نصيب الصين المتزايد من الصادرات إلي الولايات المتحدة يقابله تناقص اعتماد معظم مصدري شرق آسيا الرئيسيين علي سوق الولايات المتحدة إلي حد ماو يمكن القول بصفة عامة، أن تناقص نصيب الصين من الصادرات إلي شرق آسيا بالمقارنة بالأسواق الرئيسية خارج المنطقة، ينعكس علي الاتجاهات في بلدان شرق آسيا الأخرى.

بينما كان التقدميون المؤيدون للصين، يميلون إلي تجنب السؤال عما إذا كان نمو الصين يمثل تهديدا للسلامة الاقتصادية لبلدان المنطقة، كان الليبراليون الجدد أكثر صراحة. زعم معظمهم أن بالرغم من اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر التي سبق إبرازها، يمثل صعود الصين في الواقع، فرصة، أكثر مما يمثل تهديدا للإقتصادات الأخرى في المنطقة.. ومع كل ما سبق، يدعون أن هذه ليست المرة الأولي، التي تحدث فيها إعادة هيكلة مهمة، في علاقات الإنتاج في المنطقة. لقد أفضت قصص إعادة هيكلة سابقة إلي معجزات النمو الأسطوري الراهنة لليابان و"النمور الصغيرة " الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج)، وأحدث معجزات النمو الحالية التي يقودها التصدير، لما يسمي الآسيان ASEAN (رابطة أمم جنوب شرق آسيا) – ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند.

صحيح، يقال أن الحجم المطلق الكبير للاقتصاد الصيني، وواقع أن صادرات الصين يعتمد علي الاستيراد، يجعلان نمو الصين قاطرة اقتصادية إقليمية تتزايد قوتها. غير إن تحقيق هذه القوة الكامنة يتطلب فقط الاستجابة للفرص الجديدة بإعادة هيكلة نشاطها الإنتاجي وفقا لذلك. وهذا يعني إزالة كل الحواجز أمام حركة المال والسلع ورأس المال الإنتاجي بين بلدان المنطقة (وكذلك تحرير deregulating آليات عمل الاقتصاد الداخلية لكل بلد، حتى يتسنى لرأس المال المتعدي القومية إقامة تقسيم إقليمي للعمل أكثر " كفاءة "، أي أكثر تعظيما للربح. وإذا فشلت البلدان

المختلفة في المنطقة في أن تفعل ذلك، عندئذ فقط، سوف تمثل الصين تهديدا، بدلا من أن تكون فرصة لها.

وفي هذا الاتجاه استبعد رامكيشين راجان " المخاوف المتزايدة من أن "يخسر جنوب شرق آسيا في المنافسة الحادة علي تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلي الصين " وكذلك " التشاؤم فيما يتعلق بالتصدير الذي أبداه بعض المراقبين وصناع القرار في الإقليم " باعتباره مجرد أوهام إنشائية "

من المؤكد أن العولمة ـ نتيجة للتحسينات الكبرى في تكنولوجيات النقل والتنسيق coordination والاتصال – تقدم فرصا تزداد أتساعا لتفتيت fragmentation السلع، والخدمات، التي كانت واحدة إلي (الأنشطة الإنتاجية) المكونة لها، التي تنشر بدورها عبر البلدان علي أساس الميزة النسبية وتتمثل أهمية هذا " الاقتسام للإنتاج production - sharing " في أنه يشير إلي أن الانفتاح سوف يكون مفيدا لكل الأطراف المشاركة فيه، بتوسيعه لفرص التخصص الدولي والتجارة... ومن منظور اقتسام الإنتاج، لابد أن تستفيد كل البلدان، التي تعتبر جزءا من شبكة الإنتاج، من فاعلية التكلفة cost effectiveness في جمهورية الصين الشعبية.

وكذلك، وفي سياق الزعم بأن " نهوض الصين..يقدم لصناع السياسة في شرق آسيا الفرص الكثيرة مثلما يمثل تهديدات كثيرة " يتنبأ ديفيد رونالد الاقتصادي في بنك التنمية التنمية الآسيوي بأن مسار الصين الطويل الأجل سوف يصنع مستوردا بارزا في شرق آسيا وكذلك منافسا هائلا في التصدير. إن حضور الصين الاقتصادي المتنامي إقليميا وعالميا يتطلب " منهم أن يتكيفوا مع تعددية للأطراف multilateralism أكثر انفتاحا بالانضمام إلي الجهود الإقليمية والعالمية لخفض الحواجز أمام التجارة. بهذه الطريقة وحدها يمكنهم تجنب التزاحم الشديد علي أسواقهم الراسخة، والإمساك بفرص التصدير الجديدة التي تتمثل أساسا في جمهورية الصين الشعبية، وتتمثل بصورة مباشرة في الطلب المحلي الناشئ، وعلي نحو غير مباشر، عندما يستوعب سلعا وسيطة، لتلبية طلب التصدير من بقية العالم.

تتشكل القدرات التنموية التضافرية potential developmental synergies المستمدة من الجمع بين نهوض الصين والتكامل الإقليمي، أساس التفاؤل الليبرالي الجديد بدخول الصين منطقة آسيان للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠، التي تم الاتفاق بشأنها في اجتماعات آسيان عام ٢٠٠٢.

وفقا لرأي الاقتصادي التايلاندي سوثيفاند شيراثيفات :

" سوف تخفض منطقة آسيان – الصين للتجارة الحرة، المترتبة علي هذه الاتفاقية، التكاليف وتزيد التجارة البينية داخل المنطقة وتزيد الكفاءة الاقتصادية. " " مما يرفع بدوره الدخل الحقيقي في كلتا المنطقتين نتيجة لتدفق الموارد التي يمكن استخدامها فيها بكفاءة أعلي. "

ولجأ اقتصادي تايلاندي آخر، يعمل في أمانة آسيان إلي استخدام نمط الأوز الطائر للتنمية الجماعية flying geese pattern of collective development " ليزعم أن منطقة آسيان – الصين للتجارة الحرة سوف يأتي بعادات تجارية وفيرة، تعزز نمو الدخل والتحول الهيكلي والتحديث وتخفيف الفقر وتحقيق التقدم الاجتماعي في المنطقة كلها. " :

النمط ذاته مشروط، ويسهله : أولا – التحرير المتبادل للتجارة والاستثمار، وما يرتبط بذلك من توحيد وتبسيط للإجراءات واللوائح..

ثانيا – التغيير والتنويع والارتقاء المتبادل بمستوي القطاعات والصناعات والمشروعات بين الاقتصادات والمشروعات المستقلة المعنية. ثالثا – التعاون لإقامة وتعميق الروابط المختلفة عبر الحدود والشراكة بين المشروعات. وأخيرا اتخاذ موقف مشترك في الدبلوماسية التجارية وفي التفاوض معا داخل المنطقة وخارجها."

غير أن مثل هذه السيناريوهات الليبرالية الجديدة، التي " يربح فيه الطرفان win" win –scenarios " , سيناريوهات وردية للغاية، لأسباب كثيرة : فهي بصفة عامة، تتجاهل البعد الطبقي للتنمية الرأسمالية، والنمو غير المتكافئ المتأصل في التقسيم العالمي للعمل، طالما أن رءوس الأموال المتعدية الجنسية المتنافسة هي التي تشكله. ولذلك، تتجاهل المنظورات الليبرالية الجديدة، أن معجزات النمو، وإعادة الهيكلة السابقة، الجارية في شرق آسيا (ابتداء من اليابان في الخمسينات) مشحونة بعدم الاستقرار والأزمات، ويصعب اعتبارها تنمية إيجابية من وجهة نظر الإقتصادات الإقليمية والاقتصاد العالمي ككل، وتحققت بتكلفة عالية للغاية تحملها الشعب العامل حتى في بلدان المعجزات ذاتها. وبعبارة أكثر تحديدا، لم تتصد بلدان شرق وجنوب آسيا قضية علاقة مآزق التنمية التي وجهتها باعتمادها المستمر علي الاستثمار الأجنبي المباشر وعلي الصادرات (وهذا هو السبب الرئيسي لما تمثله الصين من تهديد لهم).

الحق أن التكيف المقترح مع دور الصين الجديد في سلاسل الإنتاج الرأسمالي المتعدي الجنسية يعني ضمنا أن إقتصادات المنطقة سوف تصبح أكثر توجها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر ونحو التصدير. ومع التسليم بأن الأزمة الإقليمية ١٩٩٧ – ١٩٩٨ ترجع إلي حد كبير إلي الإفراط في إنتاج الصادرات , ونضوب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الداخل FDI inflows (الدورة المصاحبة لرأس المال المضارب(accompanying cycle ofspeculating financial capital)، لابد أن يؤدي هذا التطور إلي اختلال توازن إقتصادات المنطقة..

و في هذا الصدد أخطأ الليبراليون الجدد في تقدير مدي الأخطار التي ينطوي عليها اعتماد المنطقة المتزايد علي الأسواق الخارجية، الذي أبرزه حجم عجز الولايات المتحدة التجاري والاختلالات المتزايدة في اقتصادها، وكذلك، الركود المستمر في أوروبا. والإشكالي أيضا، أن السيناريو الليبرالي الجديد الذي يري أن مستقبل نمو المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بسلامة واستقرار نظام تصدير قاعدته الصين، موجه إلي الولايات المتحدة. غير أن العجز المالي المتزايد والاختلالات المالية والانكماش والتكاليف الاجتماعية المتزايدة، والمقاومة، يتزايد تهديدها لاستقرار الاقتصاد الصيني، ولسلامته.

فضلا عن أن السيناريو الليبرالي الجديد، " الذي يربح فيه الطرفان " يفترض ببساطة أن لدي كل بلدان المنطقة القدرة علي إعادة هيكلة صناعاتها، بما يتفق مع إملاءات رأس المال المتعدي الجنسية، أو إدراج أولئك العاجزين أو غير الراغبين في أن تملي عليهم سياساتهم علي هذا النحو في قائمة " الفاشلين " في التنمية لتقارن بقائمة البلدان الليبرالية الجديدة التي يروج لها، وهي قائمة تتغير باستمرار (ويبدو أنها تزداد قصرا). وهي تتجاهل أيضا (أو تعتبرها ببساطة حقيقة حتمية من حقائق الحياة " لا بديل لها ") أن محاولات إعادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مواجهة منافسة الصين، محاولات لا معني لها ما لم تبذل الدولة جهودا جديدة لتشديد استغلال العمال والبيئة.

التجـارب الوطنيــة

سنبحث فيما يلي الآثار المحتملة لدور الصين الجديد علي إقتصــادات شــرق آسيا الرئيسية. ويبين هذا البحث بجــلاء أن صــعود الصـــين - المـــدفوع مــن الخـــارج driven foreign - باعتبارهـــا محطة لتوليد الطـــاقة التصــــديرية power export -house، سوف يزيد من حدة التــوترات، والتناقضـــات الاقتصـــادية فـــي المنطقة كلها، مما يلحق الضرر بالعمال في كل مكان. وتقدم هـــذه الحقيقـــة دلـــيلا إضافيا قويا علي أنه لا ينبغي اعتبار الصين نموذجا للتنمية جدير بتأييدنا. وبعبـــارة أخري، لا يمكن فهم الصين بمعزل عن تأثيرها السلبي علي بلدان أخـــري وعلـــي العالم.

إن الاحتفاء بالصين، واعتبار إستراتيجيتها نموذجا، يعني عدم رؤيـــة عمليـــة التطور المركب غير المتكافئ التي تميز النظام الرأسمالي العالمي.

جنوب شرق آســيا

يحتمل أن يكون صعود الصين أكثر تهديدا لـــدول آســـيان الأربـــع، وتضـــم إندونيسيا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة. وفي حـــين أن صـــادرات الصـــين تجـــذب مدخلات من المنطقة كلها بما فيها هذه البلـــدان، إلا أن المكاســـب المتوقعـــة منهـــا محدودة القيمة من حيث توجيهها هذه البلدان إلي مســـارات تنميـــة جديـــدة. وذلـــك لسببين : الأول - أن صادراتها إلي الصين، تنحصر في عدد قليل من المنتجـــات، ولن تساهم في اغلب الأحوال في أي برنامج يقوم علي تصنيع واسع. والثاني - أن هذه المكاسب التصديرية سوف تفوق كثيرا الخسائر في أسواق التصدير الموجـــودة الناجمة عن تصدير الصين لإنتاجها. ونتيجة لذلك، يحتمل أن تؤدي إعادة هيكلتهـــا الإجبارية إلي المزيد من انكماش الصناعة وتفكيكها، بما يترتب علي ذلك من آثـــار سلبية علي عمال كل منها.

يتفـــق معظـــم المحللين علي أن بروفيل صـــادرات export profile الصـــين المتغير، يمثل تهديدا خطيرا لمستقبل، وقدرة معظم بلدان جنوب شرق آسيا التنافسية في التصدير.

إن نسبة التغطية الجزئية للصـــادرات export overlap بين الصين وإندونيســيا ٨٣% وبين الصين وسنغافورة ٣٨ % وفقا لشيا سيو يوي الباحث الرئيسي بمعهـد سنغافورة للشئون الدولية. ويتخذ البنك الدولي إلي حد كبير نفس الموقف .

فارتباط الصادرات المتبادل correlation of exports، حتى علي مستوي خمسة أرقام، بين صادرات الصين، وبلدان متوسطة الدخل كإندونيســيا وتايلانــد كبيــر، وكـــان يتزايد. هذا التهديد للصادرات الإندونيسية والتايلاندية أكده تحليل كل سوق وكل منتج علي حدة في بلدان العينة. وقد حددنا في هذا التحليل " الصـــادرات إلـــي أســواق الولايات المتحدة واليابان المعرضة للخطــــر " exports at risk " علــي أساس أهميتها بالنسبة للبلد المصدر، ومدي منافستها لمنتجات مماثلة مـــن الصـــين. والصادرات من فئات المنتج الذي تميز بنصيب مرتفع من الواردات الصينية (٥% علي الأقل) وبوحدات قيمـــة unit value قريبة من الواردات المنافسة من الصـــين سوف تكون حتما الأكثر تعرضا للخطر. وتظهر النتائج بالنسبة لتايلاند وإندونيســيا أن ١٥ – ٢٠ % من الصادرات إلي الولايات المتحدة واليابـــان معرضـــة لخطـــر المنافسة المتزايدة من الصين.

صناعات الملابس والنسيج خاصة، مهددة بالخطر. ويتوقــع أن تفقـد ماليزيــا وتايلاند وإندونيسيا والفليبين نصيبها في سوق الولايات المتحدة وأوروبـــا الغربيـــة عندما تلغي حصص صادرات الصين من النسيج والملابس. ويتوقـــع وفقـــا لأحـــد التقديرات أن تزيد صادرات الصين من الملابس بنسبة ٣٣٠ % علي مـــدي عشـــر سنوات، بعد أن أصبحت الآن عضوا في منظمة التجارة العالمية. عندئـــذ ســيكون نصيب الصين أكثر من ٤٤ % من الإجمالي العالمي.

يجذب نمو الصين واردات من تلك البلدان، غير أن هذه الواردات لا يمكـــن أن تعوض بسهولة خسارة أسواق التصدير. ففي حالة إندونيسيا مثلا، تتركـــز معظـــم صادراتها غلي الصين في السلع الأولية كالنفط المعالج والمطاط والبلح والخشـــب. يزعم البنك الدولي المتفائل دائما، انه يمكن لإندونيسيا أن تستغل الفـــرص الجديـــدة التي أتاحها تحول الصين المستمر لضمان المزيد من التنمية لقطاعهـــا الصـــناعي. فعلي سبيل المثال :

توجد فرص لمشاركة إندونيسيا في شبكات الإنتاج الكـــوكبي : مستحضـــرات التجميل والآلات والأجهزة السمعية والبصرية مثلا، التي يمكن أن يتوسع فيها رأس المال الأجنبي المباشر في الصين وإندونيسيا في نفس الوقـــت. ويمكـــن إندونيســـيا

وغيرها من بلدان آسيان المتوسطة الدخل أن تطور دورها كمورد لأجــزاء معينــة لشبكة لإنتاج السيارات إذا أخذنا في الاعتبار إعادة هيكلة الصناعة الجارية الآن في المنطقة... سوف يكون علي إندونيسيا أن تصمم إستراتيجيتها للإمســاك بــالفرص لزيادة تدفقات التجارة والاستثمار، إذا أرادت التغلب علي الانخفاض المتوقــع فــي صادراتها للولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي وسوف إجراءات إعادة الثقة إلي المستثمر وزيادة القدرة التنافسية من العناصــر الرئيســية.، وســيكون علــي إندونيسيا أن تتجنب حماية منتجيها المحليين بإجراءات تأمين مغلــي فيهــا لتســهل إحداث تكيف في قطاع الصناعة يستجيب للفرص في الأسواق الصينية. إن إجــراءا احترازية مؤقتة تم اتخاذها مؤخرا ضد واردات الملابس مثلا، وسوف تطيل فتــرة التكيف الذي يتعين علي إندونيســيا إجــراءه لتحقيــق المزايــا الإقليميــة النســبية comparative advantages ،

ومع ذلك، يبدو استنادا إلي الاتجاهات القائمة، انــه مــن المشــكوك فيــه أن إندونيسيا سوف تجتذب الاستثمار الأجنبي، الذي تحتاجه لتحقيــق التخصــص فــي المنتج الموصي به. " بلغ إجمالي الموافقات علي الاستثمار الأجنبــي فــي التســعة اشهر الأولي من عــام (٢٠٠٣) ١، ٦ بليون دولار فقط بزيادة ٧٥، ٣ % عــن نفس الفترة من عام ٢٠٠٢، وهي مع ذلك تبتعــد كثيرا عن مســتويات مــا قبــل الأزمــة في منتصف التسعينات. الحق أنه " مع نقل أجزاء مــن قطــاع الصــناعة الكثيفة العمل إلي بلدان منافسة أقل تكلفة كفيتنام والصين" أصــبحت تــدفقات رأس المال الأجنبي المباشر الصافية سلبية بصورة متزايدة.

يشبه وضع تايلاند الاقتصادي، بصفة عامة، وضع إندونيسيا. تتجه فرصها في التجارة مع الصين تتجه بقوة إلي المنتجات الزراعية كــالحبوب الزيتيــة والســكر والمنتجات الخشبية والقطن. وسوف تجبر نتيجة لطردها من أســواق ثالثــة علــي تكييف هيكلها الصناعي إذا أرادت المحافظة علي قاعدتها الصناعية. ولهــذا كانــت نصيحة البنك الدولي كما يلي:

سوف يتوقف مدي خروج تايلاند مــن نمط تجمــيع الإنتــاج type assembly production أو ارتقائها بمستوي قدراتها إلي حدكبير، علي السياسات التي تتبعهــا : إما أن تقبل التجارة، التي تحركها مكاسب التنافسية والإنتاجية أو أن تخضــع فــي الأجل القصير لضــغوط النزعــة الحمــائية protectionist presures، الصــناع يشتكون فعلا من الواردات المنخفضة التكلفة من الأجهزة الكهربائيــة والــدراجات

البخارية من الصين. وعوامل العرض مهمة أيضا، بما فيها توفر القدرات الهندسية والموارد، وكذلك الحوافز الحكومية للارتقاء بالتكنولوجيا.

يدافع البنك الدولي، مرة أخرى، عن إجراء المزيد من تحرير الاقتصاد deregulation وإلغاء التأميم denationalization، معتقدا أن المبادرات الأجنبية الجديدة، يمكنها أن تحدث إعادة الهيكلة المطلوبة. وبالطبع، سوف تربط هذه الإستراتيجية تايلاند بالصين برباط يزداد قوة، باعتبارها نقطة جغرافية محورية من خلال إستراتيجية تنمية يقودها التصدير، ويسيطر عليها الأجنبي.

اقتصاد ماليزيا أكثر تطورا من اقتصاد إندونيسيا وتايلاند، ولكنه يواجه أيضا تحديا خطيرا. فقد تحول بروفيل صادرات ماليزيا من المنسوجات والملابس إلي قطاع الآلات الكهربائية، ولهذا لن يكون لنمو الصين المتوقع في المنسوجات والملابس تأثيرا مدمرا كبيرا. لقد نمت صادرات ماليزيا من الآلات الكهربائية من ٩، ٩ % في ١٩٨٠ إلي ٦، ٢٦ % من صادراتها في ١٩٩٠. غير أن نصيب تجارة الصين من الآلات الكهربائية تضاعف تقريبا علي مدي الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٦ ليبلغ ٣، ١٢ % ونما نصيبها منها نموا كبيرا منذ ذلك الحين.

يهدد إذن التحول المستمر في صادرات الصين الآن أحد قطاعات ماليزيا التصديرية الرئيسية. إن اختفاء ١٦٠٠٠ وظيفة من مركز إنتاج الإلكترونيات في البلاد، في ولاية بينانج عام ٢٠٠١و إن كان يرجع جزئيا إلي الانكماش في الولايات المتحدة إلا أن الحقيقة هي " أن الاستثمارات الجديدة تضاءلت نتيجة لتوسع الشركات في الصين بدلا منها " وفيما يتعلق بانخفاض صادرات ماليزيا الإليكترونية بنسبة ٣٩ % (تعدل موسميا) في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣ (عقب انخفاض بنسبة ٥، ١٤ % في الربع السابق) لاحظت Far Eastern Economic Review أن : "الأرقام تؤكد حقيقة واحدة مقلقة، هي أن : انتقال شركات الإليكترونيات، التي تنتج الحواسب الشخصية، والهواتف الخلوية، والروترز routers من ماليزيا إلي مراكز إنتاج، أقدر علي المنافسة من حيث التكلفة، وخاصة إلي الصين، قد بدا في إلحاق الضرر بالوظائف في ماليزيا.

ومما يثير القلق، علي وجه الخصوص، احتمال فقدان ماليزيا الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في الإليكترونيات، الذي كانت له أهمية حاسمة في تنمية قدراتها التصديرية. لخص محلل إقليمي الوضع كما يلي :

فيما يتعلق بقطاع الكومبيوتر، والإليكترونيات – الفرعي sub - sector، الذي يشكل صناعة التصدير الرئيسية في ماليزيا، سوف يتأثر فيه سلبا القسم الكثيف العمل من مجموعة هذا المنتج product group. ومن جهة أخري، سوف يعتمد مستقبل صادرات التكنولوجيا الرفيعة من ماليزيا، التي تستخدم العمل الماهر علي مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا أخذنا في الاعتبار اعتماد هذا القطاع – الفرعي عليه.

يقدر الاستثمار الياباني المباشر في الشركات المنتجة في ماليزيا في القطاعات الفرعية الكهربائية والإلكترونية بـ ٤٤٠٨ مليون ريالماليزي، يمثل ٥٧ % من إجمالي الاستثمار الياباني المباشر في هذا البلد. وفي المقابل، بلغ الاستثمار الأجنبي الأمريكي المباشر في ذات القطاع – الفرعي وعن نفس السنة ٧٧٠ مليون ريال ماليزي، يمثل ٣٥ % من إجمالي الاستثمار الأجنبي الأمريكي المباشر في هذا البلد.

و يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان ٦٥ % من إجمالي الاستثمار الأجنبي في القطاع – الفرعي لإنتاج الأجهزة الكهربائية والإليكترونية في عام ١٩٩٨، في حين أن نصيب الولايات المتحدة وهي ثالث اكبر مستثمر ٨، ٩ %. ولهذا يتوقف مستقبل صادرات التكنولوجيا الرفيعة علي مستقبل الاستثمار الياباني المباشر في هذا القطاع الفرعي.

كان الاستثمار الإقليمي الأجنبي المباشر بقيادة اليابان، بصفة أعم، هو الذي شجع النمو السريع والتصنيع لا لماليزيا وحدها، بل لتايلاند وإندونيسيا أيضا. والآن يبدو أن الشركات اليابانية عازمة علي إعادة توجيه قاعدة إنتاجها الإقليمية إلي الصين وهذه النقلة تعني أن الإطار الكامن وراء إستراتيجية تنمية جنوب شرق آسيا قد أضعف إن لم يكن قد دمر.

بالرغم من أن الليبراليين الجدد يزعمون أن بلدان آسيان يمكنها التصدي لهذه المشكلة بالارتقاء تكنولوجيا بمستوي إنتاجهم إلي منتجات ذات قيمة مضافة أعلي، تبدأ الصين الآن في بيع سلع أكثر تعقيدا للمستهلكين الأمريكيين كالحواسب والدي في دي DVD وحتى سنغافورة، صاحبة التكنولوجيا المعقدة، شعرت بمنافسة الصين التي تشتد حدتها.

لقد كانت سنغافورة في الحقيقة، من بين بلدان آسيان، البلد الذي تلقي أقسى الضربات بصعود الصين كقوة تصديرية. ذكر تقرير د. ج. ب مورجان صناعة

الإلكترونيات باعتبارها أكثر القطاعات معاناة في سنغافورة، بالرغم من إنتاجها لقيمة مضافة أعلي من الصين. ونتيجة لانتقال شركات الإليكترونيات إلي الصين، وإقامة مجمعة منها في شمال آسيا تآكلت مكانة سنغافورة الإقليمية في صناعة الإلكترونيات. " وبعبارة أخري، لا يضمن مجرد امتلاك قاعدة تكنولوجية معقدة الأمن.. ارتفع نصيب الصين من صادرات آسيا الإلكترونية في الفترة من ١٩٩٧ إلي ٢٠٠٠ من ١٤,٣ % إلي ٣٠,١% بينما عانت معظم البلدان ومنها تايلاند وماليزيا من انخفاض قليل، وانخفض نصيب سنغافورة انخفاضا كبيرا من ١٩,٣ إلي ٩,٨ %.

وإذا سلمنا بالغياب المفترض لأي بديل للتنمية عن طريق المشاركة في شبكات الإنتاج الرأسمالية المتعددة الجنسية، أمكننا أن نفهم جهود بلدان آسيان المستميتة المتزايدة للتعجيل باندماجها لتجذب الاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه لإعادة تنشيط صادراتها ونموها. ولهذا، ومع الهرولة إلي اجتماعات آسيان في أكتوبر ٢٠٠٣، دار الحديث كله حول كيفية " مواجهة الصين... لقد أجبرت آسيان علي مواجهة فشلها في تحقيق هدف تبنته منذ زمن طويل الاندماج في سوق واحد يكون جذابا للمستثمرين الأجانب. "

ينبغي في ضوء هذا أن ننظر إلي القبول المفاجئ لعرض جمهورية الصين الشعبية إقامة منطقة الصين – آسيان للتجارة الحرة. يزعم راجان أن " لاقتراح منطقة الصين – آسيان للتجارة الحرة تأثيرا جانبيا، هو ما يبدو أنه يقدم حافزا لبلدان جنوب شرق آسيا للإسراع بعملية تكامل بلدان آسيان. " والعكس، هو بلا شك، صحيح أيضا.

يزعم بعض المحللين – علي العكس من الأفكار المتفائلة لمنظري إعادة هيكلة الصناعة الليبراليين الجدد – أن علي بلدان آسيان أن يقبلوا واقع سيادة الصين في مجال الصناعة، وأن يركزوا جهودهم التنموية علي تنمية الموارد الطبيعية والسياحة.

قال توه كين وون مستشار ولاية بنانج التنفيذي للتخطيط الاقتصادي :

أن " هذا – إذا سألتني – خيار أكثر واقعية، بدلا من أن تقولأننا سوف ننافس الصين في الصناعة حتى في أعلي مستوياتها high end، لأن الصين تتحرك بسرعة لتصل، هي أيضا، إلي المستويات العليا. "

كما زعم اقتصاديان من جامعة سنغافورة الوطنية، بعد أن عرضا مدي خطر منافسة الصين علي مستوي الصناعات التي قادت " معجزات " نمو آسيان، أنه :

" ترتب علي ظهور الصين كمركز صناعي عالمي، علي ما يبدو، معاناة معظم إقتصادات آسيان الشديدة من تفريغها من صناعتها industrial hollowing.. (هذا) أبرز حاجة آسيان للإسراع بالإصلاح الهيكلي الداخلي. وسوف يجبر إقتصادات آسيان علي إقامة مستقبلهم علي أساس ميزتها النسبية الحقيقية. وسوف تحتاج بلدان آسيان، لمواجهة التحديات إلى تطرحها الصين، إلي التخصص فيما تنتجه، وأن تنمي قواها وكفاءتها في الزراعة والموارد الطبيعية والخدمات كالسياحة.

مواطن الضعف التنموية في إستراتيجية المواد الأولية / السياحة واضحة بصورة مؤلمة، فلدي دانييل ليان الاقتصادي الذي يعمل في مورجان ستانلي مثلا، شكوكه: فقد كانت الصادرات الصناعية من ماليزيا وسنغافورة وتايلاند وإندونيسيا والفليبين تمثل ٥٤ % من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الخمسة مجتمعة، والذي يبلغ ٥٦٦ بليون دولار... يقدر ليان ما سوف تخسره من الصادرات لصالح الصين في عقد واحد بـ ٩٠ بليون دولار أي ٣٠ % من الإجمالي، في حين أنه لا يمكنها واقعيا أن تزيد إيراداتها من رواج السياحة الصينية إلي ٢٥ بليون دولار... " السياحة لا يمكن أن تحل محل الصناعة " كما قال في تقريره.

الخلاصة، يصعب أن نري كيف يمكن لدور الصين الجديد في الاقتصاد الإقليمي أن يدعم عملية تنمية اقتصادية إيجابية لبلدان شرق آسيا. سوف يبقي النمو موجها للتصدير وتابع للخارج. وسوف تشكله، وبصورةأقوى، قوي إقليمية ودولية يتزايد بعدها عن عمال تلك البلدان، ويتضاءل احتمال تحويلها أي مزايا باقية إليهم. ويمكننا أن نتوقع، نظرا لاستماتتهم في أن يظلوا جاذبين للاستثمار الأجنبي أن تستمر حكومات جنوب شرق آسيا - كما أوضحنا - في التضحية بشروط عمل وحياة عمال كل منها علي مذبح التنافسية كما ذكرنا.

كوريا الجنوبية

تمتلك كوريا الجنوبية قاعدة صناعية أكثر رسوخا، وذات جذور قومية أعمق كثرا من بلدان آسيان التي سبق بحثها. وينظر معظم المحللين في التيار الرئيسي إلي كوريا الجنوبية باعتبارها مستفيد رئيسي من إستراتيجية تنمية الصين الجديدة.

كانت كوريا الجنوبية في الحقيقة عدوانية للغاية في اختراقها السوق الصيني.

لقد " نمت صادرات كوريا الجنوبية في السنوات العشر الأخيرة (من ١٩٩٢ إلي ٢٠٠٢) بنسبة ٥٣٠ % بالمقارنة بـ ٢٩٠ % لتايوانو ٢٣٠ % لليابان وفقا لتقرير لوكالة تشجيع التجارة والاستثمار في السوق الصيني. " ونتيجة لذلك، زاد نصيب كوريا الجنوبية من السوق من٥,١٦ % من واردات الصين إلي ٩,٨٦ %.

أصبحت كوريا الجنوبية في عام ٢٠٠٢ أكبر شريك تجاري للصين في آسيا وحلت محل اليابان. وتوشك الصين علي الحلول محل الولايات المتحدة باعتبارها سوق التصدير الأول لكوريا الجنوبية. فضلا عن أن كوريا الجنوبية تحقق فائضا تجاريا مع الصين منذ عام ١٩٩٢. كما أصبحت الصين، المكان الأول للاستثمار الأجنبي المباشر من كوريا الجنوبية الذي يمثل ٤٠ % من استثمار كوريا الجنوبية الأجنبي المباشر في الخارج في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بـ ٢٨ % للولايات المتحدة.

غير أن لهذا الارتباط المتزايد بالصين وجهه السيئ الخطير علي سلامة اقتصاد كوريا الجنوبية في الأجل الطويل، والحق أنها كانت تصارعه.. وكان أحد الأسباب المهمة لذلك، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر النقد الأجنبي الذي تحتاجه بعد أزمة ١٩٩٧ – ١٩٩٨، قد نضب إلي حد كبير. فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة FDIinflows من ١٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٩,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ ثم انخفض أكثر إلي ٢,٧ بليون دولار النصف الأول من عام ٢٠٠٣ ويرجع هذا الانخفاض إلي حد كبير إلي عاملين : الأول – أن المستثمرين الأجانب استغلوا أزمة كوريا الجنوبية لشراء أصولها، وشارفوا علي الانتهاء من ذلك. والثاني – أن الصين تمثل مكانا اكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي الجديد، من كوريا الجنوبية.

تقترح حكومة كوريا الجنوبية، التي تستميت لتقلب هذا الاتجاه إلي أسفل، حوافز خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر سوف تؤدي، لا إلي المزيد من تجزئة الاقتصاد الكوري والسيطرة الأجنبية عليه فحسب، بل وإلي هضم حقوق العمال أيضا، وعلي سبيل المثال طلبت الحكومة من الجمعية الوطنية الموافقة علي إنشاء عدة مناطق اقتصادية خاصة لتجعل من كوريا الجنوبية " مركز الأعمال business hub " لشرق آسيا. " وسوف تتمتع الأعمال الأجنبية داخل هذه المناطق بإعفاءات ضريبية فضلا عن إعفائها من تطبيق لوائح البيئة والعمل المختلفة. وستخول المشروعات الأجنبية، أيضا، وحدها الحق في بناء وتشغيل المؤسسات

التعليمية، والصحية التي يمكنها أن تخدم الأجانب المقيمين في المنطقة، بل والكوريين الجنوبيين أيضا والحكومة علي استعداد لدفع منحة نقدية للمستثمرين الأجانب لاستخدام التكنولوجيا الرفيعة تساوي ٢٠ % من إجمالي استثماراتهم.

أشار عضو في لجنة التخطيط التابعة للرئيس أن بريطانيا وايرلندا والصين مثلا يعرضون منحا سخية علي المستثمرين الجانب بنسب معينة يحددها التحليل المفصل لخطة الاستثمار. " وأضاف انه " لهذهالأسباب، تخطط الحكومة الكورية أيضا لإتباع نظام حوافز مماثل للمستثمرين الأجانب، وخاصة في مجلات التكنولوجيا الرفيعة.

غير أن كوريا الجنوبية لا تخسر فحسب معركتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل تواجه أيضا، هروبا كبيرا لراس المال، من جانب الشركات الكورية الجنوبية، وهو ما أوضحته صحيفة كوريا هيرالد بقولها:

زعمت منظمة الأعمال الرئيسية في كوريا بالأمس، أن الصناعات الكورية تنتقل إلي ما وراء البحار بسرعة اكبر مما يحدث في البلدان الأخرى المتقدمة. وسوف يصبح ما يسمي بالتفريغ من الصناعة industrial hollowing، مشكلة خطيرة بحلول عام ٢٠٠٧.... ووفقا لتقرير اتحاد الصناعات الكورية وهو مجموعة تشكل لوبي lobby group تعمل لحساب تجمعات العمال علي المستوي القومي أو الشيبول chabol (الشركات العائلية الكبرى في كوريا الجنوبية كشركة دايو وسامسونج – المترجم) يمثل رصيد كوريا الجنوبية من الاستثمار الأجنبي المباشر فيما وراء البحار ٥,٨% من ناتجها المحلي الإجمالي الاسمي في عام ٢٠٠٠، يكاد يصل إلي مستوي اليابان، التي كان دخلها القومي الإجمالي بالنسبة لكل نسمة أربعة أضعاف مستواه في كوريا... , وزعمت المنظمة أنه إذا استمر اتجاه هجرة الصناعة فأن نسبة رصيد استثمار كوريا المباشر فيما وراء البحار إلي ناتجها المحلي الإجمالي سوف ترتفع إلي٩,٧ % في عام ٢٠٠٧، وسوف تنخفض النسبة المئوية للصناعة إلي الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا شديدا، مثيرة مخاوف جدية من تفريغ الصناعة...

إن هجرة الصناعة، التي حدثت من قبل، كانت في الصناعات الخفيفة كصناعات الأحذية والملابس، تمتد الآن بسرعة إلي قطاعات أخري، تشمل الإلكترونيات والاتصالات والمعادن والآلات.

يزعم قادة الأعمال في كوريا الجنوبية أن " ارتفاع التكلفة، والطبيعة النضالية للعمال في كوريا الجنوبية، دفعتهم إلي ترك البلاد. إنهم يطالبون حكومة كوريا

الجنوبية بالعمل علي إضعاف النقابات، ودعم جهودهم لتخفيض الأجور، وشروط العمل. ويؤكدون انهم، ما لم تلب الحكومة مطالبهم، سوف يستمرون في نقل إنتاجهم " عبر النهر الأصفر إلي الصين، حيث الأجور أقل ومطالب العمال نادرا ما تسبب صداعا للمديرين".

ليس هذا تهديدا فارغا، فعلي سبيل المثال : تصنع سامسونج إليكترونكس وإل. جي LG إليكترونكس بالفعل أكثر من نصف منتجاتها من السلع المعمرة في مصانع خارج كوريا وكثيرا منها في الصين. أعلنت سامسونج إليكترونكس في سبتمبر ٢٠٠٣ أنها نقلت نشاطها في صناعة الكومبيوتر الشخصي إلي الصين

قد يزيد هذا النقل للإنتاج إلي الصين ربحية شركات كوريا الجنوبية المتعدية الجنسية، غير انه لا يحتمل أن يقوي اقتصاد كوريا الجنوبية. ومن المؤكد أنه سوف يجعل ضمان حقوق العمال في وظائف قابلة للبقاء، ودفاعهم عنها أكثر صعوبة.

تمثل إستراتيجية الصين الاقتصادية الجديدة خطرا علي اقتصاد كوريا الجنوبية من زاوية أخرى. لقد كان اقتصاد كوريا الجنوبية يعتمد لزمن طويل علي الصادرات، بل أكثر اعتمادا عليها منذ أزمة ١٩٩٧ – ١٩٩٨، وحتى ذلك الحين كانت كوريا الجنوبية تحقق فائضا تجاريا مع الصين. ويزعم البعض أن هذا الفائض التجاري يسوف ينمو وبصورة أكبر، لأن استثمارات كوريا الجنوبية في الصين تشجع صادرات جديدة من خلال قنوات التجارة داخل الشركة intra - firm trade. غير أنه يحتمل في الواقع أن تفوق قريبا هذه المكاسب، خسائر الصادرات، الناتجة عن إنتاج وصادرات الصين من السلع التي تصدرها كوريا حاليا إلي الصين والبلدان الأخرى.

وبالرغم من أن الصين وكوريا الجنوبية كانتا في البداية تتمتعان بعلاقات تجارية تكاملية تتاجران الآن بالتساوي تقريبا في عدد من المجالات تشمل الصلب والبتروكيماويات. وهذا ينطبق علي هذه الحالة :

تمثل سلع صادرات الصناعة الثقيلة إلي كوريا ١ % من إجمالي صادرات الصين في عام ١٩٩٢، أما الآن فتمثل ٤٧ %. الصين هي ثاني اكبر مصدر لواردات كوريا من الصلب، بل هي أيضا سوقها الأول للصلب والبتروكيماويات. وتحتفظ كوريا بمركز متفوق في تكنولوجيا المعلومات – ١٦ % من كل صادرات كوريا إلي الصين – غير أنها علي ما يبدو تتقهقر في مجال المنسوجات. الصين هي، وفقا للاتحاد الكوري للتجارة الدولية KITA أكبر مصدر لواردات كوريا من المنسوجات.

وفقا لمعهد كوريا الاقتصادي، وهو معهد بحثي تابع لحكومة كوريا الجنوبية يتلقي منها الدعم ومقره في الولايات المتحدة :

يتوقع " خلال العقد القادم أن تتفوق الشركات الصينية في المنافسة علي المنتجين الكوريين للأجهزة الإليكترونية المنخفضة التكنولوجيا في الداخل والخارج. وتصرح المعاهد ومنظمات الأعمال بان هناك انخفاضا في مبيعات كوريا المحلية من منتجات الأجهزة المنزلية. " وتطلق دراسات معاهد الأبحاث الخاصة والتابعة للدولة في كوريا ذات التحذير : " كانت قدرة الصين التنافسية في التصدير في بعض الحالات افضل من قدرة كوريا في قطاعات مثل : الآلات والإليكترونيات / الأجهزة المنزلية والمنسوجات وبعض منتجات المعلومات. واهتمت بعض الدراسات بنتائج دخول الصين منظمة التجارة العالمية بالنسبة لكوريا الجنوبية، وتنبأت بأن الصين سوف تجذب الاستثمار الأجنبي بعيدا عن كوريا، وتزيد قدرتها التنافسية، ونصيبها من السوق الكوكبية في الزراعة، والأجهزة المنزلية."

تمثل جهود الصين لحماية منتجيها الذين توجد قواعد إنتاجهم في الخارج تهديدا آخر لصادرات كوريا الجنوبية. فمثلا :

لجأت الصين في السنوات الأخيرة إلي استخدام فرض الجمارك المضادة للإغراق antidumping duties علي الواردات الكورية لوقف الإغراق وزيادة المنافسة من الشركات الكورية. حثت الصين خلال عام ٢٠٠٢، أول سنة لها في منظمة التجارة العالمية، علي إجراء عدد كبير من التحقيقات في إغراق المنتجات الكورية. حدت الصين، أو هددت بالحد من عدد من صادرات كوريا الرئيسية : خيوط ألياف البوليستر والمنسوجات (coated art paper) والصلب. ويكشف تقرير وزارة التجارة والصناعة والطاقة حول قدرة كوريا الجنوبية التنافسية في التصدير إلي الصين عن الارتباط بين الزيادة في مثل هذه التحقيقات في إغراق الواردات الكورية وزيادة قدرة الصناع الأجانب في الصين لذات المنتجات.

الخلاصة

يطرح تحول الصين الاقتصادي تحديا خطيرا علي لاقتصاد كوريا الجنوبية. يتزايد اجتذاب الصين لاستثمار كوريا الجنوبية، وإنتاجها لمنتجاتها يحتمل أن تنافس صادرات كوريا الجنوبية في الأسواق الداخلية والخارجية بما يحقق مصلحتها.

يزعم الاقتصاديون من التيار الرئيسي، انه يمكن لكوريا الجنوبيــة آن تتجنــب تفريغ سابق لأوانه لاقتصادهـــا hollowing out، وذلك بالاعتماد علي قوي الســوق في تشجيع الارتقاء بالتكنولوجيا إلي مستوي صادرات ذات قيمة مضافة أعلي. هــذا يعني بالطبع، أن علي كوريا الجنوبية أن تجتذب استثمارا أجنبيا جديدا أكبر، الأمــر الذي أخفق هذا البلد في تحقيقه بالرغم من محاولات الحكومــة إضــعاف الحركــة النقابية.

النتيجة الأكثر احتمالا للديناميات الإقليمية والدولية، هــي أن اقتصــاد كوريــا الجنوبية سوف يصبح أق تركيزا علي التصدير، واكثر ارتباطا بمســتقبل الصــين للاقتصادي.. وهذا سوف يجعله أكثر اختلالا وتقلبا، وأقل قدرة بكثير علــي الــدعم الواسع لتحسين الظروف المعيشية، وظروف العمل للغالبية العظمــي مــن عمــال كوريا الجنوبية.

اليابان

ينبغي أن تكون اليابان – وفقا للبنك الدولي – أحد أكبر الآسيويين المســتفيدين من نجاح الصين التصديري المتنامي ومن عضويتها لمنظمة التجارة العالمية. تنمــو التجارة بين الصين واليابان بسرعة، فقد زادت علي ١٠٠ بليون دولار لأول مــرة في عام ٢٠٠٢. وارتفعت صادرات اليابان إلي الصين بنسبة ٢، ٢٨ %لتصل إلــي ٩، ٣٩ بليون دولار في ٢٠٠٢. والصين الآن ثاني أكبر سوق للصادرات اليابانيــة بعد الولايات المتحدة. والصين هي أيضا أكبر مصدري العالم إلي اليابــان وفاقــت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ عندما بلغت صادراتــــها ٧، ٦١ بليــون دولار. (تقول التنبؤات أن التجارة بين البلدين سوف تستمر في للزيادة بخطوات سريعة في السنوات القليلة القادمة).

يخلق نمو الصين حاليا الفرص للاقتصاد الياباني لسببين رئيسيين الأول – أن الاقتصاديين الصيني والياباني متكاملان " حاليا " بصفة عامة. الصين تتخصص في المنتجات كثيفة العمل واليابان تتفوق في السلع رفيعة التكنولوجيا، التي تتطلب رأس المال وخبرة التصميم. " ونتيجة لذلك، لا تزال المجالات التي تكون فيهــا المنافســة الصناعية رأسا برأس head to head قليلة نسبيا، حوالي ١٦ %. تمثل الصــين فــي عام ٢٠٠٢ حوالي٨، ١٧ % فقط من إجمالي واردات اليابان أو ٣، ١ % من ناتج

اليابان المحلي الإجمالي " الثاني – اليابان مصدر كبير للسلع الرأسمالية. وهناك انتعاش مستمر في الإنفاق الرأسمالي في الصين تمثل طلبيات الصين جانبا كبيرا من اشتداد الطلب علي الخامات والمعدات ا لرأسمالية والإلكترونيات الاستهلاكية العالية التكنولوجيا high end التي لا تزال أفضل في إنتاجها من أي بلد آخر ". وقد ساعدت هذه الطلبيات علي انتعاش الاقتصاد الياباني (الذي لا يزال متذبذبا) منذ ركود عام ٢٠٠١.

لسوء الحظ أن ديناميات التجارة والاستثمار المستمرة تعمل علي ضمان أن تكون الشركات اليابانية المسيطرة هي وحدها التي سوف تستفيد من تقسيم العمل المتنامي بين الصين واليابان وليس أغلبية الشعب الياباني. ويتضاءل بسرعة مدي المنتجات (وفرص التوظف) التي لليابان فيها ميزة تنافسية علي الصين. " لم تعد الصين مجرد مستودع للعمل الرخيص، فقد أصبحت، بصورة متزايدة، مزيجا منه ومن راس المال البشري الماهر." والأهم ن ذلك، أن نسبة مئوية متزايدة من المنتجات المصدرة من الصين إلي اليابان منتجة بمكونات يابانية و/ أو بواسطة شركات يابانية تعمل في الصين. لقد رسخ رأس المال الياباني وجوده الصناعي الكبير في الصين، وهو ينمو بسرعة، فأصبح لليابان بحلول (عام ٢٠٠٠) ٧٧٢ خدمة إنتاجية بالمقارنة بـ ٦٩٢ فقط في الولايات المتحدة.

استثمرت اليابان في الصين في عام ٢٠٠١ : ٣، ٣٢ بليون دولار دون احتساب هونج كونج وماكاو، مما يجعلها ثاني أكبر مستثمر في الصين والجزر التابعة لها بعد الولايات المتحدة.

بالرغم من أن هذا التأثير القوي للاستثمار الأجنبي يساعد حاليا علي رفع صادرات اليابان من السلع الرأسمالية والمكونات إلي الصين، هو " تأثير" مؤقت ومقصود set- up effect " سوف تفوقه كثيرا خسارة أسواق التصدير واشتداد منافسة الواردات. استعاد الاقتصاد الياباني عافيته مرتين متشابهتين، لفترة قصيرة منذ ركوده. الأولي، بعد أزمة ارتفاع الين في عام ١٩٨٥ والثانية، قبل أزمة شرق آسيا ١٩٩٧ – ١٩٩٨ مباشرة، وكلاهما كان بفضل صادرات السلع الرأسمالية والمكونات إلي أرصفة التصدير بعيدا عن الشاطئ off -shore export platform في جنوب شرق آسيا (وأيضا إلي الولايات المتحدة، حيث تقوم شركات السيارات اليابانية بصفة خاصة، بإنشاء خدمت إنتاجية جديدة). ويحتمل – كما حدث في القصتين السابقتين – ألا يترك بناء رصيف جديد للتصدير في الصين سوي مجال

أضيق للقطاعات المنتجة للسلع القادرة علي المنافسة الدولية وعلي تـوفير فـرص عمل كريم.

كان انتقال الإنتاج الياباني إلي الصين والبلدان المجاورة، في الحقيقة، محـددا هاما لانخفاض العمالـة الصناعية اليابانية من ٧، ١٥ مليون في عـام ١٩٩٢ إلي ٦، ١٤ مليون في عام١٩٩٥ وإلي ١٣ مليون في عام ٢٠٠١. ويتوقـع أن يسـتمر هذا الاتجاه إلي فقدان الوظائف، ودور الصين الرئيسي فيه، علـي مـا أوضـحته صحيفـة نيويورك تايمز :

توقفت شركة توشيبا (في ربيع ٢٠٠١) عن صناعة أجهزة التليفزيون فـي اليابان واتجهت إلي مصانعها في الصين لإمداد السوق المحلي. وبعد ذلـك بقليـل أعلنت شركة مينولتا أنها ستوقف إنتاج آلات التصوير في اليابان، وأنها ستسـتورد بدلا منه من شنغهاي... وفي الشهر الماضي وحده، وكما تتساقط قطـع الـدومينو، أعلنت شركات صناعية يابانية خططا لاستيراد دراجـات وأتوبيسـات وتليفونـات خلوية من مصانعها الصينية... قـال يوكيـو شـوتوكو المـدير الإداري لشـركة ميتسوبشي للأعمال الكهربائية المحدودة : " إننا ننظر إلي الصين باعتبارهـا أهـم سوق للنمو growth market ". إن شركته تغلق ١١ مصنعا وتدفع ٨٠٠٠ عامل إلي المعاش المبكر في اليابان، ووصف تكلفة عملهم بأنها تمثل أكبر صـداع لهـم... " تضاعف الاستثمار الياباني في الصين لدرجة أن اكثر من نصف تجـارة الصـين واليابان، أصبحت تتم بين شركات يابانية.

ومع استمرار إعادة الهيكلة الاقتصادية للصين، يحتمـل أن تتحـول قطاعـات إضافية من الاقتصاد الياباني إلي قطاعات إقليمية regionalized. يتوقع مثلا أن تمر صناعة السيارات اليابانية بتحول كبير، نتيجة لقيام المنتجين اليابانيين بإعادة تنظـيم نظامهم الإنتاجي ليشمل الصين. سوف تخفض الجمارك التي تفرض علي السيارات اليابانية في ظل قواعـد منظمـة التجارة العالميـة بنسـبة ٢٥ % بحلـول عـام ٢٠٠٦، وستلغي القيود علي الواردات.

لهذا السبب أيضا يتخذ دخول صناعة السيارات اليابانية الصين طابعا هجوميا، حيث يمكنها الوصول إلي سوق السيارات الصيني المحلي علي مـدي أطـول، وأن توفر لصادراتها من ١٠ % إلي ٢٠ % من تكلفة الصناعة." ويتنبأ البنـك الـدولي بأن تقلص صناعة السيارات في اليابان سوف يكون من نتائج هذا التحرك.

لا يمكن بداهة أن ينافس العمال اليابانيون الإنتاج الصيني، عندما " يعمل عامل صيني في مصنع علي مسافة رحلة يومين بسفينة شحن بضائع، بنفس الأجر الذي يتقاضاه بعض العمال اليابانيين في ساعة واحدة."

يمكننا أن نتوقع أن يجعل المزيد من أقلمة الإنتاج الياباني، الاقتصاد أكثر توجها إلي التصدير، وأن يجعل توازنه أكثر اختلالا، وأن يزيد من حدة مشاكل البطالة والأجور في اليابان.

وكما هو الحال في قصص إعادة الهيكلة في السبعينات والثمانينات والتسعينات لن تقلل حركة رأس المال الصناعي الياباني إلي الصين، حتى من اعتماد اليابان علي السوق خارج الإقليم extra - regional market، وخاصة سوق الولايات المتحدة. ومن باب أولي، مع زيادة اعتماد صادرات الصين (مثل تلك " النمور الصغيرة " الأربعة وآسيان – ٣ من قبلها) المتزايد علي السوق الأمريكية، سوف تظل قاعدة التصدير اليابانية، طالما أنها موجهة إلي الصين، تعتمد علي طلب الولايات علي الواردات من الصين. سوف يبقي نمو اليابان إذن معرضا لتقلبات اقتصاد الولايات المتحدة وللمشاكل الطويلة الأجل أيضا. (بما فيها الضغوط الحمائية) النابعة من عجز الولايات المتحدة التجاري الهائل الذي لا يحتمل.

أمريكا الشمالية

ركزنا علي التطورات الإقليمية، لأن المحللين المؤيدين للنموذج الصيني، يزعمون أن الصين يمكن أن تكون بمثابة القاطرة الجديدة لإعادة تنشيط التنمية من جديد في شرق آسيا. كان في إمكاننا أن نكشف خطا هذه الفكرة بسهولة، لو أننا وسعنا التحليل، لنبين كيف أن ظهور الصين كرصيف للتصدير export- platform لرأس المال المتعدي القومية، يولد توترات جديدة للعمال في أماكن أخري منها أمريكا الشمالية.

وعلي سبيل المثال : زادت الصين نصيبها من سوق الولايات المتحدة زيادة كبيرة علي حساب المكسيك. ووفقا لمجلة بزنيس ويك :

المكسيك الآن المصدر الثاني إلي الولايات المتحدة بعد كندا. غير أن الصين، وقد منعت حدوث نكسة كبري، ترتبط بأزمة شرق آسيا، سوف تنتزع هذا اللقب في يوم ما هذا العام (٢٠٠٣)... هذا انقلاب مدمر في حظوظ بلد كان يتمتع طوال

العقد الماضي بميزة الوصول إلي اكبر سوق في العالم فـي ظـل اتفاقيـة أمريكـا الشمالية للتجـارة الحـرة.

قال أوسكار جارسيا مدير مصنع Melco displaydevices " إننا في مأزق، الصـين تنمو بسرعة كبيرة للغاية , ولديهم عملا رخيصا، ويقدمون للشركات الكثيـر مـن المزايا ليستثمروا هناك ". وسوف يغلق المصنع المملوك لشركة ميتسوبيشي اليابانية الذي ينتج الأنابيب المستخدمـة في شاشـات الكومبيـوتر cathode-ray tubes فـي أواخر يوليو، لأنه لم يعد في إمكانه منافسـة الإنتاج الصيني الأقـل سعرا.

انخفضت العمالة في صناعة المكـويلادورا maquiladora فـي عـام ٢٠٠٣ بحوالي ٢٠ % عن الذروة التي بلغتها عام ٢٠٠٠ وهي ١,٤ مليون دولار.

و يرجع هذا الانخفاض جزئيا إلي الركود في الولايات المتحـدة : " فبينمـا كـان معدل نمو صادرات المكسيك صفر في عام ٢٠٠٢ نمت الصـين بنسـبة ٢٠ %. والتفسير الأهم، أن أعدادا متزايدة من منتجي المكويلادورا أخذوا ينقلـون إنتـاجهم إلي الصين، وذلك لأسباب، منها البحث عن أجور أقل. فالعامل علي خط التجميـع في جوادا لاجارا Guadalajara يحصل علي ٣,٥ دولار فـي السـاعة، ويحصـل نظيره في جواندونج علي ٥٠ إلي ٨٠ سنتا " .

قالت (مؤسسة) ميرل لينش" خسرت المكسيك تقريبا المعركة حـول العمـل المنخفض المهارة في الصناعات الكثيفة العمل، لأنه لا يمكنهـا ببسـاطة منافسـة الصين في تكلفة العمل ويحتمل أن يستمروا في فقدان نصيبهم في السوق. " تسـعي الحكومة المكسيكية الآن إلي وقف النزيف، بخلق الظروف لتحقيـق ربحيـة أكبـر للإنتاج الأجنبي، وعلي حساب العمال إلي حد كبير.

الخلاصة، هي أن إستراتيجية المكسيك لتنمية خاضعة للسيطرة الأجنبية يقودها التصدير هي الآن في أزمة. وذلك يرجع إلي أن التطورات في الصين قد خلقت إلي حد كبير ظروفا اكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي.

يناضل عمال الولايات المتحدة دفاعا عن أنفسهم ضد ضغوط المنافسـة التـي ولدتها إستراتيجية التنمية الصينية. بلغ عجز الولايات المتحدة التجاري مع الصـين ١٠٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ بصادرات للولايات المتحدة تسـاوي ٢٢ بليـون دولار فقط وصادرات للصين تساوي ١٢٥ بليون دولار. " الأعداد والأرقام كاشفة. تضخمت الصادرات بنسبة ٢٢ % (في عام ٢٠٠١)، ولم تكـن مجـرد فـوط

منخفضة التكلفة، فصادرات الكومبيوتر ومنتجات الاتصالات البعيدة تنمو بنسبة ٦٠% سنويا. "

غير نمو رأس المال الأجنبي المباشر الصناعي - كما رأينا - طبيعة الصادرات الصينية. تتزايد صادرات الصين إلي الولايات المتحدة من النوع الذي يهدد حتى العمال الذين يحصلون علي أجر مرتفع. وبالرغم من أن ٣٠ % فقط من واردات الصين عام ١٩٨٩كانت تنافس سلعا تنتجها صناعات مرتفعة الأجور، ارتفعت تلك النسبة إلي ٥٠ % بحلول عام ١٩٩٩ " ونتيجة لذلك، " أن الأعمال الصناعية من الإليكترونيات إلي الأثاث وطعم الصيد تغلق أبوابها أو تنتقل إلي الصين. "

تحقق الصين الآن أكبر فائض تجاري يحققه بلد مع الولايات المتحدة، وأحد الأسباب الرئيسية لذلك أن الكثيرين من المنتجين الآسيويين الذين كانوا يصدرون إلي الولايات المتحدة من بلدان أخري، ينتجون الآن في الصين ويصدرون منها. بالطبع، تستغل شركات الولايات المتحدة الفرص في الصين لتزيد استثماراتها فيها زيادة كبيرة.

كما لاحظت في نانشيال تايمز أنه : " بينما تعاني مشروعات صغيرة، وصناع نسيج كثيرون من المنافسة مع الصين، تحقق شركات أمريكية كبيرة مثل GM وGE وDu Pont وYum Brands والتي تشمل KFC نجاحا علي أرض الصين. " يزيد هذا الاستثمار في حالات كثيرة، بصورة مباشرة عجز الولايات المتحدة التجاري المتنامي مع الصين. لقد تحولت شركات الولايات المتحدة المتعددة الجنسية العاملة في الصين علي مدي سنوات قليلة من مصدرين صافين إلي الصين إلي مصدرين صافين إلي الولايات المتحدة.

بالرغم من أن تحول الصين، ونجاحاتها التصديرية مربحة لبعض الشركات الأمريكية الكبرى، كانت ابعد من أن تكون إيجابية بالنسبة للشعب العامل، ولأمن الولايات المتحدة واستقرارها. لقد ساهمت في تدمير إنتاج الولايات المتحدة الصناعي وفي تدمير الوظائف، وتدني ظروف المعيشة والعمل، وفي اختلال وعدم استقرار اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي.

إفلاس مقترحات تيار الإصلاح الرئيسي

تبرز المقترحات الإستراتيجية لقلة من الاقتصاديين الذين ينتمون إلي التيار الرئيسي، والذين يعترفون بالتناقضات التي أوجدها نجاح الصين التصديري، عجز النظام الرأسمالي عن توفير بدائل للسباق للوصول إلي الحضيض الذي، ولده النمو الذي يقوده التصدير. تأمل تفسير بيير جود، وهو كاتب عمود Far eastern Economic Review " للسبب في أن الصين ليس لديها في الحقيقة أي خيار غير تبني نموذج يقوده المستهلك consumer - led model. "

إنها ببساطة أضخم من أن تنسخ النموذج الذي يقوده التصدير الذي يتبناه جيرانها. صدرت كوريا الجنوبية بسكانها الذين يبلغون ٤٧ مليون نسمة إلي الولايات المتحدة ما قيمته ٢، ٣١ بلين دولار في السنة الماضية (١٩٩٩). ولو أن نصيب العامل من الصادرات الصينية بلغ المستويات الكورية لصدرت الصين إل الولايات المتحدة ما قيمته ٨٣٧ بليون دولار في تلك السنة، أي ٨٣ % من صادرات العالم كله، وهذا لن يحدث.

ملاحظة جود Goad، ملاحظة معقولة، غير أن تنبؤه بمسار جديد للنمو يقوده المستهلك، ينقضه اعتماد الصين المتزايد علي الصادرات. لا يبين لنا جود، كيف يمكن للاستهلاك أن يتحدي الركود الذي يخلقه انتكاس هذه الاتجاهات التصديرية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اللامساواة المتسارعة في توزيع الدخل، التي ولدها تحول الصين الرأسمالي، الذي يفتت قاعدة سوق واسعة للطبقة العاملة market working - class mass

الحق، أنه نتيجة لاشتداد استغلال عمال الصناعة وقمعهم، ونهب الطبقة الرأسمالية الجديدة , وحلفاء الحزب الشيوعي للأصول المملوكة للدولة تتزايد الآن عدم المساواة في دخل الأسرة عنها في الهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا.

و كما تقول نيويورك تايمز : " لا يزال بعض قادة الشركات يشكون في أن يمزيد من ارتفاع الإنفاق علي التليفونات الخلوية وعلي السلع الأخرى في اقتصاد لا يزال عمال الصناعة فيه يعتبرون أنفسهم محظوظين إذا ما كانوا يكسبون ٢٠٠ دولار في الشهر.

يقول هانز – يورج بولنجر رئيس شركة Fraunhofter - Gesellschaft لمقاولات الأبحاث :" طالما ان الأجور منخفضة إلي هذا الحد، سوف يصعب زيادة الاستهلاك. "

من أهم المشاكل الجوهرية التي تثيرها مقترحات النمو الذي يقوده الاستهلاك، افتراضها أن مشاكل الإفراط في الإنتاج والاعتماد علي التصدير تعكس مجرد أخطاء في السياسة أو تنبوءات مضللة، لا القوانين الأساسية لحركة تراكم رأس المال التنافسي. والمحللون الذين ينتمون للتيار الرئيسي لا يتوقفون ليتأملوا تعايش الإفراط في الإنتاج (كما ينعكس في الانكماش والطاقة الزائدة المتنامية burgoing exces capacity، وخاصة في صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة) وكثافة الصادرات المميز لنمو الصين، باعتباره أحد الأعراض المحتملة لخلل وظيفي أعمق، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار، تزايد اللامساواة. إن الإفراط في الإنتاج، والاعتماد علي التصدير إنهما توأمان، نتيجتان لميل النظام الرأسمالي إلي تنمية القوي الإنتاجية عن طريق استغلال قوة العمل ولشروطه الطبيعية والاجتماعية فقط، وهي عملية تفيد نمو السوق الكبير mass market بالنسبة للطاقة الإنتاجية، وهو في الواقع ما أثبتته بقوة تجربة الصين.

من هذا المنظور، ستصبح النتيجة المحتملة لأي إستراتيجية " يقودها المستهلك consumer - led " في إطار تحول الصين الرأسمالي، لن يكون مسارا لنمو متوازن وقابل للاستمرار، بل لإنتاج السلع الاستهلاكية للنخبة الرأسمالية والبرجوازية الصغيرة، الذي يرتبط باستمرار الاعتماد علي الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره القاطرة الرئيسية للنمو، وهو نمط سوف يمضي في الضغط إلي اسفل علي ظروف عمل، ومعيشة الغالبية في كل من الصين والأمم الأخر التي تنافسها.

قد تستمر الصين في تحسين الميل إلي الإفراط في الإنتاج بزيادة إنفاقها، واتخاذ موقف متراخ من التوسع في الائتمان (مع الاستمرار في الإصلاحات الرأسمالية، التي تعبير أساس الإفراط في الإنتاج ذاته). غير أن لهذا الضخ الهائل (للأموال) pump - priming حدودا، أصبحت واضحة للعيان بحلول عام ٢٠٠٣ وتتمثل في الطاقة العاطلة في ظل غياب سوق واسعة للطبقة العاملة قابلة للحياة وأيضا في امتصاص حوافز الطلب الحقيقي، عن طريق الرواج الناجم عن المضاربة علي النطاق القومي في القطاع العقاري نتيجة للإفراط في بناء المساكن الفاخرة وشبه الفاخرة وفي المباني التجارية أيضا.

خاتمـــة

لا يعني إبرازنا للتأثير المدمر لتحول الصين الاقتصادي، أننا نزعم أن العمـــال الصينيين الآن، هم السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية، والاجتماعية للشعب العامل في شرق آسيا، وما بعدها. لقد تحقق نمو الصين التصديري - كما رأينا - بتكلفـة عالية، تحملها الشعب الصيني ذاته، بل أخفق في تعزيز أي نمـــو لفـــرص العمـل لعمال الصين في الصناعة. إن الصين " تسرق الوظـــائف " مـــن عمـــال البلـــدان الأخرى، كما يتضح من بيانات الحكومة الصينية الرسمية، التـــي تبـــين أن عمالـــة البلاد الإجمالية بعد أن ارتفعت من ٨٣,٥ مليون في عام ١٩٨٥ إلي ١٠٩,٦ مليون في ١٩٩٥ انخفضت إلي ٨٣,١ مليون في عام ٢٠٠٢.

إن دافع الربح في الصين، وفي العالم كله، ينطوي في الحقيقـة علـــي اتجـــاه أصيل لإلغاء الوظائف، عن طريق الميكنة وتكثيف العمل، والإفراط فـــي الإنتـــاج، وما يترتب علي ذلك من كساد، وتخفيض للنفقات الاقتصادية. ويتخذ هذا الاتجـــاه في الصين، شكل إعادة الهيكلة، والخصخصة، وإغلاق لمشروعات الدولة، في حين يرجع معظم الانكماش الحالي للعمالـــة الصـــناعية إلـــي كســـاد ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ و"الارتفاع السريع للإنتاجية الأمريكية، التي يمكنها أن تدفع بالمزيد من السلع بعـــدد أقل من العمال "، وإن كان هروب رأس المـــال الصـــناعي، وضـــغط الـــواردات أيضـــا، عـــاملين مهمين. وكما لاحظ ماركس " حرب الصناعة بين الرأســـماليين.. لها خصوصية، هي أن كسب معاركها لا يكون بتجنيد بل بتسريح جيش العمـــال... يتنافس الجنرالات (الرأسماليون) فيما بينهم، علي القدرة علي تسريح اكبـــر عـــدد من عمال الصناعة. "

باختصار، هدفنا هنا، هو أبعد ما يكون عن تجريح الصـــين، بـــل إثبـــات أن إستراتيجية الصين للتنمية الرأسمالية تولد تناقضات إقليمية، وعالمية، مثلمـــا تولـــد تناقضات وطنية.، فبقدر ما تربط بإحكام، منطقة شرق آسيا بأسرها، بإســـتراتيجية تنمية يقودها التصدير، بقدر ما يزيد تحول الصين، مخاطر الإفراط فـــي الإنتـــاج، وعدم الاستقرار الاقتصادي سوءا.

إن التنمية التي يقودها التصدير، تخفض معـــدل الأجـــور إقليميـــا، وتقـــوض الاستهلاك المحلي، وتولد تنافسا إقليميـــا مـــدمرا للاســـتثمار الأجنبـــي، والإنتـــاج

للتصدير. وهي أيضا، تعتمد أكثر فأكثر علي قدرة الولايات المتحدة علي استهلاك المزيد والمزيد من الواردات، وفي ظل هذه الظروف يصبح نمو الأزمات الجديدة اكثر احتمالا. وبالطبع يتمثل الخطر في أن يأتي الوقت الذي ينظر فيه العمال بعضهم إلي بعض باعتبارهم أعداء، بدلا من النظام الرأسمالي، الذي يشكل علاقاتهم، ويضرب بعضهم ببعض في منافسة مدمرة.

الفصل الخامس

الصين والاشتراكية : خاتمة

دللنا علي خطأ الإشادة بالصين باعتبارها قصة نجاح اقتصادي، ونموذجا للتنمية.

و لكن لماذا يعتبر فهم الاشتراكيين وغيرهم من التقدميين للصين أمرا بالغ الأهمية ؟ أهي مجرد رغبة أكاديمية في الشرح الصحيح للتجربة الصينية، أم نزعة سياسية انعزالية تستند إلي تصور مسبق لاشتراكية" مجردة " ؟ الإجابة لا، فالرهانات أعلي من ذلك بكثير , وأكبر دلالة.

أولا – أن معاملة الصين باعتبارها قصة نجاح، كما رأينا، يصرف انتباهنا بعيدا عن التطور المركب وغير المتكافئ للرأسمالية. إن البحث عن نماذج وطنية إلي يستند إلي معايير اقتصادية وتنافسية وطنية يوحي ضمنا بأنه يمكن للبلدان المختلفة أن تحقق نجاحات اقتصادية شبيهة بنجاحات الصين استنادا إلي تبنيها لسياسات شبيهة بسياسات الصين : غير أن هذا قياس خاطئ، طالما أن نمو الصين كان يستند إلي ظروف تاريخيةخاصة، سمحت لها بجذب استثمار أجنبي وفير، والإبقاء علي أجور منخفضة للغاية، وهي ظروف يدخل فيها النمو غير المتكافئ في بلدان أخري.

لقد كان نمو الصين سببا ونتيجة في نفس الوقت للمشاكل المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير في شرق آسيا والمكسيك، وأيضا لتناقضات "النضوج maturation " الرأسمالي في البلدان المتطورة، وخاصة اليابان والولايات المتحدة.

ولا ينبغي أن تعمينا التنافسية القومية national competitiveness عن حقيقة أن التصنيع السريع كان جزءا لا يتجزأ من النمو غير المتكافئ، والإفراط في إنتاج رأس المال علي الصعيد العالمي. ولسوء الحظ أن التقدميين عندما يدخلون في المنافسة في البحث مع الليبراليين الجدد عن النجاح الاقتصادي القومي

(والإخفاقات)، ينتهي بهم المطاف إلي تقويم كل بلد علي حده بمعزل عن الديناميات الأوسع للرأسمالية، أو يتناولون هذه الأخيرة تناولا غير نقدي باعتبارها معطيات طبيعية.

وتبين حالة الصين أن هذا النهج يمكن أن يؤدي إلي تأييد التقدميين لسياسات ونظم مدمرة لمصالح الشعب العامل.

ثانيا – تثبت التجربة الصينية أن للإصلاحات دينامياتها الخاصة بها. لقد كان انتقال الصين الشامل من اللامركزية إلي الاستثمار المباشر والنمو الذي يقوده للتصدير، كان مدفوعا بمجموعة من الضغوط الداخلية. وبعبارة أخري، بينما يزعم البعض آن الصين قد أثبتت قابلية اشتراكية السوق للحياة وجاذبيتها، تكشف التجربة الصينية في الحقيقة أن اشتراكية السوق هي تكوين غير مستقر، يميل منطقه الداخلي إلي تهميش الاشتراكية لصالح السوق ولصالح العودة الكاملة للرأسمالية.

وبهذا نصل إلي نقطتنا الثالثة: وهي أن تعريف الصين بأنها قصة نجاح، يؤدي إلي التسليم بأن التنمية التي يقودها التصدير، هي إستراتيجية " معقولة " للتنمية، بل و"تقدمية ".

غير أن الإشادة بتوجه الصين التصديري العالي التنافسية، وبالاستثمار الأجنبي المباشر، وبما يجلبه من تحول إلي السوق في الداخل، يعني إضفاء الشرعية علي المعيار الليبرالي الجديد السائد للنجاح.

هذا الميل إلي تعريف التقدمي بلغة مفاهيم النجاح السائدة يماثل تلاعب قادة الحكومة الصينية الانتهازي بالماركسية. وهو ما يدل عليه إعادة اختراعهم المتوالي لجوهر الاشتراكية في الواقع الصيني – ابتداء من قصعة الأرز الحديدية والكوميونات والدور المركزي والدور المركزي لمشروعات الدولة وأهمية " القطاع العام" (بما في ذلك المشروعات الشبيهة بالمشروعات الجماعية) وأخيرا الدور القيادي للحزب الشيوعي ذاته (وخاصة موظفي الحزب) بصرف النظر عن واقع العلاقات الاقتصادية الرأسمالية.

مثل هذا التلاعب الأيديولوجي يطهر التحليل الطبقي الملموس من الماركسية بتحويلها إلي " حكمة " متعالية علي التاريخ transhistorical في خدمة النخب. لقد حذر ماركس نفسه الاشتراكيين الروس الذين شوهوا منهجه إذ جعلوه " مفتاحا لكل الأبواب master key "، أي نظرية فلسفية – تاريخية عامة، أسمي مزاياها أنها تعلو علي التاريخ supra- historical. "

رابعا – يميل اليساريون، إذ يقيسون " التقدم " بمقياس التيار السائد للنجاح، إلي إسقاط أهمية النتائج الاجتماعية المختلفة للسياسية الصينية من الاعتبار، فالبطالة المتزايدة واللامساواة فقدان الأمان والتخفيضات في خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي تقدمها المحليات، وتزايد اضطهاد النساء سوءا وتهميش الزراعة، وتكاثر الأزمات البيئية، كل هذا أصبح يعامل باعتباره آثارا جانبية، وليس شروطا أولية، ونتائج حتمية لتطور الصين الرأسمالي.

و في محاولتهم التفوق علي الليبراليين الجدد في ليبراليتهم الجديدة، غابت عن أذهانهم الملاحظة الماركسية الأساسية، وهي أن التطور الرأسمالي ينطوي علي انفصال العمال عن الشروط الضرورية للإنتاج، بما فيها الشروط الطبيعية، وتحول هذه الشروط , قوة العمل إلي وسائل لإنتاج السلع من أجل الربح. وبعبارة أخري، غاب أذهانهم، حقيقة أن الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج طبقي استلابي alienated واستغلالي. وأحد النتائج المترتبة علي ذلك، هي أنهم نسوا أن يأخذوا بعين الاعتبار السؤال الأساسي، وهو ما إذا كان الإنتاج الرأسمالي المعاصر، مع التسليم بطابعه الجماعي المرتفع والمرتبط بالغلاف الحيوي biosphere , والكثيف الاستخدام الموارد resource intensive قادر علي تحقيق النجاح من حيث التنمية المستدامة للقوي الإنتاجية (البشرية والاجتماعية والبيئية) علي الصعيد الكوكبي هذا جعلهم يغفلون حقيقة أن العنصر المدمر في " التدمير الخلاق creative destruction " قد فاق في الأهمية العنصر الخلاّق في الرأسمالية القومية. لاسيما إذا ما إذا ما أخذنا في الاعتبار الآثار الجانبية الاقتصادية – الاجتماعية والبيئية للنجاحات الرأسمالية القومية.

لهذا، لا تعتبر لعبة الإعلان عن بلد من البلدان poster - country game في الدراسات التنموية لعبة محايدة، بل العكس، فهي تدافع بقوة عن الليبرالية الجديدة، وخاصة أنها تخفي هذه المخاوف.

خامسا – أن الانزلاق إلي التسليم بمقاييس التنمية الرأسمالية يقوض التضامن الأممي.

لنفترض أن العمال والجماعات الصينية أخذت تتحدي بفاعلية أكبر، لا قمعها سياسيا فحسب، بل أيضا سوقنه marketisation ورسملة capitalisation ظروفهم، وهو ما ينبغي أن نأمل أن يفعلوه، وإذا حدث هذا التحدي لنظام أيده يساريون غير صينيين باعتباره نظاما اشتراكيا أو تقدميا فلن يكون في وسع هؤلاء اليساريين تقديم الدعم والتأييد لهؤلاء العمال الصينيين.

والحق أن اجتماع تفسير نخبة الإدارة للاشتراكية وتأييد اليساريين الأجانب لـ" اقتصاد السوق الاشتراكي " قد يجعل العمال الصينيين الناشطين يرفضون الاشتراكية برمتها.

و يتوقع أن يؤدي هذا الوضع في حده الأدني إلي خلق التوتر والبلبلة بين هؤلاء الناشطين، ويحتمل أن يثير إستياء مجتمع المثقفين اليساريين الدولي من مقاومتهم (أو يصعب عليه الاعتراف بها) لأنها تقوض نموذجهم المختار. هذه هي التكلفة السياسية لصياغة نماذج تنموية تقدمية تستند إلي استراتيجيات تقودها النخب لاندماج ناجح في النظام الرأسمالي الكوكبي.

أكد ديفيد ماكناللي David McNally :

أن " السياسة الثورية تبدأ.. بالحس المشترك للطبقة العاملة " وعليها " أن تحاول أن تستمد رؤية العالم التي تنطوي عليها ممارسات (الطبقة العاملة) للمقاومة، " وخاصة تلك الأنواع من المقاومة التي تتطلب التضامن والتعاون والإيمان التام بالمساواة بين البشر. "

وبدلا من بناء نماذج لرأسمالية تقدمية مستمدة من تجارب البلدان التي يجري الإعلان عنها والترويج لها poster - countries، علي المثقفين اليساريين الناشطين التصرف باعتبارهم " القوة التي تعمم تجارب المعارضة لتتحول إلي برامج أكثر تناسقا، وأن تكون القوة التي تتحدي الأفكار التقليدية السائدة التي ورثها العمال (الوطنية واللامساواة بين الجنسين والعنصرية .. الخ) ببيان تعارضها مع المصالح والتطلعات المضمرة في مقاومة الاستغلال والقهر. "

إن تأصيل رؤانا التنموية وبرامجنا السياسية في حركات النضال العمالي – الجماعي لن يقضي علي كل خلافاتنا (فهو أبعد ما يكون عن ذلك)، ولكنه علي الأرجح سوف يكون إستراتيجية لها صدي شعبي يتسم بالتضامن بدلا من البحث عن نجاحات رأسمالية – وطنية تقدمية.

إن تأييد نجاحات نمو الصين بالتحديد يعني تأييد نموذج تنموي يضع عمال الصين ضد العمال في البلدان الأخرى في سباق تنافسي نحو القاع لا علاقة له بأية تنمية تقدمية للقوي الإنتاجية، إذا نظرنا لها نظرة كلية. وهذا لا يمكن أن يكون أساسا لبناء الاشتراكية، أو لتقدم القيم الاشتراكية، قيم المساندة والمساواة والتضامن والديموقراطية.

ولإيضاح الخيارات التي تواجهنا علي نحو أفضل، نختم هذا الكتاب بإبراز بعض المبادئ الأساسية لهذا النهج البديل لبناء رؤى تنموية.

نبدأ بالتسليم بأن كلا من أزمة شرق آسيا وإعادة الرأسمالية إلي الصين، قد شجع علي اتساع نضالات الشعب العامل في مقاومة الجهود الرأسمالية والحكومية لتحميله العابئ الرئيسي للأزمة وتكاليف إعادة الهيكلة. وبالرغم من أن هذه النضالات لازالت حتى الآن دفاعية ومفتتة إلي حد كبير، قد حالت دون التنفيذ الكامل لسياسات التحرير liberalisation وفقا لسياسات صندوق النقد الدولي في بلاد الآسيان ASEAN وكوريا الجنوبية، وأطاحت بدكتاتورية سوهارتو، وأجبرت الحكومة الصينية أن تولي علي الأقل بعض الاهتمام بأزمة الرعاية الصحية والاجتماعية المتفاقمة.

وتنطوي كل هذه النضالات علي مقاومة عامة لتحديد السوق ومعيار الربح لشروط العمل والحياة بدلا من الحاجات الإنسانية.

وإذا كان هناك أمل في شكل اكثر تقدمية للتنمية في منطقة الصين – شرق آسيا، فإنه يكمن في النزعات النضالية التي خلقها تصنيع المنطقة. صحيح أننا إذا ما نظرنا إلي كل حركة من حركات الطبقة العاملة القومية علي حدة، سنجد أنها في وضع أضعف نسبيا من أن تشق الطريق لتحول بنيوي شعبي. ولكنها سوف تنمو نموا هائلا، إذا أمكنها الكفاح من أجل أشكال من التنمية الإقليمية التي تستند إلي الحاجات الإنسانية.

ومما له دلالة، ما نراه من تنامي الصراع الطبقي الإقليمي نتيجة لانبعاث الصين، لأن هذا الانبعاث بالتحديد يعمق الأقلمة الرأسمالية capitalist regionalisation، لأنه يخضع العمالي كل المنطقة لمجموعة من الضغوط التنافسية، التي يمكن أن تمكنهم من التوصل إلي إيجاد أساس مشترك لنضالاتهم القائمة علي أساس قومي.

ليست المشكلة التي يواجهها العمال، وفقا لهذا الرأي، هي الإنتاج للتصدير في ذاتها، وإنما هي غياب بدائل لنشاط التصدير الذي يحركه الربح، بدائل تخدم حاجات التنمية البشرية. وبعبارة أخري، ليست التجارة في ذاتها هي المشكلة: إن إستراتيجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاجات الإنسانية الأساسية، وتتوسع تدريجيا لتشمل الحاجات الأخرى الثانوية للتنمية البشرية، سوف تتطلب بلا شك، واردات وسوف تؤدي إلي إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير. يمكن إذن تصور بديل للتصدير، والتفاعل الاقتصادي الإقليمي القائم علي التكامل المتمحور حول الذات autocentric integration للحاجات المحلية والطلب المحلي والاستخدام المحلي للموارد.

وفي المقابل، أدت السياسات التنموية الرأسمالية التي يقودها التصدير، كتلك التي قادت " معجزات " شرق آسيا والتحول الاقتصادي في الصين، إلي تحول التكامل القومي إلي إنتاج تسيطر عليه شبكات متعدية الجنسية، وإلي تزايد حدة المنافسة بين العمال، وإعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية (التعليم والرعية الصحية والنظم القانونية واللوائح البيئية الخ..) لتتفق مع معايير السوق النقدية وضرورات التنافسية.

وعلي سبيل المثال سوف يتطلب نظام قومي لبناء عيادات ومستشفيات للرعاية الصحية إقامة صناعة تشييد لبناء عيادات ومستشفيات، وصناعة دوائية لعلاج الأمراض، وصناعة لا نتاج الآلات – الأدوات لصنع الأجهزة، وصناعة البرمجيات لعمل السجلات , ونظام تعليم لتدريب الأطباء والممرضات الخ..، تشكلها جميعا حاجات الشعب وقدراته المتنامية علي المستويات المحلية والقومية والإقليمية. وسوف تعتمد تعبئة الموارد والإبداعات التقنية والمؤسسية علي درجة عالية للمشاركة في عملية التنمية.

وإذا ما توفرت هذه الشروط، يمكننا أن نتصور انه يمكن لبعض أجزاء مثل هذا المجمع الصحي health complex القائم علي أساس شعبي أن تولد قدرة تصديرية مهمة.

و يحتمل أيضا، أن تتطلب تنمية قدرات النظام الصحي بعض الواردات واتفاقات الاستثمار نع المشروعات الأجنبية للتغلب علي بعض الاختناقات في الموارد و/ أو التكنولوجيا.

و تساعد هذه التجارة وهذا الاستثمار الأجنبي علي ابتكار منتجات وعمليات مخططة محليا تستجيب لاحتياجات القاعدة الشعبية وقدراتها، بدلا من مجرد تسخير الاقتصاد لمنتجات وعمليات أبدعها رأس المال المتعدي الجنسية. ويبين تطور قطاعات الرعاية الصحية والبيوتكنولوجيا الكوبية في مواجهة حصار الولايات المتحدة الإمكانات والمشاكل العملية التي تثور في هذا المجال.

ليست الرعاية الصحية إلا مثالا واحدا يبين لنا كيف أن إستراتيجية تنمية نابعة من حاجات الشعب العامل وقدراته ليست في حاجة إلي وهم الاكتفاء الذاتي autarkic fantasy والاستغناء عن العالم الخارجي. والتجارة الدولية ليست في حاجة إلي اختزال البشر والجماعات إلي مجرد شروط للإنتاج السلعي من أجل الربح، طالما أن الصادرات والواردات هي امتداد لعملية تخصيص الموارد والاستثمار تحكمها احتياجات التنمية البشرية. المهم أن يكون الدافع للإنتاج القيم الإستعمالية

use values المتفق عليها اجتماعيا، وليس متطلبات التراكم النقدي الاستغلالي الطبقي. بالطبع، سوف تحدد أيضا، قاعدة الموارد البشرية والطبيعية للبلد المعني النمط المضبوط للتنمية. وهذا يجعل من الأهمية بمكان بالنسبة لهذه الإستراتيجية القائمة علي الحاجات آن يكون تنفيذها القائمة علي الحاجات في عدد من البلدان التي يمكنها تنمية علاقات التجارة والاستثمار فيما بينها باعتبارها امتدادا لتنمية القدرات الإنتاجية النابعة من " مواهبها endowments التاريخية والثقافية ومواردها (وفي الصراعات الطبقية).

وشتان الفارق بين تنمية قائمة علي المشاركة والتكامل، وبين أنشطة وعلاقات تشجعها إستراتيجيات تنموية ليبرالية جديدة موجهة إلي التصدير. فالنهج الليبرالي الجديد يستبعد التعبئة والمشاركة الشعبية في الاستثمار وفي تخصيص الموارد، ويشجع المنافسة المدمرة بين العمال، وبين الأمم، نهج يزيد من شدة الميول المتأصلة في راس المال نحو النمو غير المتكافئ والإفراط في الإنتاج والأزمات.

والخلاصة : ضرورة اشتباك التقدميين في حوار حول طبيعة تجربة الصين الاقتصادية، وأن التدليل علي أن هناك نهجا جديدا للتنمية يستند إلي المبادئ المتقدمة يبين أن أمامنا عملا كثيرا علينا إنجازه لتستعيد الماركسية قوتها في فضح أساليب عمل الرأسمالية الكوكبية وطبيعتها الاستغلالية. إن الاستمرار في الإشادة بالنموذج الصيني له كما رأينا نتائج سياسية حقيقية. وتوضح هذه النتائج بجلاء وبصورة مؤلمة، أن هذا الجهد ليس مجرد محاولة نظرية – مجردة، بل مهمة نقدية محددة لألئك الذين يسعون لبناء عالم جديد افضل.

ملحق

لينين واقتصاد السوق

" فوا تتسوزو "

(رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليابانى)

محاضرة في أكاديمية العلوم الاجتماعية ، بيجين في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢

"إنكم تسيرون الآن في الطريق إلى " الاشتراكية عبر اقتصاد السوق."

اليابان هي في قلب النظام الرأسمالي . و يتصور الحزب الشيوعي الياباني إقامة الاشتراكية فيها على مراحل . و سوف يكون اقتصاد السوق، الطريق الذي سننتهجه لتحقيقها . "

و سوف نشهد تطورات تاريخية جديدة ، و سنواجه أيضا مشاكل في النظرية الاشتراكية العلمية و في تطبيقها .

كان لينين أول شيوعى يواجه قضية السوق والاشتراكية .

و كانت قضية اقتصاد السوق والاشتراكية ، إحدى القضايا النظرية الكبرى التى عالجها في السنوات الثلاث الأخيرة التى سبقت مرضه في ١٩٢٣ .

ماركس و إنجلز هما مؤسسا الاشتراكية العلمية ، و هما سلفينا ، غير أن الفرصة لم تواتهما أبدا ، لمعالجة قضية بناء الاشتراكية كقضية عملية . و لا أعتقد انهما قاما في أي وقت ببحث نظري في قضية العلاقات بين اقتصاد السوق و الاشتراكية ولا حتى من الوجهة النظرية .

كان لينين إذن ، أول شيوعي يقبل التحدي ، و كان عليه أن يواجه مشاكل صعبة كثيرة ، أثناء دراسته للمسألة ، و تغيرت آراؤه ١٨٠ درجة .

و أعتقد أن عرض مثل هذه الجهود المضنية ، التى بذلها سلفنا ، ستعلمنا درسا هاما يساعدنا في دراسة المشاكل الراهنة .

رفض لينين اقتصاد السوق في أولى مراحل الثورة

إذا رجعتم إلي أعمال لينين ، فسوف تجدون أنه لم يكن ليخطر على باله استخدام اقتصاد السوق في أعقاب انتصار ثورة أكتوبر ، ثورة روسيا الاشتراكية .

و عندما كان منشغلا بالبناء الاقتصادي بعد انتصار ثورة أكتوبر , كان يؤمن إيمانا راسخا بمبدأ التعارض بين الاشتراكية و اقتصاد السوق . و زاد هذا الاتجاه قوة أثناء الحرب ضد التدخل الأجنبي و الثورة المضادة .

كان تصور لينين ، أن الاقتصاد الشيوعي هو إنتاج صناعي في المصانع التى تديرها الدولة ، و محصول غلال ينتجه الفلاحون ، وأن تقوم السلطة المركزية السوفيتية بجمع كل فائض الغلال من الفلاحين لتوزيعه على الشعب .

ولما كان يعتقد أن هذه الطريقة تساعد على تحقيق التنمية الصناعية للبلاد ، وأنها تمكن السلطة السوفيتية من تزويد الفلاحين بالجرارات و السماد و غيرها من الإمدادات اللازمة ، بالرغم من الصعوبات الناجمة عنالحرب , لما كانت هذه هى السياسة المتبعة في ذلك الوقت ، فقد كان ينظر إلى " اقتصاد السوق " و " التجارة الحرة " باعتبارهما رمزا لأعداء البناء الاشتراكى ، و شعارا معاديا للثورة .

و كانت أكبر مهام الحزب الشيوعى ، هي أن يجعل الشعب ، وخاصة الفلاحين ، يتخلون عن ميلهم لتفضيل اقتصاد السوق الذى الفوه .

و قد استمرت هذه السياسة ، التى سميت فيما بعد بـ " شيوعية الحرب war communism"حتى بداية عام ١٩٢١ .

تبنى " سياسة اقتصادية جديدة " تمهيدا لإقامة علاقات افضل مع المزارعين

غير أن هذه السياسة تسببت في تناقضات عدائية كان من الصعب حلها على الأرض .

فقد كان الفلاحون مستعدين إلي حد ما لتحمل المشقات ، أثناء الحرب ضد الثورة المضادة ، و التدخل الخارجى . و لكن ، ما أن هزمت روسيا السوفيتية هؤلاء الأعداء ، و حققت السلام ، حتى انفجر سخط الفلاحين ، مما أدى إلى الإخلال بالأمن في بعض المراكز ، حتى البحارة الثوريون ، قاموا بانتفاضة في كورنشتادت Kurnshtadt ، و هو ميناء بحرى بالقرب من لنينجراد (العاصمة في ذلك الوقت و معقل الثورة) . و نادوا في تلك الانتفاضات بـ " التجارة الحرة"، أو " حرية التجارة " .

و قد أخذ لينين هذا الوضع الخطير ، في ذلك الوقت، مأخذ الجد ، أكثر من أي قائد آخر .

كانت القضية الكبرى ، هي كيف تحسن الحكومة الاشتراكية علاقاتها بالفلاحين. كيف يمكن إقامة التحالف العمالي – الفلاحى ، الذي لا غنى عنه ، لتحقيق التقدم نحو المجتمع الجديد ؟

و تدل تصريحات لينين ، ومقالاته في تلك الفترة على أنه وجد صعوبات في العثور على إجابة لهذا السؤال .

تذكروا أنه ، حتى لينين ، كان يعتقد أن شعار " اقتصاد السوق " شعار معاد للثورة ، عندئذ ، سوف تدركون أنه كان عليه أن يتحلى بالشجاعة ، ليتخذ القرار الصعب بقبول اقتصاد السوق .

بدأت السياسة الاقتصادية الجديدة NEP ، في مارس ١٩٢١ . و أشير إليها عادة ، باعتبارها مرادفا لقبول اقتصاد السوق . و هذا ليسصحيحا . فبالرغم من أن لينين أقدم على اتخاذ إجراء قاس ، لم يكن في وسعه الذهاب إلى حد الاعتراف باقتصاد السوق ، فقد كان يبحث عن إصلاح دون تبنى اقتصاد السوق ، و تبنى سياسة " تبادل المنتجات " ، التي كان الفلاحون في ظلها يقايضون الذرة بالمنتجات الصناعية وغيرها من منتجات المدن ، و لم تحقق النتائج طيبة .

و بعد ستة اشهر من البحث المضنى ، توصل لينين فى أكتوبر ١٩٢١ إلى قرار : آن اقتصاد السوق ضرورى . و كان لهذا القرار ، الذى توصل إليه ، بعد معاناة شديدة ردود فعل ضخمة داخل الحزب .

و تشير وثائق الحزب الشيوعى الروسى ، فى ذلك الحين (تقرير لينين و خطابه الختامى) ، و هى متاحة فى أعماله الكاملة ، بوضوح إلى مدى اتساع الاضطراب . قال أحد الأعضاء المشاركين فى المناقشة " لم يعلموننا التجارة فى السجن " ، و شكا آخر من أنه لا يمكن للشيوعيين الاشتغال بهذه المهنة الكريهة .

و قد انتقد لينين هذه الآراء فى خطابه الختامي ، قائلا أنه لا يقبل من الثوريين الاستسلام للاكتئاب و اليأس .

نحو " الاشتراكية عن طريق اقتصاد السوق

هكذا ، بدأت روسيا الاشتراكية دراسة اقتصاد السوق . و فى كلمة ، كانت سياسة تحسين علاقة الحكومة بالفلاحين ، هي آلتي أثارت النقاش حول اقتصاد السوق .

و شرع لينين فور اتخاذ قرار السير فى هذا الطريق فى دراسة هذه القضية بمزيد من التفصيل ، لتتحول إلى سياسة كبرى ، كان لها تأثير مهم على مصير الثورة الروسية ، و على الاشتراكية ، و بالتحديد " الاشتراكية عن طريق اقتصاد السوق " و تدل وثائق تلك الفترة ، على أنها كانت علامة بالغة الأثر . وتقوم هذه السياسة على عدة دعائم :

أولا – أنها تهدف إلى إقامة وتطوير بناء اشتراكي لا يخسر في المنافسة مع الرأسمالية في اقتصاد السوق . و استخدم لينين تعبير uklad بمعنى بناء structure، و هو التعبير الذي استخدمته . و أخشى ألا يكون لهذه الكلمة مرادفا في اللغة اليابانية أو الصينية .

ثانيا – يسمح اقتصاد السوق ، فى ظل ظروف معينة ، بنشأة الرأسمالية ونموها ، كما يسمح لراس المال الأجنبى بالاختراق . و هو ما يعتبرأيضا ، علامة على تطور بالغ الأهمية .

وحتى ذلك الحين ، كان ينظر إلى اقتصاد السوق باعتباره عدوا لأنه سوف يؤدى إلى نشأة الرأسمالية ، حتى من بين صغار المنتجين ، وهو ما لا يمكن أن تسمح به الثورة الروسية .

ثالثا – تدعو السياسة الاقتصادية الجديدة إلى الاحتفاظ بالعناصر المحورية فى الاقتصاد كجزء من البناء الاشتراكى . و أطلق لينين على هذه العناصر المحورية " القمم الحاكمة " ، و هو تعبير عسكرى ، كان يستخدم فى ذلك الحين ، عندما كانت المدافع السلاح الرئيسى فىالحرب ، فكان احتلال المرتفعات آلتي تشرف على أرض المعركة أمرا حيويا لكسب الحرب .

منذ عامين كان وزير مواصلات سريلانكا من الضيوف الأجانب ، الذين حضروا مؤتمر الحزب الشيوعى اليابانى . و أصابتني بعض الدهشة ، عندما قال أنهم يحاولون السيطرة على " القمم الحاكمة " ، فقلت أنى لم أسمع هذا التعبير منذ سنوات " . و بعد ذلك ، قال لى أنه درس فى موسكو عندما كان صغيرا .

رابعا – دعت السياسة الجديدة ، روسيا إلى تعلم كل ما هو متقدم ، يمكن أن يقدمه النظام الرأسمالى ، لزيادة القوة الاقتصادية للبناء الاشتراكى .

خامسا – أشارت السياسة الجديدة ، أيضا ، إلى الفلاحين ، فقالت أنه " لا ينبغى أن يكون تنظيم الفلاحين في اتحادات تعاونية بأوامر من أعلى ، أو بالإكراه ، بل ينبغي أن يكون مستندا إلى الإرادة الطوعية للفلاحين .

تخلى الاتحاد السوفيتى عن هذه السياسة بعد خمس سنوات من وفاة لينين .

مرض لينين فى مارس ١٩٢٣ ، بعد ١٧ شهرا من إنجاز هذه الخطة، وتوفى فى يناير ١٩٢٤ .

و نفذ ستالين ، باعتباره رئيسا للحكومة السوفيتية ، و رئيسا للحزب الشيوعي خلال الفترة من ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ما يسمى بـ " التجميع الزراعى agricultural collectivization "، ليكون أداة الجمع الجبرى للغلال من الفلاحين .

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة NEP الجديدة تهدف الحكومة بالفلاحين و من ثم كانت سياسة " التجميع الزراعى " ، التي قلبت كل شيئ رأسا على عقب ، تعنى نهاية السياسة الاقتصادية الجديدة . و منذ ذلك الحين ، لم تعد أبدا ، سياسة تحقيق " الاشتراكية عن طريق اقتصاد السوق " إلى الاتحاد السوفيتى .

و بعد عدة عقود ، عندما كان الاتحاد السوفيتى تحت قيادةجورباتشوف ، أصبح " الأخذ باقتصاد السوق " موضع مناقشاتكثيرة . ولكن الاتحاد السوفيتى ، كان قد تغير تماما . فقد حدثت تغيرات جوهرية فى النظام الاقتصادى – الاجتماعي للاتحاد السوفيتي فى عهد ستالين و بعده .

لقد أصبح المجتمع السوفيتى بالفعل نظاما لا وجود فيهللاشتراكية ، و لاحتى للاتجاه إلى الاشتراكية .

لم يسلك أى بلد من قبل هذا الطريق

و فى اعتقادي أن تحقيق الاشتراكية عن طريق اقتصاد السوق ، و هو ما تحاول الصين ، و فيتنام القيام به ، هو إستراتيجية لم يحاول تجربتها أى بلد من قبل .

تحدثت فى خطابى بمناسبة مرور ٨٠ عاما على تأسيس الحزب الشيوعى اليابانى عن القوة ، آلتي تحرك العالم فى القرن الحادى و العشرين . و أشرت فى هذا الخطاب إلى ما تحاول الصين أن تفعله فقلت ما يأتى :

" بالرغم من أن الاتحاد السوفيتى قد مات ، لم تمت مشروعات الاشتراكية المرتبطة بلينين . فهناك بلدان تنخرط فى مشروعات جديدة للاشتراكية ، كالصين و فيتنام و كوبا .

إن طريق " اقتصاد السوق إلى الاشتراكية " ، الذى اتبعته هذه البلدان هو بالتحديد ، الطريق الذى اقترحه لينين و نبذه ستالين . انه طريق لم يسلكه أحد من قبل . و لذلك ، سوف تكون هناك صعوبات لا يمكن التنبؤ بها على هذا الطريق . و مع ذلك ، ليس لدى شك فى أن نتائج هذه المحاولة سوف يكون لها تأثير كبير فى مسار العالم فى القرن الحادي و العشرين .

ما العمل لشق هذا الطريق إلى الاشتراكية ؟

تطرح قضية لها مثل هذه الأهمية طائفة متباينة من الأسئلة .

دعونى أعلق على نقطتين فقط .

الأولى : ما العمل ، لكي يصبح طريق اقتصاد السوق إلى الاشتراكية طريقا ناجحا؟

قال لينين فى تحليله المفصل ، لما ينبغى أن يكون عليه طريق اقتصاد السوق إلى الاشتراكية : أن الاقتصاد سوف ينطوى على التعاون ، و المنافسة بين مختلف القطاعات : الاشتراكية ، و رأسمالية الدولة ، و الرأسمالية لخاصة ، والإنتاج السلعى الصغير . و قدم مقترحات أصيلة كثيرة ، فيما يتعلق بالخطوات الضرورية لإتباع هذا المسار، لتحقيق الاشتراكية ، دون الاضطرار إلى العودة إلى الرأسمالية.

يمكننا فى إعتقادى أن نتعلم الكثير مما اقترحه لينين .

أكد لينين ، بالدرجة الأولى ، على أهمية تقوية القطاع الاشتراكى ، من خلال المنافسة فى السوق .

و كان أيضا يعلق - انطلاقا من هذه الرؤية - آمالا على التعلم من الرأسمالية، بقدر الإمكان في الداخل و الخارج .

و كان أحد الشعارات التي أطلقها : " لكى تكون تاجرا ناجحا ، عليك أن تتاجر بالطريقة الأوروبية . "

و بدا هذا شعارا قاسيا ، في نظر من إشتكوا منه قائلين : " أنهم لـم يعلمونـا التجارة فى السجن . "

كان لينين يريد أن يقول : " لا يكفى أن تكون قادرا على التجارة ، فعليـك آن تكون رجل أعمال أكثر مهارة من رجل الأعمال الأوروبي ."

وثمة شعار آخر رفعه لينين : " الاختبار من خلال المنافسة بـين مشـروعات الدولة ، والمشروعات الرأسمالية . "

و ينبغى آن نشير هنا ، إلى أن دعـوة القطـاع الاشـتراكى إلـى " هزيمـة الرأسمالية " لا تقتصر على المزايا الاقتصـادية ، كقضـية الإنتاجيـة و الكفـاءة الاقتصادية .

و كتب لينين مقالا ، دعا فيه إلي أن يكون نظام أمان مكان العمـل ، كأفضـل نظم الأمان فى النظام الرأسمالى .

و بعبارة أخرى، ينطوي شعار لينين : " اهزموا الرأسمالية " على قضايا مثـل قضية البيئة والتلوث . و المقصود هو أن تثبت الاشتراكية تفوقها في كل الميادين .

ثانيا – فيما يتعلق بـ " القمم الحاكمة " القابضة على مفاتيح اقتصـاد الـبلاد ، ينبغي أن تكون للدولة سيطرة قوية على البناء الاشـتراكي ، لكـي يصـبح اتجـاه التطور الاقتصادي اشتراكيا .

و عندما ناقش لينين أهمية " القمم الحاكمة " ، كـان يقصـد سـيطرة الدولـة الاشتراكية على الجانب الأكبر من وسائل الإنتاج في الصـناعة و النقـل . و فـي اعتقادي أن هذا كان رأيا للينين في ظل ظروف روسيا الخاصة في وقت معين .

ما هو دور " القمم الحاكمة " ؟ سؤال ، ينبغى أن تكون الإجابة عليـه ، وفقـا للظروف التاريخية للبلد المعنى .

ثالثا – فيما يتعلق بالدفاع عن المجتمع ، و الاقتصاد ضد الظواهر السلبية التي سوف يسببها اقتصاد السوق .

اقتصاد السوق هو كقانون الغاب فوضوي و تنافسي . إنه مصدر لمزيـد مـن فقدان الأمان الوظيفي و البطالة ، و فجوات الخلل الاجتماعية .

و ليس للسوق القدرة على السيطرة على مثل هذه التناقضات ، فلا يمكن السيطرة عليها إلا عن طريق خدمات الرعاية الاجتماعية ، وغيرها من إجراءات الضمان الاجتماعي .

و بالرغم من أن لينين لم يبد أية ملاحظة مهمة ، حول هذه القضية ، بعد تبنى السياسة الاقتصادية الجديدة ، أود فقط ، أن أمس بسرعة حدثا تاريخيا مثيرا للاهتمام : كانت أول المبادئ العالمية للضمان الاجتماعي ، هي تلك التي تضمنها بيان صادر من الحكومة السوفيتية الثورية في أعقاب ثورة أكتوبر . و أصبح لهذه المبادئ ، فيما بعد ، تأثيرا كبيرا في العالم الرأسمالي ، فقد أرست دعائم السيطرة على الآثار السلبية لاقتصاد السوق في ظل النظام الرأسمالي .

و ينبغي أن ألفت النظر إلى أن الجانب السلبي في اقتصاد السوق ، يتمثل في أنه يؤدى إلى الجشع و الفساد . وينبغي أن تدافع الهيئات العامة بحزم عن المبادئ الاشتراكية ، أما إذا لوثها الفساد على اختلاف صوره ، فسوف تسود النزعة البيروقراطية bureaucratism و الأتوقراطية . كان لينين واعيا بهذه المشكلة ، فأكد مرارا أهميةالإشراف و التفتيش الشعبي ، إلى جانب الانضباط الذاتي للهيئات العامة . و لهذا ، أكد لينين ، في سنواته الأخيرة ، على أهمية رفع مستوى الشعب الثقافي و تمكين كل فرد من القيام بمسئولياته .

و المشكلة الكبرى ، التي تواجه النظام الرأسمالي في عالم اليوم ، هي مشكلة الاختيار بين قبول اقتصاد السوق ، باعتباره ترياقا لكل داء ، أو إخضاعه للرقابة المجتمعية أو الديموقراطية .

و تمثل إدارة بوش بوضوح ، الاتجاه الذي ينظر إلى اقتصاد السوق ، باعتباره قادرا على كل شيء . **و تتجلى الدعوة إلى الرقابة الديموقراطية على اقتصاد السوق في كثير من البلدان الأوروبية .**

و تنطوى هذه المشكلة على عدد من القضايا الاقتصادية الكوكبية ، كقضايا تدمير البيئة و الفوارق الاجتماعية ، و الاستقلال الاقتصادى لكل بلد .

و أنا مقتنع ، في ظل السياق التاريخي الراهن ، أن الموضوع المهم للبحث في المستقبل ، سوف يكون إثبات أن البلدان التي تناضل مع نظمتها الاقتصادية من أجل الاشتراكية عن طريق اقتصاد السوق ، سوف تثبت تفوقها في حفز التقدم الاجتماعي .

ماذا ستكون عليه صورة اقتصاد السوق المقبل ؟

و القضية الأخرى ، آلتي أود أن أثيرها لتكون موضوعا للدراسة ، هي قضـية يغلب عليها الطابع النظرى ، و تتعلق بالمستقبل . إنهـا قضـية مستقبل اقتصـاد السوق.

هل سيموت اقتصاد السوق ، أم انه سوف يبقى عنـدما يحقـق الجمـع بـين الاقتصاد المخطط ، و اقتصاد السوق هدف الاشتراكية ؟

المعت إلى الجوانب السلبية في اقتصاد السوق ، غير أن دراسته من المنظـور الذي ذكرته للتو ، سوف تبين بجلاء أن له بعض الآثار الاقتصادية الهامة ، التي لا يمكن أن تحل محله فى إحداثها أساليب أو آليات أخرى .

خذ مثلا ، وظيفة السوق في ضبط الطلب و العرض . قد يمكنك تقدير الطلب على الأحذية في بلد ما دون أن حاجة إلى آليات السوق ، و لكن عندما يتعلق الأمر بالطلب على أحذية من طرز وألوان معينة فسوف يكون عليـك أن تعتمـد علـى السوق لزمن طويل فى مجالات كهذه ، حتى و لو استخدمت حاسبا عالي الأداء .

كما أن حكم السوق مفيد في تقويم أو مقارنة إنتاجية العمل أو أداء الشركة .

قال ماركس ، ردا على السؤال : ما هي قيمة ما ينتجه عمل ماهر أكثـر ممـا ينتجه عمل غير ماهر ؟

أن آليات السوق هي آلتي تقيسها . كما قال ، أن مثل هذه القيمـة تحـددها " عملية اجتماعية " لا يراها المنتجون ، و كان يعنى هذا الوجه مـن عمـل آليـات السوق .

إنه لأمر بالغ الدلالة ، ما انتهى إليه الاقتصاد المخطط السوفيتي الطـراز إلـى فشل ذريع في هذا الخصوص ، كما تدل على ذلك بجلاء التقـارير ، آلتـي قـدمها خروشوف فى الخمسينات ، و الستينات إلى اللجنة المركزيـة للحـزب الشـيوعي السوفيتي .

فقد صرح في إحدى المناسبات ، بأن " إنجازات الأنشطة الاقتصـادية تقـاس بوزن المنتجات .

فإنتاج شمعدانات أثقل وزنا ، يقوم كأداء أفضل للعمل . قد تزيـد الشـمعدانات الأثقل وزنا دخل المشروع ، و لكن لمن ؟ "

و قال في مناسبة أخرى ، لماذا يعتبر الأثاث المصنوع في الاتحاد السوفيتي غير مرغوب فيه ؟ لأن المصانع تنتج منتجات ثقيلة . و الأثاث المصنوع في الخارج أخف و أسهل في الاستخدام .

يقاس الإنجاز في إنتاج معظم الآلات بوزن المنتجات . قد يمكن استخدام ضعف كمية الحديد اللازمة لإنتاج قواعد الآلات ، المصانع من تحقيق أهدافها . غير أنها تصنع منتجات لا يمكن أن تكون لها أي فائدة . نحن في حاجة إلى وضع معايير جديدة لقياس إنجازات المصانع . "

هذا ما كان عليه مستوى دراسة معايير تقويم النتائج الاقتصادية بعد ثلاثين عاما من التخلي عن اقتصاد السوق .

لدينا خبره مثيرة للاهتمام ، فيما يتعلق بهذه القضية . أرسلنا وفدا إلى فيتنام لدراسة الاقتصاد الفيتنامي ، و تقديم النصح لهم فى إعادة البناء الاقتصادى بعد انتهاء الحرب الأمريكية العدوانية ضد فيتنام ، وإعادة السلام إلى ربوعها .

زار الوفد المناطق الزراعية . وهم يزرعون الأرز كما تعرفون في مزارع خاصة paddies . و كان الاتحاد السوفيتي قد أرسل إلى فيتنام آلات لاستزراع الأرز transplanting machines لمساعدتهم في ميكنة الزراعة الفيتنامية . و لأنها نتاج الاقتصاد المخطط السوفيتي النمط ، كانت آلات ثقيلة للغاية ، لدرجة أنها غرقت في أوحال حقول الأرز .

و شعر الفيتناميون انهم ملزمون باستخدامها ، فربطوها بمركبين على الجانبين لكي لا تغرق .

صحيح أنهم تمكنوا من غرس الشتلات ، و لكن المركبين سحقتا مايغرسون . و في النهاية ، قرروا عدم استخدام تلك الآلات .

يبين هذا المثال ، صعوبة إيجاد بديل لاقتصاد السوق : كنظام لتحسين إنتاجية العمل و كفاءة الأنشطة الاقتصادية .

لم تخطر هذه المسالة على بال ماركس . فقد قال في " رأس المال " : أن مفهوم القيمة سوف يبقى في المجتمع الشيوعي . و مع ذلك لا يمكننا ، استنادا إلى هذه الملاحظة ، أن نخمن أنه كان يعتقد أن مفهوم اقتصاد السوق سيبقى صحيحا أيضا .

و إذا كان مفهوم القيمة سوف سيظل صحيحا ، فعلينا أن نفكر فيما إذا كان يمكن لمفهوم القيمة أن يبقى بدون اقتصاد السوق .

فلكي يبقى مفهوم القيمة صحيحا في المجتمع الشيوعي ، لابد أن تكون هناك آلية ما لقياس قيمة العمل تحل محل " العملية الاجتماعية " التي تعمل دون أن يراها المنتجون و هى السوق .

و هذا ينطوى في اعتقادي على مشاكل نظرية كبرى في هذا المجال . هذه مشاكل لا يمكن أن تحل إلا بمضي الزمن ، و تراكم الخبرة عالميا .

أسس ماركس نظريته في الاشتراكية و الشيوعية على النقد العلمي للمجتمع الرأسمالي ، و اثبت أن شكلا أرقى للمجتمع سوف يحل محل المجتمع الرأسمالى كضرورة تاريخية .

و لهذا ، رفض أي محاولة لوضع مخطط تفصيلى لمجتمع جديد مقبل . و بدلا من ذلك ، قصر مشروعه على إثبات عموميات تتعلق بكيفية تقدم المجتمع . هذا هو موضوع نظريته عن الاشتراكية و الشيوعية . فقد كان ماركس ، يرى أنه ينبغي أن يترك تفصيل هذه القضية للأجيال القادمة من خلال أنشطتهم العملية ، و حيث يتعلمون من التجارب المختلفة، و الخبرات المتراكمة .

لقد أعجبت لينين ، هذه الطريقة في تفكير ماركس ، و قال : " أن ماركس لم يلزم نفسه ، أو قادة الثورة الاشتراكية في المستقبل بشكل ، و سبل ، أو وسائل تحقيق الثورة " .

و ينبغي آلا ننسى أننا في طليعة النضال من أجل بناء مجتمع جديد .

هذا طريق ذو طبيعة عالمية

أود أن أكد قبل أن اختتم محاضرتي ، أنه لم يخطر على بال ماركس أي شيئ يتعلق بطريق اقتصاد السوق . فقد ولد هذا المفهوم من الاحتياجات على أرض الواقع . إنه كما سبق أن ذكرت " تحد تأريخي جديد " ، و هو أيضا تحد نظرى جديد .

و يمكن القول بصفة عامة ، أنه ذو طابع عالمي . و لا يشك أحد ، في أن البلدان الرأسمالية المتطورة كاليابان ، سوف تواجه مشاكل مماثلة في المستقبل ، عندما تقوم حكومات تناضل من أجل تحقيق الاشتراكية فى تلك البلدان ، و تبدأ في

إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف ، فإنها سوف تخلق قطاعا اشتراكيا داخل اقتصاد السوق . و ستختبر عقلانية و كفاءة القطاع الاشـتراكي فـي اقتصـاد السـوق ، وستتزايد أهميته ، و فاعليته . و سوف تختلف العملية ، و شكل التقدم فيها من بلـد إلى آخر .

و مع ذلك ، سوف يكون المسار الأساسي ، بالنسبة لكثير من البلـدان ، عبـر "اقتصاد السوق إلى الاشتراكية ".

سوف أتابع بعناية جهودكم ، و تجاربكم الراهنة . سـتكون هنـاك منعطفـات ونجاحات ، و إخفاقات . و سوف أستمر في دراسـتي لمسـيرتكم فـي ارتباطهـا بمجتمع ياباني مقبل ، نتطلع إليه .

أشكركم على حسن متابعتكم . "

مصر الجديدة سبتمبر ٢٠٠٦

أعمال المؤلف

* **النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة :**
دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر (١٩٧٤ – ١٩٨٢)
جامعة الأمم المتحدة – منتدى العالم الثالث – دار المستقبل العربى ١٩٨٦ .

* **ترجمة : الطبقات الاجتماعية و السلطة السياسية**
– **نيكوس بولانتزاس** – (الطبعة الكاملة) ـــ دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩ .

* **ترجمة : كراسات السجن**
– **أنطونيو جرامشى** – دار المستقبل العربى ١٩٩٣.

* **أزمة الدولة المصرية المعاصرة**
– دار العالم الثالث ٢٠٠٥ .

* **ترجمة** : الصين والاشتراكية : إصلاحات الســـوق و الصـــراع الطبقي
– **مارتن هارت لاندبرج و بول بيركيت** – دار العالم الثالث ٢٠٠٧ .

* وللمؤلف دراسات منشورة في مجلة " الطليعة " أهمها :

ـــ **" تحرير قوى الإنتاج في الريف "**
تحليل نقدى لتجربة الإصلاح الزراعى في مصر – عدد سبتمبر ١٩٦٦.

ـــ **" الرأسمالية المصرية و ثورة يوليو "**
عدد يوليو ١٩٦٦ .

ـــ **" الطبقة الجديدة في مصر "**
عدد فبراير ١٩٦٨ .

***

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/٥٤٨١
الترقيم الدولي (I.S.B.N) : 3 - 92 -977-5222

هذا الكتاب، هو من أهم الإسهامات في الأدبيات الماركسية، حول تحولات الصين المعاصرة، التي تخوض تجربة رائدة جسورة، تجربة التحول إلي اقتصاد " السوق الاشتراكي "، لبناء " اشتراكية ذات خصائص صينية "، في عملية تاريخية ممتدة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الدرامية. وهي، وفقا لبرنامج الحزب الشيوعي الصيني " المرحلة الأولي من مراحل الانتقال إلي الاشتراكية، وسوف تبقي كذلك لفترة طويلة من الزمن. إنها مرحلة تاريخية لا يمكن القفز عليها في تحديث الصين المتخلفة اقتصاديا وثقافيا. وسوف تبقي لأكثر من مائة عام.." وهدفها الإستراتيجي إنجاز التحديثات الأربعة: تحديث الزراعة والصناعة والعلم والتكنولوجيا والقوات المسلحة، بالتنمية الشاملة لقوي الإنتاج والإبداع، وإطلاقها من عقالها. و" التناقض الرئيسي في هذه المرحلة، هو التناقض بين حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية، والمستوي المنخفض للإنتاج. ونظرا للظروف الداخلية والتأثيرات الأجنبية، سوف يستمر الصراع الطبقي في نطاق معين ولفترة طويلة.."

وتنبع أهمية هذا الكتاب من أهمية القضايا النظرية والسياسية، التي يثيرها تحليله لـ " إصلاحات السوق " في الصين، ومن خطورة النتيجة التي انتهي إليها نظريا وسياسيا، وهي " أن إصلاحات السوق في الصين تؤدي حتما إلي مسار للتنمية الرأسمالية".

وحرصا علي تقديم صورة متوازنة لوجهتي النظر المتصارعتين في هذه الساحة قدمنا في ملحق لهذا الكتاب ترجمة لمحاضرة بعنوان " لينين واقتصاد السوق " ألقاها فواتنسوزو رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الياباني في أكاديمية العلوم الاجتماعية ببكين في عام ٢٠٠٢.

ونأمل أن يفتح هذا العمل، باب الحوار حول القضايا النـ والسياسية التي تثيرها تجربة " السوق الاشتراكي " الصينية، واسـ الدروس، لصياغة بديل اشتراكي للنموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد ا



دار العالم الثالث

٣٢ ش صبري أبو علم باب اللوق/ القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠
Email: elguindimohamed@hotmail.com